

# **علم إجتماع الجريمة و السلوك الانحرافى**

**رؤية سوسيولوجية للجرائم المعاصرة**

**إعداد**

**دكتور/ ناجى بدر إبراهيم**

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة دمنهور





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ  
كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ }

صدق الله العظيم

سورة الروم الآية ٥٥



## مقدمة الكتاب

يعد الاهتمام بالجريمة والسلوك الإنحرافى من أهم القضايا التى شغلت فكر الفلاسفة والعلماء والمفكرين عبر كل العصور، ومرد ذلك إلى أن ترك المنحرف أو المجرم دون رادع أو عقوبة تتيح للكثير من أفراد المجتمع السير فى نفس الاتجاه الإجرامى، ومن ثم تنتشر وتعم الجريمة مما يهدد بقاء واستمرار وتوازن المجتمع.

وفى إطار التصدى للمنحرفين والمجرمين فى المجتمع ظهر الكثير من الشخصيات التى تضطلع بهذا الدور فقد يكون زعيماً أو كاهناً... الخ يمارس سلطات منحها له المجتمع للوقوف إزاء هذه الأفعال الإجرامية فى إطار ما يسمى بالضبط الاجتماعى غير الرسمى، الذى يعد أكثر قوة وتأثيراً فى الحد من الجريمة والسلوك الإجرامى خاصة فى المجتمعات المحلية (الريفية والبدوية).

وقد ظهرت محاولات متعددة من قبل الكثير من العلماء المشتغلين بالجريمة مثل علم الإجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع لإبراز نظريات تسهم فى تفسير طبيعة الجريمة والسلوك الانحرافى كالنظريات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، إلا أن كل اتجاه أو مدخل نظرى من تلك النظريات لا يستطيع منفرداً أن يفسر السلوك الإنحرافى، أو يساعد فى الحد من الجريمة فى أى مجتمع، ومن ثم ظهر الاتجاه التكاملى فى تفسير الجريمة.

وفى إطار التغير والتطور الذى مرت به المجتمعات تطورت وتغيرت صور وأنماط الجريمة والسلوك الإنحرافى، مما دفع بالعديد من المنظرين وفقهاء ورجال القانون للتصدى لذلك بمزيد من التشريعات والقوانين للوقوف إزاء تلك الجرائم الحديثة، وتعديل الكثير من تلك القوانين بما يتماشى وروح العصر.

إن تراجع الكثير من القيم التى كانت سائدة قديماً فى المجتمعات التى كانت تتمتع بقدر كبير من ممارسة نسق القيم لأدواره ووظائفه فى المجتمع، وظهور العديد من مظاهر التكنولوجيا الحديثة خاصة فى مجال الإتصال، أدى إلى ظهور ونمو وتفاقم صور وأنماط من الجريمة والسلوك الإنحرافى، وقد تمثل ذلك فى جرائم الفساد، والجرائم الألكترونية، مما حدا بى إلى الإهتمام بتناول هذه الجرائم بشئ من التفصيل من أجل تبصير القارئ بأبعاد تلك الجرائم.

كذلك فإنه من خلال إطلاعى وإهتمامى بتراث العلم الجنائى وعلم الإجرام وعلوم الجريمة، وكذلك ما قدمه علماء الاجتماع القانونى والجريمة والسلوك الانحرافى، تلاحظ أن جل إهتمام هؤلاء العلماء إنصب على الجانى أو المجرم وأفردت مساحات من الآراء والأفكار والنظريات للتعامل مع هؤلاء الجناة أو المجرمين، وفى هذا الخضم الهائل من الكتابات والآراء والنظريات أغفل حق أصيل للطرف الآخر وهو المجنى عليه أو الضحية مما دعانى إلى تناول ذلك فى الفصل الأخير من هذا الكتاب تحت عنوان " مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم"، حيث عرضت فيه لعلم جديد ولید وموضوعاته لها جاذبية وهو علم الضحية الذى ينبثق منه علم الضحية العام، وعلم الضحية التفاعلى، وعلم الضحية الموجه للمساعدات.

والله من وراء القصد.

دكتور/ ناجى بدر

يناير ٢٠١١.

## الفصل الأول

### المفاهيم الأساسية

تمهيد

- أولاً : مفهوم الجريمة.
- ثانياً : مفهوم السلوك الإنحرافى وتصنيفاته.
- ثالثاً : مفهوم الجناح " الجنوح " .
- رابعاً : مفهوم المجرم.
- خامساً : مفهوم الوصمة الجنائى.
- سادساً : مفهوم التدبير الاحترازى.
- سابعاً : مفهوم الخطورة الإجرامية.
- ثامناً : مفهوم العتة .



### تمهيد.

لا شك في أن قضية المفاهيم على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للظواهر التي تتناولها المفاهيم الاجتماعية بصفة عامة، وللظاهرة الانحرافية بصفة خاصة. وقد أكد العلماء على تلك الأهمية المرتبطة بمفهوم الانحراف والمفاهيم المرتبطة به وضرورة تعريفها، ومن هؤلاء العلماء الذين اهتموا بتعريف مفهوم الجريمة (تابان) في دراسته حول الجناة والتي عنوانها - من المجرم ٩- "ولند سميث" A. R. Linde Smith و"دنيهام" Dunham في دراستهما حول المجرمين سنة ١٩٥٣، و"موريس" A. Morries في دراسته كيف يرى المجرم نفسه، و"ليمورت" E. Lemert في دراسته الباثولوجيا الاجتماعية ١٩٥١، و"هيرفيتز" S. Hurwitz في مؤلفه علم الإجرام ١٩٥٢.

ولما كان للمفاهيم وتعريفاتها هذه الأهمية في مجال العلوم الاجتماعية بعامة، فقد تصدى لها "فيليب زنانيكي" F. Znaniecki حيث يذهب في مؤلفه "مناهج علم الاجتماع" ١٩٣٤ إلى أن الاهتمام بتعريف المفاهيم في العلوم الاجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لاهتمامها بالخصائص التجريبية، وذلك لاختبار الأشياء والحقائق التي تسعى لدراستها نظراً لانتمائها لميدان بحثها.

ومن ثم نجد أن تحديد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة الانحرافية على درجة كبيرة من الأهمية، ومن تلك المفاهيم الأساسية مفاهيم: الانحراف، والجريمة، والجناح، والمجرم، والوصمة الجنائي، والعقوبة وغيرها.

### أولاً: مفهوم الجريمة.

على الرغم من أن كلمة "جريمة" من الكلمات الشائعة الاستعمال، إلا أن إيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة يبدو من الأمور الشائكة، وذلك للخلافات العديدة بين علماء الاجتماع والنفس والقانون والدين في تحديد إطار يمكن أن يكون شاملاً لتعريف الجريمة، وقد حظي بالدراسة قديماً وحديثاً، وتناوله كثير من العلماء والباحثين، لهذا تعددت المفاهيم في تعريفها واختلفت لأن الجريمة تعد خروجاً عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده، فهي ليست فعلاً مطلقاً بل فعلاً نسبياً تحدده عوامل كثيرة كالثقافة والزمان والمكان<sup>(١)</sup>، فالجريمة فعل يضر بكل مجتمع متحضر لأنها تتعارض مع المشاعر الغيرية له لذا هناك ما يمكن تسميته الجريمة الطبيعية التي تتعارف عليها كل المجتمعات المتمدينة وعلى ذلك فإن تحليل الجريمة إلى عناصرها في علم الإجرام<sup>(٢)</sup>، أمر يستقي من نموذجها القانوني؛ لأن القانون هو الإطار الذي تقاس عليه الأفعال، وتحدد بموجبه العقوبة كما وصفها النص الخاص بها، وهناك فرق بين الجريمة نموذجاً مجرداً وصف النص تفاصيله وبين الجريمة وسلوكاً واقعياً.

وعلى ذلك يقصد بالجريمة من الوجهة الاجتماعية ذلك السلوك الضار اجتماعياً بغض النظر عن تقدير المشرع له والنص عليه في المدونة العقابية أو في القوانين المكملة له، وغالباً ما يأتي دور المشرع في تجريم السلوك الضار تالياً لمرحلة إعلان المجتمع لرائيه في عدم قبول ذلك السلوك ونبذ من الوجهة الاجتماعية<sup>(٣)</sup>، وهنا يمكن القول بأن عملية الصياغة القانونية من المشرع للفعل



الضار اجتماعياً تكمل له فقط مقومات وجوده وتعلن عن غلبة الشعور الاجتماعي العام السابق إبداءه بعدم قبول هذا الفعل.

ويوسع هذا المفهوم من نطاق الجريمة، لتشمل بجانب النماذج القانونية للجريمة المنصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين المكملة له ونماذج سلوكية أخرى مرفوضة من المجتمع<sup>(٤)</sup>.

فقد ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوماً أكثر تحديداً عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد ومن ثم ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الإجرامي<sup>(٥)</sup>. وقد ظهر استخدام المصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الإجرامي وعلم الإجرام لأول مرة في الكتابات العلمية لعالم الأنثروبولوجيا الفرنسي ب. توينارد في الحقبات الأخيرة من القرن التاسع عشر وذلك رغم وجود العديد من الدراسات في العقاب ومعاملة المذنبين Treatment of offenders والجريمة التي تم نشرها مبكراً فهناك دراسات بيكاريا Cesare Beccaria (١٧٣٨ - ١٧٩٤م) و جيرمي بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢م) كما أن هناك تحليلاً للتوزيع الجغرافي للجريمة Crime في فرنسا أجري بواسطة "أندريه جيرى" ظهر في عام ١٨٢٩، ثم نشر "أدولف كتيليه" دراسته حول التوزيع الاجتماعي للسلوك الإجرامي في فرنسا عام ١٨٣٥ وعلى النقيض من تلك الدراسات حول الجريمة والسلوك الإجرامي، والتي اهتمت أساساً بالجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ظهرت أعمال كل من سيزار لومبروزو (١٨٣٥ - ١٩٥٩) وتلميذه الشهير "أنريكو فرى" (١٨٥٦ - ١٩٢٨) وهما يعتبران من رواد المدرسة

الوضعية لعلم الإجرام، فقد استخدموا المناهج الانثروبولوجية في محاولتهما لنشر النظرية البيولوجية للنزوع الإجرامي.

ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك الإجرامي في مجال الفقه القانوني وعلم الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحاً وتحديداً، وذلك ما يشجعنا على تناول مثل هذه المفاهيم بالتحليل للوقوف على التحديد العلمي لمفهوم الجريمة والسلوك الإجرامي في علم الاجتماع وعلم الإجرام بصورة عامة، وعلم الاجتماع بصورة خاصة.

إذ أن تعريفات الجريمة تعتمد أساساً على طبيعة السلوك الإجرامي والمجرم، ولذا ذهب العديد من العلماء إلى أن التعريف القانوني للجريمة في حد ذاته غير مرضي بالنسبة للأغراض العلمية، وقد توصل "هرمان مانهيم" في تناوله لهذه المفاهيم لإيضاحات معينة قرر في ضوءها أن الجريمة سلوك اجتماعي معادي، وهو هنا يريد أن يوضح القيم التي يحميها القانوني الجنائي<sup>(١)</sup> Criminal Law مشيراً إلى أن هذه المفاهيم التي يهدف القانون حمايتها هي الحياة البشرية، لأن الفرد المجتمع، والحياة الأسرية، لهم حقوق على الأشخاص.

ثم توالى بعد ذلك إضافات علماء الاجتماع بالنسبة لتحديد مفهوم الجريمة وقبل أن نتناول هذه الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع بالنسبة لمفهوم الجريمة والسلوك الإجرامي نتبع الحركة الفكرية التي تبلورت من خلالها تعريفات المفاهيم المرتبطة بالجريمة.

فقد ذهب كل من "موريس" في دراسته لمفهوم الجريمة<sup>(٧)</sup> "وركلس" في معالجته للمدخل السوسيولوجي لدراسة الجريمة<sup>(٨)</sup>، وغيرهم من العلماء المعنيين بالانحراف إلى أن

للجريمة نسبية زمنية ومجتمعية. وذلك لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب وهو الذي يقرر متى يكون فعل معين جريمة أم لا، ومن ثم يذهب إلى أن الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات في فهمها للصواب والخطأ، وذلك بدوره يشير بدوره لقضية مؤداها "أن استجابة المجتمع للأفعال تتحدد بنظرته لخطورة هذه الأفعال، ومدى إضرارها للمصلحة الاجتماعية للمجتمع وأعضائه". وبذلك تخضع عملية تقييم السلوك من حيث الأضرار المترتبة عليه لوجهة نظر الثقافة السائدة في المجتمع وتنظيماته وتأكيداتها، ونظراً لاختلاف نظرة المجتمعات لخطورة الأفعال باختلاف البناء الثقافي للمجتمع، فإن ذلك يعني أن المجتمعات الغربية والتي تتسم بالتجانس والعزلة الثقافية، والتي تعتمد بشكل واضح على المعتقدات في تحديد تحريماتها وبذلك يكون العرف السائد هو معيار التجريم في المجتمع البسيط المتجانس.

في حين أن الوضع يختلف في المجتمعات الكبيرة المتقدمة والتي تتسم بعدم التجانس وازدياد التنوع والاختلاف وبالتالي ازدياد التعقيد في الحياة الاجتماعية ومن ثم لا يكون العرف مصدراً للتجريم لأن المجتمعات تستند إلى التشريع.

وهذا التشريع قد لا يعكس في بعض جوانبه رد فعل المجتمع الاستنكاري لسلوك معين، وفعل معين بقدر ما يكون في حالات كثيرة رد فعل لوعي السلطة في المجتمع بأضرار فعل معين على مصلحة المجتمع، وذلك مثل تحريم تهريب العملة، وغيرها من صور الأفعال التي قد تكون شائعة بين أفراد المجتمع ولا تقابل بامتناع واستنكار قوي من أفراد المجتمع وذلك مثل تجريم

الرشوة في بعض المجتمعات التي تتفشى فيها صور الرشوة بحيث تصبح أسلوباً عاماً للحياة بين أعضاء المجتمع وتدخل في مجال التعامل اليومي.

وقد أكد علماء الاجتماع أمثال "دور كايم" و"تونيز" وغيرهم من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع على استناد التجريم في المجتمعات المعقدة على التشريع، أما بالنسبة للمجتمعات البدائية القديمة فإن الجريمة ترتبط بأفعال الرزيلة والخطيئة بالمعنى الديني، وذلك ما أوضحه "مالينوفسكى" في دراسته للجريمة والعادة في المجتمعات البربرية<sup>(١٤)</sup>.

وفي ضوء الفهم السابق يتضح لنا أن المجتمعات البشرية تعرضت وستظل تتعرض لموجات تغير متلاحقة في كافة جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومعنى ذلك أن نظرة المجتمعات تتغير تجاه الأفعال الإجرامية بتغير الثقافات، وتنوع بتنوعها.

فثمة أفعال كانت مجرمة عرفياً في المجتمعات الأولية ولم تدرج ضمن التجريم القانوني في المجتمعات الحديثة، وثمة أفعال جرمت في المجتمعات الحديثة قانونياً ولم تدرج ضمن قائمة الأفعال المجرمة، في الوقت الذي أدخلت فيه أفعال جديدة تناسب في ظهورها تطورات العصر، وبذلك نجد أن عملية الإبدال والإحلال ما بين الأفعال الإجرامية قائمة حيث تسقط أفعال من قائمة التجريم وتضاف أفعال، وهكذا دواليك، ومعايير المجتمع في هذه العملية المستمرة المصلحة الاجتماعية، وما تتعرض له من خطورة بعض الأفعال، ومعنى ذلك ونتيجة لهذه التغيرات المتلاحقة أصبح التفاوت كبيراً بين مفهوم الجريمة بالمعنى

الشائع والدارج، ومفهومها بالمعنى القانوني حيث أصبح للقانون وظيفة حماية مصالح معينة رؤى ضرورة حمايتها، بغض النظر عن رد الفعل الاجتماعي حيال بعض الأفعال التي قد لا تبدو لأعضاء المجتمع خطورتها.

وربما كان ذلك مصدراً مباشراً لاعتراض البعض على التعريف القانوني للجريمة، ورغم أن معظم التشريعات الجنائية لا تضع تعريفاً محدداً للجريمة والمجرم، إلا أن التشريعات التي تناولت المفاهيم بالتعريف تشير إلى أن المجرم بالمعنى القانوني هو ذلك الشخص الذي يخترق القانون وتدينه إجراءات المحاكمة، وذلك ما حدده كل من "تافت" و"تابان" في دراساتهم حول علم الإجرام والجريمة - المجرمين وأسلوب معاملتهم، حيث تناول "تافت" ذلك في مؤلفه (علم الإجرام ١٩٥٦)<sup>(١٠)</sup>، وتناوله تابان في دراسته (من المجرم ١٩٥٣) والأمر الثابت من التعريف القانوني أن سلوك الأفراد يخضع للقانون حيث توضع القواعد القانونية التي ينبغي أن يسير سلوك الأفراد على نهجها وأن يلتزموا بنواهيها.

والقانون بذلك يكون في شكل أمر أو تكليف يلزم الأفراد بطاعته ويكون خضوع الأفراد للقوانين هنا مرتبطاً ببعدين: بعد جزائي- وبعد الرغبة في الانتماء للجماعة ومجاراتها، أما بالنسبة للبعد - الجزائي- فذلك يتمثل في خوفهم من مخالفة القوانين لما يترتب على ذلك من توقيع عقوبة أو جزاء أو التعرض لمتاعب لا قبل للفرد بها، ومن ثم تكون مجاراته والتزامه هنا خشية الجزاء - أما البعد - الثاني فيتمثل في حاجة الفرد الملحة للارتباط والانتماء للجماعة التي تجعله يشعر بالأمن والاستقرار في حياته.

ومن ثم يعكس جانبى الخضوع للأحكام القانونية التي تجرم أفعالاً لا يعبر الرأى العام عن رغبته في تجريمها.

ومن ثم رأى علماء الاجتماع قصور التعريف القانوني للمجرم وعدم صلاحيته للدراسة العلمية للجريمة، وقد برز في التراث الاجتماعي حول الجريمة ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف الجريمة والسلوك الإجرامي أولها يعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع، بمعنى أن يترتب عليه ضرر بالمصلحة الاجتماعية. وهذا التعريف يستند في أساسه على رد الفعل الاجتماعي والاستنكاري للأفعال من ناحية، بالإضافة إلى الأفعال التي قد لا يكون لها رد فعل استنكاري ومع ذلك يتم تدارك خطرها من قبل السلطة المسئولة.

أما الاتجاه الثاني فيركز على معايير السلوك حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أهمية التركيز على المعايير العامة للسلوك وهذا الجانب يرتبط مباشرة بقضية الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم سلوك الأفراد سواء في جانبه الرسمي أو غير الرسمي، أما الاتجاه الثاني للتعريف الاجتماعي للجريمة، فيتمثل في محاولة إعادة صياغة تعريف الجريمة وذلك ما قام به - سذرلاند - في دراسته لجرائم الخاصة أو جريمة ذات الياقة البيضاء White - Collar Crime وقد عضد كل من "كلينارد" و"هراينج" هذا الاتجاه لتوسيع مفهوم الجريمة ليشمل جميع الأفعال الإجرامية أو الأفعال المخالفة والخارجة على المعايير الاجتماعية، والتي تخضع للعقاب لما يترتب عليها من أضرار على المصلحة الاجتماعية.

ومن ثم اتخذ تعريف علماء الاجتماع للجريمة أو المجرم نهجاً مخالفاً للتعريف القانوني، فذهب "بيرجس" في تعريفه للمجرم بأنه الشخص الذي يعتبره المجتمع مجرمًا ويعتبر نفسه كذلك<sup>(١١)</sup>. وهنا يقرر "برجسون" ضرورة توفر النظرتين من قبل المجتمع ومن قبل الشخص نفسه، ولذلك عندما نتناول بالدراسة جريمة الخاصة التي ركز عليها "سندر لاند" في دراسته لجرائم ذات الياقة البيضاء والتي أسماها بجريمة الخاصة، حيث أنها لا تعتبر جريمة لأنهم لا يعتبرون أنفسهم مجرمين وإن كان المجتمع يعتبرهم كذلك، ورفضه لاعتبارها جريمة يستند لعدم توفر الجانبين من قبل الشخص بالإضافة لنظرة المجتمع له.

أما تعريف "سندر لاند" للجريمة فيشير إلى أنها "السلوك الذي تحرمة الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع، والذي تتدخل لمنع عقاب مرتكبيه".

وهنا يبرز "سندر لاند" جانبين أساسيين في تعريفه يتمثل أولهما في توفر معايير الضرر الاجتماعي للفعل في نظر القانون ويتمثل الجانب أو العنصر الثاني في توقيع عقوبة على ارتكاب الفعل، وفي ذلك يأخذ تعريف "تابان" للجريمة باعتباره العنصر الثاني، والذي يشير إلى أن الفعل لا يكون إجرامياً إلا إذا صدر على الشخص حكم يدينه في جريمته، ويضيف عليه العنصر الأول من التعريف والذي يتمثل في تحريم الدولة للسلوك لما يترتب عليه من ضرر يحلق بها<sup>(١٢)</sup>.

أما "مارشال كلينارد" فيعرف الجريمة بالاستناد إلى النمط الإجرامي الاجتماعي Criminal Social Type الذي ينتج عن التيار الذي يسود الحياة الحضرية، ووجود ثقافة إجرامية

Criminal Culture وقد حدد سمات نمطه الإجرامي الاجتماعي

فيما يلي:

- دراية المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية.
- استعمال مصطلحات إجرامية Criminal Argot
- أن يكون له تاريخ حياة حافلة بالإجرام.

ومن ثم ذهب "كلينارد" إلى أنه لكي يعد الشخص مجرماً لا بد من توفر هذه السمات لكي يعتبر الشخص مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية، في حين ذهب إلى أنه في حالة عدم توفر هذه السمات لا يمكن أن نعتبر الشخص مجرماً إلا على أساس المعنى القانوني.

وفي ضوء تلك التعريفات والاختلافات القائمة فيما بينها يمكننا أن نتعرف على بعض التعاريف الأخرى الخاصة بالجريمة، فقد تعرف الجريمة من كافة الأبعاد الاجتماعية والقانونية والسيكولوجية ومن المنظور الإسلامي وأيضاً وضع تعريف لغوي واصطلاحي للجريمة.

#### الجريمة لغة:

الجريمة هي فعل الأمر الذي لا يستحسن، وهي مأخوذة من الجرم، والمجرم هو: المذنب الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه، لا يحاول تركه بل لا يرضى بتركه، وأصل كلمة جريمة مأخوذ من الجرم، بمعنى القطع، يقال شجرة جريمة، أي مقطوعة، وجرمه يجرمه جرماً أي قطعه، ويطلق الجرم على التعدي وعلى الكسب غير المشروع أيضاً، فيقال خرج يجرم لأهله أي يطلب ويحتال<sup>(١٣)</sup>. والجرم الذنب، والجمع أجرام ورجوم وهو الجريمة<sup>(١٤)</sup>.



### الجريمة شرعاً:

الجريمة هي فعل يستوجب عقاباً ويوجب ملامة، لهذا جاءت في القرآن الكريم وصفاً للكافرين<sup>(١٥)</sup>، فكلمة جريمة تطلق على كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم<sup>(١٦)</sup>، ولهذا عرف "الماوردي" الجريمة بأنها: "محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير"<sup>(١٧)</sup> وعرفها أبو يعلى بأنها "محظورات بالشرع"<sup>(١٨)</sup> زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير"<sup>(١٩)</sup> أو هي "فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به، أو بعبارة أعم عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع الشريف"<sup>(٢٠)</sup>.

### الجريمة اصطلاحاً:

الجريمة (Crime) مصطلح جرى التعارف على استعماله ليشير بوجه عام إلى نوع خاص من السلوك الذي ينتهك القواعد الشرعية والقانونية والمعايير والقيم الأخلاقية الموجودة.

#### ١- مفهوم الجريمة من المنظور السسيولوجي:

تعرف الجريمة من منظور الفكر الاجتماعي بأنها: "هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها"، أو هي: "كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد في لحظة من الزمن معينة"، أو هي: "كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة"<sup>(٢١)</sup>، أو هي "سلوك لا اجتماعي يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع ككل"، أو هي: "انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة".

هذا وقد تبنى المتخصصون الانثروبولوجيون أيضاً وجهة النظر هذه في تعريفهم للجريمة وذلك نظراً إلى إمكانية تطبيق

هذا التعريف للجريمة على المجتمعات البدائية التي لا تملك قانون مكتوب<sup>(٢٢)</sup>.

فها هو "راد كليف براون" يعرف الجريمة بأنها "انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه". كما يعرفها توماس بأنها: "ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعته الخاصة".

وعلى هذا فإنه لا يمكن أن تكون هناك جريمة إلا إذا تضمنت عناصر وأركان ثلاثة هي:

- قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل أو تقدرها فئة من تلك الجماعة فقط ذات أهمية سياسية.
- انعزال أو صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة ولا يحترمونها، أو أن تقديرها يكون أقل أهمية وبالتالي فإنهم يصبحون مصدر خطر على تلك الجماعة.
- موقف عدواني نحو الضغط مطبقاً من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرونها.

وبناء على ما سبق، فإنه حينما ترتكب الجريمة فإنه لا بد وأن تتضمنها هذه الشبكة من العلاقات المتداخلة بين تلك العناصر الثلاثة، وذلك حينما ننظر إليها من وجهة نظر الجماعة بدلاً من وجهة نظر الفرد.

وعلى كل، فإن هذا المفهوم لطبيعة الجريمة كمثال التعريفات السابقة يكون موحياً وبمثابة رأياً وينقصه عموماً في الوقت الحاضر الدقة والإحكام.

وعلى أي حال، يرى "سيدنرلاند" أن الوظيفة الحقيقية للجريمة تكون بمثابة الفعل التنبيهي إلى وجود سوء توافق في المجتمع تماماً كالألم الذي يكون بمثابة التنبيه للجهاز العضوي Organism إلى أن شيئاً ما قد أصابه، هكذا فالجريمة تكون بمثابة التنبيه على سوء التوافق الاجتماعي Social Maladjustment خاصة عندما تصبح الجريمة عامة وسائدة في المجتمع. إذن فالجريمة تكون بمثابة عرضاً أو دليلاً على التفكك الاجتماعي Social Disorganization وأنه من المحتمل قهرها من خلال إحداث تغييرات في التنظيم الاجتماعي<sup>(٣٣)</sup>.

ومن جانب آخر، يرى "جورج لندبرج" أن السلوك الانحرافي أو الإجرامي هو أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة، ونظراً لأهمية عدم الامتثال وخطورته فإنه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أي درجة انتشاره ودرجة خطورته) كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافاً كبيراً في الثقافات المختلفة. لذلك فإن تعريف السلوك الانحرافي لا بد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف.

ويقول "كلينارد" أيضاً في هذا المقام، إن الانحرافات تختلف من حيث درجة انتباه الناس لها في المجتمع، فبعض الجرائم مثل الخطف، وتهتك العرض بالقوة، والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلق شعوراً قوياً بعدم الرضا في المجتمع، وهناك مخالفات أخرى مثل الإجهاض والخيانة والجنسية المثلية، والسرقات البسيطة أقل وضوحاً من

الناحية الاجتماعية ولهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل في المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح أي يجب أن يكون واضحاً للآخرين وأن يوصف بأنه انحراف<sup>(٢١)</sup>.

## ٢- مفهوم الجريمة من المنظور السيكولوجي.

أما عن تعريف الجريمة من منظور الفكر أو المضمون السيكولوجي فإننا نجد أن علماء النفس وأنصار التحليل النفسي ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك معاد للمجتمع Antisocial Behavior وهو ولا شك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضاً بالسلوك الشاذ. من ثم فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية<sup>(٢٥)</sup>. كما يرون أن كل فعل إجرامي ما هو إلا دلالة وتعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة<sup>(٢٦)</sup>.

هذا وكثيراً ما أشار "بورت" Burt إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي آخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقاً حراً لا يعوقه عائق ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة على النحو الذي عرفها به "مكدوجل"<sup>(٢٧)</sup>.

في حين يشير "هارولد لندر" إلى الجريمة على أنها ذلك السلوك المتعمد غير المشروع الصادر عن مظاهر نفسية هي أعراض للكبت الداخلي والاضطراب الباثولوجي، إشباع احتياجات للفاعل تتطلب منه هذا السلوك<sup>(٢٨)</sup>.

ويذهب "أدلر" Adler إلى أن الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات، أى نزعة التفوق، والشعور الاجتماعي. ويرى أن كل إنسان حرو وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان، وحياة الأنانية والالتفاف حول الذات، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون قد هيا نفسه للإجرام أو المرض النفسى أو الشذوذ الجنسى.<sup>(٢٩)</sup>

قصارى القول يمكن تعريف الجريمة من منظور الفكر أو المضمون السيكولوجى على إنها "إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادى فى إرضاء الغريزة نفسها، وذلك لخلل كى أو شذوذ كى فى هذه الغريزة، مصحوباً بعلّة أو أكثر فى الصحة النفسية، وصادفه وقت ارتكاب الجريمة انهيار فى الغرائز السامية وفى الخشية من العقاب.<sup>(٣٠)</sup>

## ٢- مفهوم الجريمة من المنظور القانونى:

تعرف الجريمة من الوجهة القانونية بأنها "عمل يعاقب عليه بموجب القانون"<sup>(٣١)</sup> أو "الفعل الذى ينتهك القانون الجنائى ويعاقب عليه من قبل السلطة السياسية فى المجتمع"<sup>(٣٢)</sup>، أو هى "ذلك الفعل أو الامتناع الذى نص القانون على تجريمه، ووضع عقوبة جزاء على ارتكابه". وبناء على هذه التعريفات، لا يشكل الإتيان بأى فعل لم يجرمه القانون الجنائى أى جريمة.

ويعرف القانون الجنائى Criminal law بأنه "تلك المجموعة من القواعد السلوكية المحددة التى تسنها الدولة وتضع عقوبة محددة لمن يخالفها، ويقوم الممثلون الرسميون للدولة بتوقيعها على المخالف أياً كان". وإذا تأملنا هذا التعريف للقانون الجنائى لوجدنا أنه يحتوى على أربعة عناصر محددة. تميزه عن غيره من القواعد السلوكية التى تحكم أفراد المجتمع. هى:

**أ- الصبغة السياسية :**

فهذه القواعد التى يشتمل عليها القانون الجنائى قواعد وضعتها الدولة أو السلطة الرسمية فى المجتمع، وعلى هذا فالقانون الجنائى له صبغة سياسية ذلك أن الدولة تمثل الجماعة المسيطرة سياسياً فى المجتمع والتى تملك القدرة على تنفيذ قوانينها.

**ب- التحديد :**

فكل فعل يجرمه القانون محدد بدقة بالغة، وليس بالقانون الجنائى أى تعبيرات عامة. مثل النص على عقاب من يرتكب فعلاً ضاراً بالمجتمع ولكن لابد من الوصف الدقيق لهذا الفعل.

**ج- المساواة فى التطبيق :**

فالسلوك الذى يعرفه القانون الجنائى بأنه جريمة يعتبر كذلك أياً كان مرتكبه من المواطنين الذين ينطبق عليهم بغض النظر عن مركز مرتكبيه أو مكانته الاجتماعية.

**د- الجزاء العقابى :**

فالقانون ينص على عقاب كل من يأتى سلوكاً مخالفاً لقواعده. ولا بد أن توقع هذه العقوبة بواسطة ممثلى الدولة الرسميين الذين يقومون بذلك بحكم عملهم، وليس بأى صفة شخصية. ويكون هدف العقوبة هنا هو صالح الدولة وليس صالح أفراد معينين.<sup>(٣٣)</sup>

نخرج من هذه المناقشة، أنه لا شك فى أن التصرفات التى يستهجنها المجتمع تعتبر منافية لقوانين المجتمع وقواعده ونظمه. وإذا أردنا أن نعبر عنها بلفظ واحد فإننا نستعير من

القانون لفظ الجريمة وإن كان هذا يثير أماننا بعض المشاكل نظراً لأن تعريف الجريمة في مفهوم القانون الجنائي مختلف عليه. ومع هذا فإن الجانب الغالب من الفقه يعرف الجريمة بأنها "النشاط الذي يصدر من الشخص . إيجابياً كان أو سلبياً يقرره القانون عقوبة من العقوبات المقررة في قانون العقوبات".<sup>(٢٤)</sup>

#### ٤- مفهوم الجريمة من المنظور الإسلامي :

ما قمنا بعرضه في هذا المبحث، يدعونا إلى تحديد المفهوم الإسلامي للجريمة. وأصل كلمة جريمة في "اللغة" بمعنى من جرم أى كسب وقطع، وقد خصصت هذه الكلمة من قديم للكسب المكروه غير المستحسن. ولذلك كانت كلمة "جرم" ويراد منها الحمل على فعل حمل آثم، ومن ذلك قوله تعالى: (وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمُ نُوحٍ أَوْ قَوْمُ هُودٍ...) (سورة هود: الآية ٨٩). أى لا يحملنكم حملاً آثماً شقاقى ومنازعتكم وإياى على أن ينزل بكم عذاب شديد مثل ما نزل بمن سبقوكم ممن شاقوا أنبياءهم.

ومثل قوله تعالى: (... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ...) (سورة المائدة: الآية ٨). أى لا يحملنكم حملاً آثماً بغضكم على قوم على ألا تعدلوا معهم..

ومن هذا يصح أن تطلق كلمة "جريمة" على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق ويجانب العدل، واشتقت من ذلك المعنى "إجرام أو أجرم".

وقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ) (سورة المطففين: الآية ٢٩).

وقال تعالى: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ) (سورة القمر: الآية ٤٧).

ومن هذا يتبين، أن الجريمة فى معناها اللغوى، تنتهى إلى أنها فعل الأمر الذى لا يستحسن.. وحيثما كانت أوامر الشريعة كلها مستحسنة بمقتضى حكم الشارع، وبمقتضى اتفاقها مع العقل السليم، فإن معصية الله تعالى تعد جريمة، لذلك قرر الفقهاء، إن الجريمة هى "فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر الله به"، أى أنها فعل أمر محرم معاقب على فعله، أو ترك أمر معاقب على تركه.

وتوجيه هذا التعريف قائم على أن الله تعالى قرر عقاباً لكل من يخالف أوامره ونواهيه. لكن هذا تعريف عام يشمل كل معصية، وبهذا يجعل معنى الجريمة قريباً من معنى الإثم والخطيئة، لأن كل منهما ينتهى إلى عصيان الله فى الآخرة.

وثمة تفرقة فى نظر بعض الفقهاء بين الجريمة والإثم والخطيئة، حيث يخصون الجرائم بالمعاصى التى قرر لها الشارع عقوبة دنيوية ينفذها القضاء. وحيث أن الجرائم فى الأصل معناها اعتداء على المصالح المعتبرة التى يدل عليها نص قرآنى أو حديث نبوى أو قياس أو استحسان.

وحيث أن المصالح المعتبرة فى نظر الإسلام هى ما تتعلق بحفظ الدين أو النفس أو العقل أو النسل أو المال.

فالجرائم من هذه الناحية تنقسم إلى:

- جرائم الاعتداء على الدين.
- جرائم الاعتداء على النفس.
- جرائم الاعتداء على العقل.
- جرائم الاعتداء على النسل.
- جرائم الاعتداء على المال.<sup>(٣٥)</sup>



ولما كانت العقوبة فى الشريعة الإسلامية حقاً لله تعالى، حيث استوجبته المصلحة العامة وهى دفع الفساد عن الناس وتحقيق السلامة والحماية لهم. فقد قسم فقهاء الشريعة الإسلامية حقاً لله تعالى . حيث استوجبته المصلحة العامة وهى دفع الفساد عن الناس وتحقيق السلامة والصيانة لهم. فقد قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الجرائم من حيث العقوبة إلى ثلاثة أقسام. (٢٦)

**القسم الأول: الجرائم التى توجب الحدود، والحد هو العقوبة المقدره حقاً لله تعالى. ويترتب على كون العقوبة مقدرة على أنها لا تقبل تعديلاً أو تغييراً، حيث أنها حق لله تعالى فإنه ليس هناك قبول لإسقاطها مطلقاً لا من الأفراد ولا من الجماعة. وجرائم الحدود هى: الردة، البغى، الزنا، القذف، السرقة، الحرابة وشرب الخمر.**

**القسم الثانى: الجرائم التى توجب القصاص أو الدية، كالاعتداء على النفس وعقوبتها مقدرة من الشارع حقاً للأفراد، ومعنى ذلك أنها لا تقبل تغييراً ولا تبديلاً ولكن للمجنى عليه أولوية أن يعفو عنها، فإن عفا عن القصاص فله الدية وجاز الحكم على الجانى بعقوبة تعزيرية.**

**وجرائم القصاص والدية هى:**

"القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ، الجناية على مادون النفس عمداً، والجناية على ما دون النفس خطأ". ومعنى الجناية على ما دون النفس: الاعتداء الذى لا يؤدى إلى الموت كالجروح والضرب.

القسم الثالث: والخاص بالجرائم التى توجب التعزير، وهى الجرائم التى لم تنص الشريعة الإسلامية على عقوبة مقدرة لها بنص قرآنى أو حديث نبوى مع ثبوت النهى عنها باعتبارها معصية لله لأنها فساد فى الأرض، أو تؤدى إلى فساد فيها، وهذه الجرائم غير محددة، وقد بينت الشريعة بعضها كالربا وخيانة الأمانة والسب، ويجوز لولى الأمر أن يعفو عن بعض جرائم التعزير إذا ما اقتضت ذلك مصلحة الجماعة بشرط عدم المساس بحق المجنى عليه، وللمجنى عليه أن يعفو عما يمس حقه الشخصى دون الحق العام، فمرده لولى الأمر.

وأخيراً فإن الجريمة كظاهرة اجتماعية واكبت المجتمعات الإنسانية فى نشأتها وتطورها على امتداد المسيرة التاريخية للإنسان عبر العصور وفى شتى المجتمعات ويمكن تعريفها من الوجهة الاجتماعية بأنها كل سلوك إنسانى جدير بالعقاب سواء عاقب عليه المشرع الوضعى أم لم يعاقب فالحجاء به بالعقاب هما ضابط الجريمة وتحديد الجدارة بالعقاب رهن بالرأى السائد فى مجتمع معين حين يقدر أن بعض الأفعال يمس مصالحه الأساسية.

وتعتبر الجريمة من الآفات الاجتماعية التى تصيب الفرد والجماعة والمجتمع بأفدح الأضرار وأشد الأخطار، ولذلك فإن الواجب يقضى أن تتكاتف جهود الأفراد والمؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية للوقاية منها والحد من انتشارها وتعتبر رعاية المسجونين وتأهيلهم ومحاولة إصلاحهم فى داخل المؤسسات العقابية، وإمداد هذه الرعاية إلى أسرهم، ومحاولة تتبع مسيرة حياتهم الاجتماعية والعناية بهم بعد خروجهم من السجن وتقديم التسهيلات المادية والمعنوية لهم من أهم الضروريات والمستلزمات

التي يجب أن يقوم بها المجتمع من أجل الوصول إلى هذا الهدف الكبير وهو منع الجريمة والوقاية منها.

وتوجد الجريمة في كل المجتمعات وفي كل الأزمنة، ولكن نوعية الجريمة تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، فالجرائم التي تحدث في مجتمع المدينة قد تختلف في نوعيتها عن الجرائم التي تحدث في المجتمع الريفي نظراً لاختلاف الثقافات ومناشط الحياة. وإذا كانت الجريمة تعبر عن عدوان على القيم الأخلاقية فإنها توجد في كل المجتمعات الإنسانية.

والجريمة ترتبط أساساً بفعل إجرامي "نوع الجريمة"، وفاعل "المجرم" ووسط تحدث من خلاله هذه الجريمة، ومما لا شك فيه أن هناك عوامل تشجع ارتكاب الجرائم وحدوثها ترتبط هذه العوامل بالفرد المرتكب للجريمة والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والأسرة التي تقوم بتنشئة الأفراد، وكذلك النظم المجتمعية التي تحدد نظاماً للثواب والعقاب داخل المجتمع.

ويمكن أن نشير إلى أن الجريمة تنقسم إلى عدة أنواع:

- (أ) من حيث طبيعة السلوك الإجرامي تنقسم إلى: جرائم إيجابية . جرائم سلبية، وجرائم بسيطة . جرائم اعتياد، وجرائم وقتية . وجرائم مستمرة.
- (ب) من حيث الركن المعنوي تنقسم الجريمة إلى: جرائم عمدية . جرائم غير عمدية.
- (ج) من حيث الجسامة تنقسم الجريمة إلى: جنایات . جنح . مخالفات.
- (د) من حيث موضوع الجريمة تنقسم إلى: جرائم عادية . جرائم سياسية.

وهناك عدة أركان أساسية للجريمة وهي :

١- أن يكون هناك عمل خارجي سواء كان فعلاً أو عملاً إيجابياً  
أن كان امتناعاً أى عملاً سلبياً وهذا هو ما يعبر عنه  
بالركن المادى للجريمة.

٢- أن يقرر القانون عقوبة لهذا العمل وهو ما يعرف بالركن  
الشرعى.

٣- أن يصدر العمل المجرم من إنسان تحققت لديه المسؤولية  
الأخلاقية بأن كان مدركاً ومريداً وهو ما يعبر عنه بالركن  
المعنوى فى صورته العمد أو الإهمال وتحقق هذا الأركان فى  
شخص من الأشخاص هو ما يسوغ وصفه بأنه مجرم.

ومما لا شك فيه أن المجتمع فى حاجة ماسة لجهود المهن  
المختلفة كعلم النفس وعلم الاجتماع، والطب النفسى، والقانون،  
والخدمة الاجتماعية... إلخ للعمل على المستوى الوقائى لإثارة  
وعى المواطنين ووقايتهم من الوقوع فى الجريمة، وكذلك  
التدخل المهنى مع المجرمين لعلاجهم على المستوى الذاتى  
والبيئى، وذلك لإصلاحهم والاستفادة منهم فى تنمية المجتمع،  
ولا يمكن توظيف هذه الجهود المهنية إلا من خلال العمل الفريقى  
داخل المنظمات العقابية التى تعمل على تأهيل المجرمين  
وإصلاحهم، وكذلك المنظمات الاجتماعية العاملة فى مجال  
الرعاية اللاحقة.

## ثانياً : مفهوم السلوك الإنحرافى وتصنيفاته .

السلوك هو الاستجابة الشخصية ردّاً لمؤثرات داخلية وخارجية فيكون هذا السلوك مكتسباً يولد مع الإنسان منذ نشأته الأولى .

### السلوك لغة :

أرجع اللغويون السلوك Behavior إلى أصل الفعل سلك أى أدخله فيه، أو دخل بابه، وبمعنى سلك الشئ فى قول الله تعالى (كَذَّبَكَ سَلَكَنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ)، وتأتى بمعنى سلك الطريق ودخل باب الشئ.

والسلوك الإنحرافى هو انتهاك القواعد، يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام فى المجتمع .

ويعرفه "كوهين" ١٩٥٩ السلوك المنحرف بأنه "السلوك الذى يعتدى على التوقعات التى يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات والنظم الاجتماعية" ويرى "ميرتون ١٩٦١ أن السلوك المنحرف يشير إلى ذلك السلوك الذى يخرج بشكل ملموس عن المعايير التى أقيمت للناس فى ظروفهم الاجتماعية".

### مفهوم الانحراف فى ضوء المعايير الاجتماعية :

يتفق الباحثون على أن الإشارة إلى لفظ انحراف لا يتعلق بشئ خاص بالسلوك فى ذاته، وإنما علاقة ذلك دائماً بالمعايير الاجتماعية المستخدمة فى التقييم، أى التوقعات التى يتقاسمها أفراد المجتمع بالنسبة للسلوك الملائم وبالنسبة للسلوك الذى يفضل فى التوافق مع المعايير الاجتماعية التى تنظم الفعل فى موقف معين .

ويجب أن نأخذ في الاعتبار "درجة الخروج" على المستويات المعيارية الاجتماعية التي يتضمنها مفهوم السلوك المنحرف.

فالمنظرون يشيرون إلى ذلك السلوك الذي يخرج بشكل واضح وجوهري عن المعايير، أو الخروج عن المعايير بدرجة كافية تتجاوز حدود تحمل المجتمع "ميرتون ١٩٦١، وكلنارد ١٩٦٣". وبعبارة أخرى، فإنه لا يكفى أن نصف السلوك باعتباره منحرفاً لمجرد أن هذا السلوك يمثل خروجاً على بعض المستويات، فالمعايير الاجتماعية لا تحدد أساساً. نمطاً معين فقط من المستوى باعتباره مقبولاً أو مرغوباً فيه، فالسلوك المعيارى الاجتماعى لا يمكن تمثيله بنقطة واحدة فقط، وإنما نجد أن المعايير الاجتماعية تسمح بنوع من التفاوت أو التباين وينوع من بدائل السلوك فى إطار حدود معينة، وأن صورة السلوك التى تقع فى داخل ذلك الإطار تعتبر نماذج سلوكية مقبولة، بعبارة أخرى فإن المعايير تتضمن مدى من السلوك المقبول، وتفاوت صور السلوك التى تقع خارج هذا المدى فى درجة تباعدها عنه، كما أن هذه الدرجة من تباين السلوك الذى تقيمه المعايير الاجتماعية تتطلب بالتالى تحديداً لمستوى الخروج عليها، وفى هذا يمكن القول بأن المعيار الملائم للسلوك المنحرف هو تلك الدرجة من السلوك المحتمل أن تستثير استجابة عقابية من المجتمع أو تستثير فاعلية الهيئات القائمة على الضبط الاجتماعى، وأن هذا من شأنه . بالتالى . أن يحدد السلوك الذى يخرج بشكل كاف عن موافقة وتوقعات المجتمع، والذى يقتضى وصفه بالانحراف.

ويؤكد "شريف ١٩٦١" فى هذا الصدد أن أية صورة من صور السلوك لا يمكن فى ذاتها أن تكون منحرفة أو غير منحرفة، فلا وجود

لسلوك منحرف أو متوافق بشكل تجريدي، وينجم عن هذا أن نفس السلوك قد ينظر إليه باعتباره منحرفاً أو قد لا ننظر إليه كذلك، وفقاً لعلاقة هذا السلوك بالمعايير الاجتماعية السائدة في زمان ومكان حدوثه.

بعبارة أخرى، يمكن القول بأن الانحراف هو قضية نسبية، بمعنى أن ما هو منحرف يتفاوت من وقت ومكان لآخر، وأن الانحراف ظاهرة ذاتية، من حيث أننا نفكر فيها ونتعامل معها بشكل معين وبالكيفية التي يحكم الإنسان عليها عندما يواجهها. فالانحراف له معنى فقط في إطار السلوك والمعتقدات المعينة الخاصة بالمجتمع، ومن ثم فإن صور السلوك يتفاوت تقييمها من مجتمع لآخر. ولا يوجد فعل. بغض النظر عما يبدو من غرابته أو شذوذه. يشكل انحرافاً في ذاته، وإنما يحمل الفعل معنى معيناً في ضوء استجابة الناس له فقط Goods ١٩٧٨.

ومثل هذا المنظور في تعريف السلوك المنحرف يكفل أن يكون مثل هذا السلوك المعين موضع اهتمام من المجتمع، ومن هنا نجد أن مفهوم الانحراف له علاقة بمفهوم المشكلات الاجتماعية، إذ أن هذه الأخيرة. أي المشكلات الاجتماعية. تمثل كذلك تدخلاً في النظم المقبولة أو المرغوبة للأشياء، وانتهاكاً للحقوق أو الممتلكات وإساءة للأنماط الاجتماعية والعلاقات التي يقيمها المجتمع Nisbet ١٩٦١.

ولكى نلخص الموقف نقول بأن الانحراف يشير إلى خصائص سلوكية عن أن يشير إلى أفراد معينين، فالانحراف ليس خاصية ذاتية من خصائص أي سلوك، وإنما هو خاصية تشير إلى مستوى تقييمي خارجي.

ومن الوجهة العملية فإن المعايير الاجتماعية تتضمن مدى سلوكياً يكون مقبولاً أو مناسباً أو متوقعاً، ومن ثم فإن تقييم السلوك باعتباره منحرفاً يقتضى خروج ذلك السلوك عن هذا النطاق، بمعنى أنه يمثل خروجاً جوهرياً عما تعارف عليه المجتمع بأنه مقبول ومناسب، والخروج بمثل هذه الدرجة يستثير الاستجابات الاجتماعية الضابطة أو الإصلاحية، وباختصار فإن السلوك المنحرف يتم تعريفه اجتماعياً باعتباره مشكلة وذلك من قبل المجتمع كله ومن قبل تلك القطاعات التى تواجهه.

#### **مفهوم الانحراف فى ضوء المعايير القانونية :**

المعايير القانونية هى مستويات من الموافقة تمت صياغتها فى صورة لوائح ونظم تعمل على تنظيم نتائج الخروج على هذه المستويات.

وتشير المعايير القانونية إلى بعض من نماذج السلوك التى تمثل خروجاً على المعايير الاجتماعية، وهذه النماذج المحدودة من السلوك تشمل تلك الصور التى تشكل تطرفاً فى الخروج على المعايير الاجتماعية، والتى قد تتضمن إلحاق ضرر بالآخرين أو إساءة خطيرة للتنظيم الاجتماعى. ولما كان العقاب الاجتماعى يميل لأن ينطبق على مجالات أشمل من السلوك عن تلك المجالات التى يشملها عقاب القانون، فإن التركيز على المعايير القانونية فى تعريف السلوك المنحرف يعنى الاقتصار على قطاع محدد فقط من المشكلة، وتجاهلاً لمجال كبير من السلوك.

#### **مفهوم الانحراف فى الشريعة الإسلامية :<sup>(٢٨)</sup>**

أصل كلمة الانحراف فى اللغة "حرف"، ويقال حرف الجبل أى أعلاه المحذب، ويقال فلان على حرف من أمره أى على ناحية منه، وتحريف الكلم عن مواضعه يعنى تغييره.



فالانحراف إذا هو ترك الحق والوسطية والاستقامة، ويقتضى الانحراف منحرفاً عنه ومنحرفاً. والمنحرف عنه هو الصراط المستقيم. والصراط فى لغة العرب هو الطريق، والمستقيم الذى لا اعوجاج فيه ولا انحراف وهو دين الإسلام، ويسمى الدين طريقاً لأنه يؤدى إلى الجنة فهو طريق إليها. أما المنحرف فهو الخارج عن منهج الله سبحانه وتعالى وهو دينه الذى ارتضاه للناس بما تضمنه من أوامر ونواهي تنظم للناس أمور حياتهم، وبمعنى آخر فإن المنحرف هو الذى يفعل ما نهى عنه الله ويترك ما أمر به الله.

ولكى يكون الفرد منحرفاً حقاً لابد أن يتسم سلوكه بالخطورة، والخطورة تعنى احتمال قيام الفرد بارتكاب جريمة ما والتي قد تكون خطورة عامة تنذر بوقوع أى جريمة أو خطورة خاصة تنذر بوقوع جريمة بذاتها.

**تصنيف حالات الانحراف<sup>(٣٩)</sup> :**

#### أ- الانحراف الإيجابي والانحراف السلبي :

الانحراف الإيجابي: هو الذى تبدو مظاهره فى الأفعال والتصرفات الإيجابية التى تصدر عن الحدث. والصورة البارزة لهذا الانحراف هو قدرة الحدث على ارتكاب جريمة من الجرائم كالسرقة أو الضرب أو التلف أو إشعال النار عمداً. وهنا يعد الحدث منحرفاً من كافة التشريعات. وتلك الصور من الصور البارزة للانحراف التى ينفع لها المجتمع أكثر من غيرها، لأن الانحراف فى هذه الحالات يمس سلامة المجتمع وطمأنينته مساساً مباشراً وخطيراً.

ويوجد وجه آخر للانحراف الإيجابي وهو يتصل بمظاهر السلوك الإيجابي للحدث كالأعوجاج الخلقى، والسلوك غير المتوافق، والاعتیاد على الهرب من المدرسة، أو المبيت خارج المنزل. ففي هذه الصورة يكون انحراف الحدث إيجابياً لأنه يرتبط بأفعال إيجابية تصدر عن الحدث وتعد مظهر من مظاهر انحرافه.

**الانحراف السلبي:** ويشمل كافة الصور التي تعتبرها التشريعات الحديثة انحرافاً، رغم أن الحدث يقف فيها موقفاً سلبياً مجرداً من السلوك الاجتماعي الشاذ، وهي ليست إلا حالات اجتماعية يتواجد فيها الحدث رغم إرادته ويعتبر بسببها منحرفاً في نظر القانون. وذلك الحدث محتاج إلى الرعاية الاجتماعية أو الحماية في التشريع كالطفل المهمل، والطفل الذي ليس له عائل مؤتمن عليه، أو الموت أحد الوالدين أو إيداع أحدهما في السجن أو فقد قواه العقلية.

#### ب- الانحراف الجنائي والانحراف المدني:

**الانحراف الجنائي:** هو حالات الانحراف الناشئة عن ارتكاب جرائم.

**الانحراف المدني:** وهو حالات الانحراف التي تتصل بالحالة المدنية للحدث وهي بذاتها حالات الانحراف السلبي.

#### ج- الانحراف القانوني والانحراف المرضي:

**الانحراف القانوني:** هو الحالات التي تتناول التشريعات للأحداث بالتنظيم سواء كانت الحالات الناشئة عن ارتكاب الجرائم، أو فقد الرعاية الأسرية له.

الانحراف المرضى: هو الانحراف الذى تهدف تشريعات الأحداث إلى علاجه وشفاء الحدث من إدانته.

د- انحراف الجرائم وانحراف التشرد:

انحراف الجرائم: وهو الذى يستند فيه الحدث إلى ارتكاب الجرائم كالقتل، أو الضرب أو السرقة، أو النصب أو خيانة الأمانة.

انحراف التشرد: فهو الذى ينشأ عن تواجد الحدث فى ظروف اجتماعية، أو عن ارتكابه عملاً من الأعمال غير المتوافقة والتى لا تصل إلى مرتبة الإجرام.

ثالثاً: مفهوم الجنوح " الجنوح " .

قد يشمل الجنوح كل صور السلوك المنحرف الضال لدى الأفراد مثل الاعتداء والعدوان والنهب، إلى أفعال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسن مثل التشرد والنشاط الجنسى<sup>(٣٧)</sup>. وسوف نعرض لمفهوم الجنوح من وجهتى النظر الاجتماعية والقانونية.

مفهوم الجنوح من المنظور الاجتماعى: X

تقرر المفاهيم الحديثة للجنوح بأن الأطفال الذين يطلق عليهم جانحين هم مرضى فى علاقتهم مع المجتمع، وفى عدم قدرتهم على الانسجام مع المحيط الاجتماعى، ولما كان المحيط الاجتماعى يتأثر بعوامل عديدة مثل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والانتماء إلى أقليات معينة، والهجرة، والتعرض لوسائل الإعلام المختلفة وغير ذلك فإنه من الصعوبة إقامة تعاريف دقيقة للسلوك الجانح "Stubblefield".

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجتمعاتنا تتضمن أنظمة عديدة متنوعة تحاول تقييم وتعديل واحتواء سلوك الفرد

والجماعة، وما ينظر إليه باعتباره سلوكاً مضاداً للمجتمع فى مجتمع ما، قد لا ينظر إليه بنفس النظرة فى مجتمع آخر، أو قد ينظر إليه بنظرة مغايرة تماماً فى نفس المجتمع عبر مراحل زمنية متباينة.

ويصنف "Stubble Field" أنماط السلوك المرضى الاجتماعى (Sociopathic Patterns) إلى نمطين هما <sup>(١١)</sup>:

١- استجابات مضادة للمجتمع (Antisocial Reaction) وهى استجابات من خصائص الأطفال والمراهقين الذين يقعون دائماً فى مشاكل والذين يبدو أنهم لا يستفيدون من الخبرة أو العقاب وليس لديهم ولاء لغير أنفسهم.

٢- استجابات منحرفة اجتماعية (Dissocial Reaction) وهى من خصائص الأطفال والمراهقين الذين نشأوا فى إطار عائلات خارجة عن القيم الأخلاقية، أو فى مؤسسات، والذين قد توحّدوا بشدة بعنصر لا اجتماعى.

وكلاً من هذين النمطين يشملهم مسمى أعم هو اضطرابات الشخصية المريضة اجتماعياً، وذلك فى تعريف الجمعية الأمريكية للطب الأمريكية للطلب النفسى حيث يكون المرء مريضاً أساساً فى علاقته بالمجتمع وفى انسجامه مع المحيط الحضارى السائد.

أما (Mears, Gatchel ١٩٧٩) فيصنف السلوك الجانح لثلاث فئات هم <sup>(١٢)</sup>:

١- السلوك السيکوباتى الأساسى (Primary Sociopathy)؛ وفيه يؤدى الشخص سلوكاً متكرراً يوقعه دائماً فى حالة صراع مع المجتمع. ويكون غير قادر على إقامة ولاء للأفراد أو

الجماعات أو القيم الاجتماعية. وهو أنانى إلى حد كبير، بارد انفعالياً، لا يحتمل المسؤولية، مندفع، لا يستشعر الإثم أو يتعلم من الخبرة والعقاب قدرته على تحمل الإحباط ضعيفة، ويميل لأن يلوم الآخرين على سلوكه.

والعرض الأساسى فى السلوك السيکوباتى هو عدم النضج وعدم القدرة على ضبط الدوافع أو تأخير الإشباع، والقصور فى الشعور بالقلق والإثم ونبذ السلطة والنظم، والفشل فى تغيير أو تعديل سلوك تم عقابه عليه (Hare) ١٩٧٠.

## ٢- السلوك اللااجتماعى الثانوى (Secondary anti Social behavior):

وهو سلوك يؤدى إلى شعور الفرد بالإثم بسبب أفعاله. ويكون المحرك الأساسى لهذا السلوك اضطرابات ذهانية أو عصابية.

## ٣- والفئة الثالثة يمثلها الجنوح ذو الأصول الحضارية (Dyssocialor Subcultural delinquency)

كما يمثلها أيضاً صور الجريمة التى تعود لأصول بيئته. وهؤلاء المنحرفون يكشفون عن سلوك لا اجتماعى بسبب نشأتهم فى بيئة متخلفة تعمل على تدعيم مثل هذا السلوك. وهؤلاء لا يعانون من اضطرابات وجدانية. إلا أنهم يسلكون فقط سلوكاً مماثلاً للمحيطين بهم من جماعة الرفاق أو العائلة.

وأيما كانت اجتهادات الباحثين والمنظرين فى محاولاتهم لتحديد وتعريف طبيعة جنوح الأحداث، فإنهم أساساً - كما نرى - يواجهون صعوبات كبيرة فى مثل هذا التعريف للجنوح، طالما أنهم يعتمدون فى هذا التعريف على لغة السلوك من جهة، ولتنوع وجهات النظر فى قضية الجنوح من جهة أخرى. ومن هنا

ولكى نستكمل الصورة يكون علينا أيضاً الاتجاه إلى الاستعانة بالمنحى القانونى.

#### مفهوم الجنوح من المنظور القانونى:

يعتبر الطفل من الوجهة القانونية غير مسئول عن الجرائم حتى سن السابعة، باعتبار أنه تنقصه القدرة العقلية اللازمة كي يضمّر القصد اللازم للسلوك الإجرامى، ومن سن السابعة حتى الرابعة عشرة فإنه يفترض - عادة - أن الطفل غير قادر على الفعل الإجرامى من الوجهة الذهنية بسبب عدم نضجه، إلا أن هذا الافتراض قد يكون قابل للنقد بالقول بأن الطفل فى هذه السن له قدرة كافية للتمييز ما بين الصواب والخطأ، ومن سن الرابعة عشرة حتى سن الواحد والعشرين فإن هناك افتراض بأن الحدث يمتلك القدرة على ارتكاب الجريمة، والتمايز هنا فى المسئولية يقوم على أساس فكرة التباين وفقاً للعمر الذى يفترض فيه أن الفرد يمتلك حرية الإرادة فى قدرته على التمييز ما بين الصواب والخطأ.

وهذا الاستخدام للنضج المبني على العمر الزمنى كمعيار للجنوح وكأساس للتمييز ما بين المجرم وغير المجرم، والذي نشأ فى القوانين الحديثة، قد يكون غير ملائم وعرضه للنقد، ومن أهم ما يوجه إلى هذا المعيار أنه لا يتفق مع مبدأ الفروق الفردية. فمن غير المنطقي مثلاً القول بمسئولية إنسان منخفض الذكاء أو يعانى من عدم استقرار انفعالى وقت ارتكاب الجريمة لأول مرة، طالما أنه قد بلغ سن الرشد، وأن نتعامل برفق مع من هو معتاد لتجريمة طالما أنه قد بلغ سن الخامسة عشر أو السادسة عشر أو الثامنة عشر، بعبارة أخرى، أنه من المفروض أن يتم التشخيص

والعلاج ليس على أساس العمر الزمني في ذاته، وإنما على أساس من عوامل عديدة مثل الظروف البدنية والنفسية والاجتماعية وغير ذلك " Tappan ١٩٤٩ " ومع هذا، فإن استخدام العمر الزمني كمعيار للتمييز ما بين ذوي السلوك المنحرف أمر سهل التحقيق، كما أنه يرتبط في الأغلب ارتباطاً عالياً بأمور مثل النضج والظروف البدنية، وبالرغم من أنه من الصعب صياغة نظم قانونية لكل فرد على حدة، فإنه من الممكن تصنيف الطرائق العلاجية في إطار فئات الأعمار كي تقابل الحاجات الخاصة لكل مجموعة من هذه المجموعات.

ومن جهة أخرى، فإن المضمون السلوكي للجناح هو أيضاً معيار أساسى وهام ينبغى إضافته للمعيار القانونى، فهل يمكن- مثلاً- أن يعتبر فى عداد الجانحين ذلك الطفل المغامر المبكر فى النضج والذي هرب من المنزل مرة أو عدة مرات؟ وهل يعتبر الطفل جانحاً إذا ما سلك بشكل متمرّد فى جو منزلى مشبع بالعدوان المستمر؟ وهل يعتبر جانحاً ذلك الصبى الذى يسلك سلوكاً تدفعه إليه رغباته فى تحرير نفسه من الأسرة، ومن ثم يسلك بشكل مستقل تماماً، وهل تعتبر الفتاة جانحة التى أصبحت حاملاً بسبب الجهل والخضوع للإغراء أو حب الاستطلاع؟

ومن الواضح- إذن- أن المعيار القانونى بمفرده ليس كافياً لتحديد السلوك الجانح. فبالرغم من أن هناك صوراً من سلوك الصبى تتطلب تدخل القانون بسبب خطورة هذا السلوك على المجتمع وخطورة استمراره وإمكانية الانتهاء إلى حالة من الإجرام الواضح- مثل الاعتداء والاغتصاب والقتل- إلا هناك أيضاً أنماطاً من السلوك يكون من المطالب الأساسية فيها تناولها باعتبارها تقع بين ذلك المدى من حالة الإجرام بصورتها

المتطرفة وبين ذلك القطب الآخر من السلوك المتمثل فى حالة  
حقيقية من الجنوح<sup>(٤٣)</sup>.

#### رابعاً: مفهوم المجرم.

إن الجريمة واقعة مادية نراها ملموسة فى حياتنا العادية،  
ويمكن التحقق من وقوعها وتعرف حدودها، فالقتل مجسماً فى  
صورة المجنى عليه الذى أزهقت روحه، والسرقه تبدو واضحة فيما  
فقدته الشخص من المال. على أن هذا ليس الجانب الوحيد فى  
الجريمة. بل إن الجانب الأهم هو مرتكب الجريمة. الإنسان هذا  
المخلوق المعقد التركيب. وهذا يقودنا للبحث عن إجابة سؤال  
هام. من هو المجرم؟

فالمجرم فى نظر القانون هو كل شخص صدر حكم  
قضائى نهائى بإدانتته، ويعنى ذلك أن المتهم فى مرحلة التحقيق  
وأثناء فترة المحاكمة لا يعتبر مجرماً، لأن من القواعد المستقرة  
قاعدة أساسية تقتضى بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانتته بحكم  
قضائى. وهذه القاعدة ليست قانونية فحسب بل هى فوق ذلك  
قاعدة دستورية مستقرة.

والمجرم فى مفهوم علم الإجرام هو كل شخص أتى  
سلوكاً ينص القانون على تجريمه، يستوى أن يكون قد قبض  
عليه أولاً وسواء كان الشخص فى مرحلة التحقيق أو فى مرحلة  
المحاكمة ولم يصدر من القضاء بعد حكم بإدانتته، بل أننا نرى أن  
مفهوم المجرم فى علم الإجرام ينبغى أن يتسع ليشمل أولئك  
الذين قضى ببراءتهم لأن البراءة ليست فى كل الأحوال دليلاً  
على عدم ارتكاب الجريمة، فقد يفلح بعض المجرمين فى إخفاء  
جرائمهم أو فى الحصول على أحكام بالبراءة لا يستحقونها.



أما المجرم من وجهة النظر الاجتماعية فهو ذلك الشخص الذى أتى سلوكا يجرمه المجتمع، ويؤدى إلى انتفاء صفة المجرم عن بعض الأشخاص الذين يرتكبون أفعالا يجرمها القانون ولا يعتبرها المجتمع كذلك، كما أن صفة المجرم تثبت فى حق من يرتكب فعلا يعتبره المجتمع جريمة ولو كان القانون لا ينص على تجريمه.

والمجرمون يتقسمون إلى طوائف متباينة، ولكل طائفة خصائص تميزها عن غيرها سواء من حيث التكوين أو من حيث الصفات الأخرى.

ويمكن القول أن هناك طائفتين من المجرمين فهناك المجرم السوى وهو من يتمتع بقدر من الإدراك والاختيار مما يؤهله للمسئولية الجنائية الكاملة أما المجرم غير السوى فهو من لا يتمتع بهذا القدر، فتتعدى مسئوليته الجنائية أو تخفف بحسب الأحوال وينقسم المجرم غير السوى بدوره إلى مجرم مصاب بأحد الأمراض العقلية وإلى مجرم شاذ مصاب بخلل جزئى قد يكون عقليا أو عضويا أو نفسيا.<sup>(١١)</sup>

ومن هنا نستطيع أن نحلل مفهوم المجرم من خلال وجهة النظر السوسيولوجية والسيكولوجية والقانونية والإسلامية.

#### ١- مفهوم المجرم من المنظور السوسيولوجى:

يشير "سيزر لاند" Sutherland فى مؤلفه "مبادئ علم الإجرام" Principles of Criminology إلى سؤال مؤداه: من هو المجرم؟ يجب عليه ببساطة بأنه ذلك الشخص الذى يرتكب الجريمة، وبالرغم من ذلك يرى "سيزر لاند" أن هذه الإجابة فقط تثير عدة استفسارات أخرى منها:

**الاستفسار الأول:** هو كيف يكون الشخص الذي يرتكب الجريمة مجرماً؟ هذا السؤال ربما يكون غير مهم، ومن الصعوبة الإجابة عليه بسبب استخدامنا كلمة "مجرم" Criminal لوصمة ذلك الشخص الذي ينتهك القانون.

**الاستفسار الثاني:** هو ما طبيعة الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم؟ من المحتمل أن كل شخص يكون قادراً على التوجيه الذاتي أو تقرير مصيره Self-direction يمكنه أن يرتكب الجرائم.

بعض الناس يرتكبون الجرائم باستمرار وبصورة مكررة، آخرون يرتكبونها عرضاً، وبعضهم يرتكب أكثر الجرائم خطورة وهم لديهم إحساس لا اجتماعي بذلك، آخرون يرتكبونها وليس لديهم مثل هذا الإحساس اللا اجتماعي بذلك، البعض يرتكبون الجرائم بسرور، فهم يشفقون لذّة من جراء ذلك، آخرون يرتكبونها وهم معذورون على ذلك، وآخرون يرتكبونها دون وعي ودراية بأنهم مرتكبين جرائم.

وعلى كل فإن مصطلح "المجرم Criminal" ينبغي أن يترك ويهجر تماماً أو على الأقل إلى أن يمكن تحديد النمط الاجتماعي بوضوح أكثر. أيضاً فإن بعض التمييزات القانونية بين الجرائم تضاهي بوجه التقريب لأنماط الشخصية والسمة، فالقتلة Murderers يكونون كنوع أو نمط مختلف عن اللصوص Robbers، والمختلسون Embezzlers يكونون نمط مختلفاً عن السارقين Burglars.

وعلى أية حال فإن هذه التمييزات القانونية ليست كافية من أجل الأغراض النظرية أو الإدارية.

كما أن المبدأ فى تصنيف المجرمين مثله فى ذلك المفهوم العادى للمجرم، هما فى حاجة للوضوح، هذا ويشير "سيزر لاند" إلى أن السلوك الإجرامى نتاج للبيئة بدلا من التكوين الفردى.<sup>(٤٥)</sup>

ومن ثم فالمذنبون Offenders ببساطة أشخاص ذو نمط مشترك من السلوك المسئول عنه الجوار أو جماعة العمق "الجماعة الأولية" Peer group التى يرتبطون بها.

"فالأشخاص حينما يصبحون مجرمين فإنهم يصبحون هكذا بسبب اتصالهم بالأنماط الإجرامية وأيضا بسبب انعزالهم عن الأنماط اللاإجرامية، وأن أمثال هؤلاء الأشخاص نجد أنهم لا يخضعون للقانون بل ينتهكونه."<sup>(٤٦)</sup>

كما قدم "بيرجس" تعريفا اجتماعيا للمجرم مقتضاه أن المجرم هو الشخص الذى يعتبر نفسه مجرما ويعتبره المجتمع كذلك).

والواقع أن أحد مزايا التعريف الذى قدمه "بيرجس" أنه يثير فكرة تصور الذات The self concept وهى فكرة استحدثت فى نطاق علم الإجرام وقامت على أساسها عدة دراسات تجريبية. ولكن يقصر هذا التعريف عن أن يكون تعريفا اجتماعيا يمكن أن تقوم على أساسه دراسات تجريبية فى علم الإجرام. فهو وإن كان يضمنه فكرة تصور الذات، ومع تسليمنا بأهمية هذه الفكرة فى صياغة تعريف اجتماعى للجريمة، إلا أن الشق الثانى من التعريف والذى مقتضاه أن المجرم يجب أن يعتبره المجتمع كذلك ينقصه التحديد، فإطلاق كلمة المجتمع هنا مع ما تتميز به من عمومية يتنافى والدقة الواجبة فى التعريفات العلمية.

كما قام "مارشال كلينارد" أيضا بدراسة عن التحضر والجريمة وقد توصل إلى أن التباين الذى يسود المجتمع الحضري ووجود ثقافة إجرامية Criminal Culture كان من شأنه أن ينتج نمطا إجراميا اجتماعيا Criminal Social Type له سمات محددة هي:

- ١- دراية المجرم بالوسائل وبالضوء الإجرامية.
- ٢- استعمال مصطلحات إجرامية Criminal argot.
- ٣- أن يكون له تاريخ حياة حافل بالإجرام.

وفى دراسة أخرى عن المجرم الريفى عدل "كلينارد" من سمات النمط الإجرامى والاجتماعى ووضعها فى صيغتها النهائية كالآتى:

- ١- الممارسة المبكرة للسلوك الإجرامى.
- ٢- المعرفة المتزايدة للضوء الإجرامية.
- ٣- امتهان الجريمة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للتعيش.
- ٤- تصور المجرم لذاته باعتباره مجرما.

وقد خلص "كلينارد" من دراسته الأولى إلى أن مجرمى المدن يتميزون بهذا النمط الإجرامى الاجتماعى.

يصنف دنهام Dunham ولندسميث Lindesmith المجرمين إلى فئتين عريضتين هما:

- ١- المجرم الاجتماعى Social Criminal وهو شخص يدعم سلوكه الإجرامى وسطه الثقافى، ويفرضه عليه. وهو يصل عن طريق مهارته وجراته فى ممارسة نشاطه الإجرامى إلى تقدير جماعته وإلى تبؤ مكانة فيها. ومن هؤلاء المجرمين الاجتماعيين نجد المجرم المحترم الذى يجد فى طلب الجريمة

عمداً أو عن اختيار باعتبارها مهنة يشارك فيها مع الآخرين مستخدماً وسائل غير مشروعة للوصول إلى مطالب مقبولة من المجتمع.

## ٢- المجرم الفردي Individual C،

ولا يؤيد وسطه الثقافي أفعاله الإجرامية، كما أنه لا يصل من وراء ارتكابها إلى مكانة في جماعته أو يحصل منها على تقدير، ولا تعد الجريمة بالنسبة لهذا المجرم مهنة أو حرفة، وهو إذ يرتكبها إنما يكون مدفوعاً إلى ذلك بغايات وأهداف خاصة شخصية. وهو يرتكب أفعاله بمفرده ولا تربطه صلة بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم مشابهة. وبين فئة المجرم الاجتماعي وفئة المجرم الفردي تنتشر أنماط ونماذج أخرى من المجرمين مقتربة من هذه الفئة أو تلك ومن هذه النماذج نجد المجرمين المعتادين ومجرمى الخاصة White Collore.

ومن أنماط هؤلاء المجرمين الاجتماعيين الذين يمتنعون الجريمة بحسبانها الوسيلة الرئيسية للتعيش — كما يشير إلى ذلك جاكسون Jackson في تصنيفه للمجرمين — نجد الأنماط والنماذج التالية من المجرمين.

أ- المجرم المعتاد Habitual C.

ب- المجرم المنظم Organized C.

ج- المجرم المحترف Professional C<sup>(٤٧)</sup>.

أما دراسته الثانية فأهم نتيجة خرج بها هي أنه بعد دراسة البيانات الإحصائية وتواريخ حياة المجرمين الريفيين وجد أنهم لا يتطابقون مع هذا النمط الإجرامى الاجتماعى فهم لا يعتبرون أنفسهم مجرمين ولا يعدون أفعالهم أفعالاً إجرامية. ولعل أهم ما

يقرره كلينارد هو أن السمات التى وضعها للنمط الإجرامى الاجتماعى يجب توافرها فى الشخص لكى يعتبر مجرماً من وجهة النظر الاجتماعية فإن لم تتوافر فلا يمكن اعتباره مجرماً إلا على أساس المعنى القانونى.

وفى رأينا أن النمط الإجرامى الاجتماعى الذى وضعه "كلينارد" قد يبدو لأول وهله قاصراً عن أن يكون تعريفاً اجتماعياً شاملاً للمجرم يسمح للقيام بدراسات تجريبية على أساس منهجى سليم غير أن ذلك لا يتنافى من أن التعريف الذى وضعه جدير بالتأمل وقد يصلح للاستهداء به فى وضع تعريف أعم وأشمل.<sup>(٤٨)</sup>

وأخيراً يعرف "فرنك هارتنج" Frank Harting المجرم "بأنه كائن إنسانى عادى، لكنه يعيش فى مجتمع مفكك"<sup>(٤٩)</sup> Disorganized Society.

## ٢- مفهوم المجرم من المنظور السيكلوجى: X

يذهب أصحاب الاتجاه الفرويدى التحليلى إلى أن المجرمين أشخاص يعانون من اضطرابات فى الشخصية أو السمة Personality or Character disorders. تلك الاضطرابات الناجمة عن النمو والارتقاء الانفعالى اللاسوى، وللعلاقات المعقدة بين الهو id والذات ego والذات العليا Super ego مما يدفع بهم إلى السلوك الإجرامى.<sup>(٥٠)</sup>

كما يرى أنصار التحليل النفسى أن المجرم كالمريض النفسى أو العصبى لا فرق بينهما، إلا فى أن المجرم مريض فى تصرفاته، والعصبى مريض فى تفكيره وتصوره، كلاهما كالطفل الصغير يعانى قصوراً فى التوفيق بين غرائزه وميوله الفطرية، وبين مقتضيات البيئة الخارجية التى يعيش فيها، غير أن أولهما

وهو المجرم عصبى بالأفعال والأعمال. وثانيهما وهو العصبى مجرم بالفكر والخيال.

ويقول المحللون النفسيون أن المصابين بالأمراض العصبية ينصبون من ضمائرهم هيئة قضائية داخلية تتولى محاكمتهم وعقابهم، وأن ما يعانونه من آلام نفسية قاسية إن هو إلا تكفير عن مشتهياتهم ونزعاتهم المحرمة الإجرامية المكنونة فى أعماق قلوبهم، ولكنه إجرام مكظوم فى النفس أو مكبوت كبنا مرضيا فى جوف اللاشعور، فهم مجرمون فى الخيال تتولى ضمائرهم أو "أناهم العليا" محاكمتهم، فيحكمون على أنفسهم بالسجن، ويعيشون فى سجن المرض وأصفاده وهم فيه من سجون الحياة الدنيا أشد بؤساء وشقاء، إلى أن يكتب الله لنفوسهم السقيمة، عن طريق العلاج النفسى، إفراجا وشفاء<sup>(٥١)</sup>.

وبناء على ما سبق، يتضح لنا أن اهتمام أنصار التحليل النفسى بالسلوك الإجرامى ينصب على تلك الخصائص النفسية المميزة للمجرم، والتي تجعله يعجز عما ينجح فيه غيره من الناس أعنى تمثيل قيم المجتمع و الانصياع لقواعده وضوابطه.

فإذا نظرنا إلى ذات ego المجرم - جهاز السلوك - وما تتميز به، وكذلك موقفه من الدفقات الغريزية من جانب وعلاقاته بالذات العليا فإننا نجد أن:

#### ١- البناء الغريزى للمجرم (الهُود id).

كما تصوره فرويد تحكمه مجموعتان من الغرائز. غرائز الحياة وغرائز الموت. الأولى أساس البناء والتشيد والارتقاء والثانية هى قوى الفناء والتدمير. وعلى هذا فالنزعات السادية التدميرية التى تستمد طاقتها من غرائز الموت يبدو أن لها وزنا

كثيرا فى كثير من الظواهر السلوكية الإجرامية وبخاصة جرائم القتل والعنف.

## ٢- أما بناء الذات Ego لدى المجرم:

فإن أهم ما يميز المجرم هو ضعف الذات وعجزها فى التوفيق بين المطالب الغريزية الملحة الفجة ذات الطابع السادى، ومقتضيات الواقع وقواعده من جانب آخر.

إن قدرة الذات لدى المجرم على تحمل الإحباط وعلى إرجاء إشباع المطالب الغريزية أو تعديلها محدودة للغاية.

## ٣- وأخيرا فإن بناء الذات العليا Super ego لدى المجرم:

أما أن تكون الذات العليا لديه ناقصة النمو أو أن بعض جوانبها من البدائية والضعف بحيث تتسم بأقصى درجات القسوة السادية وذلك تحت تأثير تحويل النزعات السادية التدميرية المستمدة من غرائز الموت. أن بعضا من المجرمين يقدمون على ارتكاب جرائمهم تحت دفع الذات العليا أنهم تلك الفئة التى يطلق عليها فرويد المجرمون تحت تأثير الشعور بالذنب<sup>(٥٢)</sup>.

## ٣- مفهوم المجرم من المنظور القانونى:

أما عن مفهوم المجرم من وجهة النظر القانونية فإنه يعرف بأنه "هو الشخص الذى ينتهك القانون الجنائى الذى تقرره السلطة التشريعية التى يعيش فى ظلها"<sup>(٥٣)</sup>.

ومن ثم فالمجرم فى قانون العقوبات هو من أتى فعلا يعد جريمة فى نظر القانون فلا يعتبر كذلك من أقدم على سلوك مستهجن لا يقره المجتمع ما دام هذا السلوك لا يوصف قانونا بأنه جريمة.



وفى لغة القانون لا يطلق هذا اللفظ على شخص إلا إذا صدر من القضاء حكم بإدانته وصار هذا الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه.

أما فى مرحلة التحقيق وفى طول فترة المحاكمة لا يعتبر الشخص مجرما بل يعتبر متهما فحسب وهذا الخلاف اللفظى عميق الدلالة والأثر، فالتقاليد القانونية المستقرة فى الدساتير الحديثة والتشريعات الجنائية الأخرى تقضى بوجوب اعتبار كل شخص متهم بجريمة بريئا حتى تثبت إدانته قانونا فى محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه<sup>(٥١)</sup>.

وخلاصة القول فالمجرم هو شخص ارتكب عملا محظورا قانونا، أى أن هذا العمل يعاقب عليه بموجب القانون. ومع هذا فإنه توجد عدة معايير تقرر جواز معاملة الشخص كمجرم نوجزها فيما يلى:

١- بغض النظر عن فعل أو سلوك المجرم، ينبغى أن يكون فى سن مناسب Competent age بموجب القانون الإنجليزى العام يعتبر الطفل دون السابعة من عمره غير قادر على أن يرتكب جريمة لأنه يعتبر بأنه لا قدر له على الشعور بالإحساس بالذنب والجريمة. وبناء على ذلك لم يكن مسئولا. وفى الولايات المتحدة يحدد سن المسؤولية الجنائية بقانون وضعى، أو فى الدستور، وبطبيعة الحال يمكن التصرف فى أمر الأطفال صغار السن فى محاكم الأحداث، ويمكن أن يعاقبوا أو يعاملوا بطريقة استثنائية بموجب المبدأ الذى يقول: إن المحكمة تعمل كما يمكن أن يعمل الوالد وبما فيه مصلحة الطفل.

٢- يجب أن تكون الأفعال الإجرامية أيضا اختيارية Voluntary وارتكبت دون إكراه أو ضغط Compulsion. والدافع تجاه حياة الجريمة قد يستمر مدة طويلة من الزمن فى صورة تأثير الآباء أو الرفاق أو الظروف إلا أن مثل هذه التأثيرات غير المباشرة للماضى لا يعترف بها فى المحكمة على أنها تحطم تلك الطبيعة الاختيارية للأفعال التى يتطلبها السلوك الإجرامى.

٣- وأخيرا لتكوين جريمة فإن الفعل يجب أن يصنف قانونا كضرر للدولة وليس مجرد ضرر خاص أو خطأ. ففى المجتمعات القديمة كانت تعتبر الأفعال التى تعرف الآن كجرائم مجرد أضرار خاصة يقتص لها الطرف الذى وقع عليه الضرر أو أسرته أو أصدقاؤه. ولكن نظرا لتعقد المجتمع، ونظرا لكثرة عدد الأفعال التى كانت تعتبر أخطاء فقد أصبح ينظر إليها كجرائم. هذا ولا يزال يوجد لدينا الكثير من الأضرار التى تعامل بموجب القانون المدنى Civil law عن طريق إقامة دعوى خاصة تقوم فيها المحكمة بدور الحكم بين طرفى الخصومة وتحكم بالتعويضات، بالإضافة إلى وجود بعض الجرائم التى قد يحاكم عنها بموجب القانون المدنى أو المانون الجنائى كجريمة ذوى الياقة البيضاء أو جرائم الخاصة White - Collor التى قد يحاكم عنها عادة بموجب الإجراءات المدنية وإن كان من الممكن أن يحاكم عنها كجريمة<sup>(٥٥)</sup>.

#### ٤- مفهوم المجرم من المنظور الإسلامى:

عندما جاء الإسلام اعتبرت تعد على حدود الله، ومن خرج على الحدود وتعدى حدود الله، فقد ظلم نفسه ووجب عقابه لردعه وإصلاح أمره وحماية المجتمع.

وكانت نظرة الإسلام إلى المجرم نظرة إنسانية موضوعية، تفسر إجرامه على أنه شخص ضل الطريق، فهو يحتاج إلى من يأخذ بيده ويرشده سواء السبيل.

وتناول التشريع الإسلامى. النظر إلى فاعل الجرم، حيث لا تتساوى العقوبات مع المجرمين، فهناك الأطفال الذين لا يميزون وهناك سن التمييز وهناك البالغون الذين يكون حسابهم على إجرامهم يخالف ما سبقهم.

ولما كان المجرم قد يكون ظالماً أو مظلوماً، ظالماً بارتكابه الجرم أو مظلوماً بادعاء البعض دون وجود القرائن التى تثبت إدانته، فقد حدد الفقه الإسلامى<sup>(٥١)</sup> طرائق إثبات الدعاوى الجنائية بالقرائن فى الجرائم الموجبة للقصاص والدية، والجرائم الموجبة للحدود والجرائم الموجبة للتعزير.

#### خامساً: مفهوم الوصم الجنائى.

الإنسان لديه ميل منذ القدم لكى يطلق مسميات على الأشياء والمواقف وصور السلوك. بل إن الطفل خلال عملية النماء، يعتمد أيضاً إلى إطلاق مقاطع ألفاظ فى بداية الأمر على بعض الأشياء المحيطة به، ثم عندما تلقى هذه المقاطع استجابة معينة من القائمين على رموزها للأشياء التى الصق بها هذه المقاطع. ثم هو يتناقل بعد ذلك ألفاظ أخرى باستمرار عملية النمو اللغوى لديه. وينتقل بعد ذلك إلى مرحلة متطورة من

مراحل اللغة والتفكير، حيث يعتمد على التفكير المجرد بإطلاقه تعميمات على الأشياء من واقع ما تحمله من صفات وخصائص مشتركة. ويصبح التفكير المجرد بهذا نوعاً من الرمزية لا يشير إلى الشئ في ذاته فحسب وإنما يشير أيضاً إلى تلك الخصائص المشتركة التي تجمع بين هذا الشئ وغيره من الأشياء. وعلى هذا فإننا عندما نقرر أن شخصاً ما منحرفاً، فإن كلمة منحرف إنما تتضمن بالتالي خصائص عديدة أو صورة معينة يعرفها الإنسان من خلال ما تناقله أثناء عملية التعلم التي مربها والتي لا زال يمر بها، ومن خلال خبراته الذاتية — هو — والتي هي أيضاً إحدى صور عملية التعلم.

فالشخص المنحرف هو شخص قد تم تحديد دوره ووظائفه ومفهومه عن نفسه من خلال طبيعة الانحراف الذي يشترك فيه، ومن خلال ما تعرض له من ردود فعل اجتماعية، وطبيعة وشدة هذه الاستجابات الاجتماعية.

والإنسان بصفة عامة لا يمكنه أن يكون كائناً من ذاته فقط، أي لا يمكنه التمسك بأي هوية معينة بمفرده هو ذاته فصورة المرء عن ذاته يمكن الحفاظ عليها فقط من خلال مضمون اجتماعي يكون الآخرون راغبين في الاعتراف بهذه الهوية وإذا ما تم سحب هذا الاعتراف فجأة، فإن الأمر لا يقتضى وقتاً طويلاً حتى تنهار صورة الذات.

ومن هذا المدخل يمكننا أن نحدد معنى الوصم الاجتماعي أو الدمغ. ألا وهو إطلاق المسميات والصاقيها بالفرد. وبناءً على ذلك المسمى يتحدد سلوك الفرد إما بالسلب أو بالإيجاب. فالمرء إذا تم وصمه باعتباره منحرفاً أو غير سوى، فإن ذلك يؤدي إلى

نمط سلوكى معين يكون فى اتجاه تشكيل أو صياغة سلوك متفق مع المسمى الذى الصق به.

وعلى هذا فالانحراف ينظر إليه باعتباره نتاج لما يعكسه فعل المحترف ذاته، وكذلك لما يلصقه الآخرون به من صفات فالفعل المنحرف فى ذاته أو بمفرده لا يخلق الانحراف، وإنما يسهم فى ذلك أيضا ميكانيزم الوصمة الاجتماعية للمنحرف والانحراف.

إذ أن وصمة المجتمع للفعل عن الفعل ذاته، هو الحدث الحاسم فى صياغة أى سلوك تال له. فما أن يتم وصم المرء باعتبار جانح أو مجرماً، حتى يتوقع منه المجتمع أن يعيش هذه الحياة، بعبارة أخرى، فإنه ما أن يصبح للمرء سجل للانحراف حتى تبدأ الاستجابات السالبة، ويكون من الصعب التغلب على هذه الاستجابات. وفى الواقع فإن المشتغلين بعلاج وتأهيل المنحرفين يؤكدون على الصعوبات الجمة التى يواجهها المرء فى محاولاته إثبات ذاته فى مجتمع غير المنحرفين، وتبنى حياة سوية بصفة عامة فالمنحرفون السابقون يواجهون مشكلات من الصعب تخطيها فى محاولاتهم إقناع الآخرين بأن لم يعودوا كذلك. كما أن نجاحهم فى تناول العديد من المشكلات التى يواجهونها، وفى علاقاتهم مع الآخرين يعتمد اعتماداً كبيراً على قدرتهم على الحفاظ على مفهوم غير جانح عن أنفسهم، كما يعتقد أيضاً على الجهود التى يبذلونها لحماية أنفسهم من مفهوم ذات سالبة ناجمة عن وصمهم كمنحرفين.

ومن أهم نتائج الوصم الاجتماعى الانخراط فى مجتمع المنحرفين Deviant subculture، كذلك ميل المنحرف ذاته لأن

ينخرط في دور انحرافى، وأن يجد أن هذا الدور قد أصبح بارزا أو واضحا في هويته الكلية أو مفهومه عن ذاته، وأن سلوكه قد أصبح منتظما بشكل متزايد حول هذا الدور وقد أطلق "ليميرت" (Lemert 1972) لفظ الانحراف الثانوى على هذا الميل. وعرف مرتكب الانحراف الثانوى بأنه الشخص الذى تنتظم حياته وهويته حول وقائع أو حقائق الانحراف. بمعنى أن مفهوم الانحراف الثانوى يشير إلى أى انحراف تالى يمكن أن يقوم نتيجة لإطلاق مسمى معين على المرء، أى بسبب الصفة التى يشار إليه بها بعبارة أخرى يمكن القول بأن الانحراف الثانوى هو نوع من السلوك المنحرف أو هو دور اجتماعى يقوم على هذا السلوك، يصبح أداة للدفاع أو الهجوم أو التوافق لمشكلات واضحة أو غير واضحة تخلقها ردود الأفعال الاجتماعية نحو الانحراف الأولى.

وهكذا فنحن عندما نقوم بدراسة الانحراف، يجب أن نهتم بخطوات ثلاث، الأولى هى السلوك الأساسى أيا كانت عوامله (الانحراف الأولى)، والثانية هى الاستجابات أو ردود الفعل الاجتماعية السالبة نحو السلوك (الوصم أو الدمغ)، والثالثة تتعلق بما يتبع ذلك من استجابة لردود الفعل هذه (الانحراف الثانوى)، وتتضمن تلك الخطوة الثالثة كيفية استجابة المنحرف لردود الأفعال المفترضة أو الواقعية من جانب الآخرين لذلك السلوك الأساسى المنحرف. فالمرء قد يقوم بعملية توافقية فى غياب اتهامات الآخرين، أو قد تقوم استجاباته ردا على اتهام فعلى ومن جهة أخرى، فمع أن الوصمة قد تحدث آثارها العميقة فى هوية المنحرف، مؤدية إلى سلوك منحرف تال، فإن الوصم أيضا قد يؤدي إلى استجابة عكسية مقبولة، وهى إنهاء حياة الانحراف

وتبنى أنماط السلوك السوى وإن كان ذلك يقتضى نوعاً من الجهاد للتخلص من الوصمة الاجتماعية<sup>(٥٧)</sup>.

#### سادساً : مفهوم التدبير الاحترازى.

التدبير الاحترازى إجراء جنائى يواجه الخطورة الإجرامية الكامنة فى شخص ارتكب جريمة، وذلك بقصد درء هذه الخطورة عن المجتمع. فالتدبير الاحترازى إذن إجراء أو مجموعة من الإجراءات تفرض على من ثبتت خطورته على المجتمع، لا بقصد إيلاؤه وإنما بقصد درء هذه الخطورة عن المجتمع.

ولأن التدبير يواجه "الخطورة فى الشخص" لا "الخطأ فى الجريمة" فإنه يتجرد من المضمون الخلقى الملازم لفكرة العقوبة. ولا يشير إلى معنى التحقير بقدر ما يشير إلى معنى الإصلاح أو التأهيل أو العلاج.

ومناطق توقيف التدبير الاحترازى على الشخص توافر أمرين: الأول: هو ارتكاب جريمة سابقة، والثانى: هو توافر حالة خطرة لدى الشخص، أو ما يعرف بالخطورة الإجرامية.

#### سابعاً : مفهوم الخطورة الإجرامية.

يمكن تعريف الخطورة الإجرامية بأنها حالة فى الشخص تنذر باحتمال ارتكابه جريمة أخرى فى المستقبل.

فهى أولاً: حالة فى الشخص Status، لا وصف فى الجريمة qualifica ومن أجل هذا فهى تلتصق فى العوامل الشخصية والمادبة التى تحيط بالشخص، وتجعل الحكم عليه بأنه سيرتكب الجريمة فى المستقبل أمراً محتملاً. ولهذا أيضاً فإن الخطورة الإجرامية لا علاقة لها بإرادة الشخص، وموقفه النفسى من

الجريمة، لأنها تنصب على عوامل خارجة عن إرادته، وإن كانت لصيقة بشخصه كمرضه أو بيئته الاجتماعية التي يحيا فيها.

وهى ثانيا: حكم احتمال والاحتمال كمناط للخطورة الإجرامية، يقوم على دراسة العوامل المحيطة بشخص معين، لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تفضى إلى جريمة يرتكبها فى المستقبل. كذلك فإن الاحتمال ذو طابع علمى، بمعنى أنه لا يقوم على محض تصور شخص بأن الشخص سوف يقدم على ارتكاب جريمة فى المستقبل.

وهى ثالثا: تنذربوقوع جريمة تالية فى المستقبل، هذه الجريمة التالية، لا يشترط أن تكون معينة بالذات، كما لا يشترط أن تكون قريبة الحدوث أى وشيكة الوقوع، فالعبرة فى الخطورة هى وقاية المجتمع من ظاهرة الإجرام لا من جريمة أو جرائم معينة بالذات.<sup>(٥٨)</sup>

#### مفهوم العقوبة.

يعرف فقهاء القانون الجنائى العقوبة بأنها جزاء يقرره المشرع ويوقعه القاضى على كل من ارتكب فعلا أو امتناعا يعده القانون جريمة. والعقوبة نشأت مع بداية الخلق الأول لارتباطها بالظاهرة الإجرامية والجريمة مرتبطة بوجود المجتمع البشرى ولذلك فهى قديمة قدم هذا المجتمع، ومنذ البدايات الأولى للتاريخ البشرى وحتى يومنا هذا، لم تنته الجريمة فى أى حضارة ولم تنحسر عن أى مجتمع على وجه الأرض، والعقوبة لذلك قديمة قدم المجتمع الإنسانى.

ففى البداية كان هناك مجتمع العائلة، حيث كان العقاب يأخذ صورة التأديب الذى يمارسه رب العائلة على أفرادها،



وكانت سلطة رب العائلة مطلقة إذا كان الجانى من نفس عائلة المجنى عليه. أما إذا كان الجانى من عائلة غير عائلة المجنى عليه، فقد كان الانتقام الفردي، الذى يتخذ صورة الحرب بين العائلتين هو الصورة الوحيدة للعقوبة.

وفى مجتمع العشيرة، ارتبطت العقوبة كذلك بسلطة التأديب التى كانت لرئيس العشيرة على أفرادها، وإن اتخذت طابع الانتقام الجماعى من الجانى باعتباره خارجا على نظام العشيرة، وإذا كان الجانى ينتمى إلى عشيرة غير عشيرة المجنى عليه، فإن الحرب بين العشيرتين كانت بمثابة الانتقام الجماعى.

أما فى مجتمع القبيلة حاولت سلطات القبيلة الحد من نظام الانتقام عن طريق الدية، أو مبلغ من المال تدفعه عشيرة الجانى إلى عشيرة المجنى عليه تفاديا للحرب. وكانت الدية فى بدايتها اختيارية، لكن تعاظم سلطات القبيلة أدى إلى إضفاء طابع الإلزام على الدية، وذلك بالنسبة للجرائم الماسة بالأفراد. أما فى الجرائم الماسة بأمن المجتمع أو الجرائم العامة، فقد ظل للعقوبات الخاصة بها طابع الانتقام الجماعى.

ثم تطورت العقوبة فى الأنظمة الوضعية بعد الثورة الفرنسية، فمن حيث تحديد العقوبة، ظهرت فكرة التناسب بين العقوبة وجسامة الجريمة، كما بدت مظاهر هذا التطور فى اختفاء العقوبات المفرطة فى القسوة من التشريعات الحديثة.

ومن المظاهر الأخرى لتطور العقوبة اقتصرها على مرتكب الجريمة بعد أن كانت تلحق بالجانى وأقاربه، بل وعلى من لا تتوافر فيه الأهلية للمسئولية الجنائية من الأفراد.

### مراجع الفصل الأول

- (١) سميرة شمعون، الجريمة والمجتمع، مجلة الأمن العام، العدد ٤٦، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٥.
- (٢) الإجرام لغة: مصدر جرم، والجرم التعدى والذنب، والجمع إجرام وجروم وهو الجريمة.  
- أبو الفضل جمال الدين بين مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، بيروت، دار صادر، ص ٩١:٩٢.
- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، دار الباز، ص ١٠٠.
- (٣) شريف كامل، جناح الأحداث، القاهرة، دار الصفا، ١٩٨٣، ص ٢٠.
- (٤) محمد أبو زهرة، الجريمة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦، ص ٢٥.
- (5) Clinard. M: The sociology of delinquency and crime, op.cit, p. 467.
- (6) Mannheim, Herman: Juvenile Delinquency, New York, Oxford University Press, 1946.
- (7) Morris, A: The concept of crime, See clyde, B. vedder and others, criminology. The Dryden press, 1953, p. 21.
- (8) Reckless, W: the sociological approach to the study of crime, in clyde, p. 30.
- (9) Malonoveski. B: Crime and custom in savage society, London, 1949, p. 17.
- (10) Tappan. D: Who is the criminal in clyde nebder, op.cit, p., 45.
- (11) Bruggess, E, W: Concluding comment, Amer. I. Soc, 1950.
- (12) Sutherland, E: White-collar crimes: N. Y. 1949, p. 31.
- (١٣) لسان العرب، ج ١٢، ص ٩٢.
- (١٤) محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، بيروت، دار الفكر العربي، ص ٢١.
- (١٥) محمد خازن المجالي، عوامل السلوك الإجرامى كما يحورها القرآن الكريم، العين، جامعة الإمارات العربية، كلية الشريعة والقانون، بحث مقدم إلى مؤتمر الوقاية من الجريمة في عصر العولمة، المجلد الثالث، ص ٦٣٤.

## الفصل الثاني

### السلوك الانحرافي والجريمة

النشأة .. الأسباب .. التأثير

تمهيد.

أولاً: التطور التاريخي للانحراف.

ثانياً: الانحراف من وجهة نظر علم الاجتماع. ✓

ثالثاً: العوامل المؤثرة والمؤدية للانحراف. ✓

رابعاً: الجريمة وتأثيرها على المجتمع والفرد.



### تمهيد.

تعد الجريمة هى الشغل الشاغل للكثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء منذ قديم الأزل وإلى عصرنا الراهن، ولما ازدادت خطورتها وتفاقمت جسامتها وزاد انتشارها بين أفراد عديدين من مختلف الجماعات مهما تباينت اتجاهاتها أو اختلفت درجاتها فى التقدم والرقى. والجريمة موجودة دائماً وأن تغيرت صورها ومظاهرها ويكفى للتدليل على هذا أن ينظر الإنسان من حوله ويمد بصره إلى فترة سابقة من الزمان عاشها، ليتبين صوراً من الجريمة خلقت مع الأيام وليدة ظروف معينة، يستوى فى هذا الدول المتقدمة والأخرى النامية لأن الحال لا يتعلق بالتقدم أو التخلف فأثر هذا يقتصر على تنوع الجريمة التى تختلف من مجتمع إلى غيره. والتطور فى ذاته يؤدي إلى صور جديدة من الإجرام، ولا سيما حين يكون التغيير بخطى سريعة قد لا تستطيع الأفكار والتقاليد السائدة مسايرته، فتختل القيم وتضطرب الموازين فى المجتمع، مما يسفر عن صعوبة الاهتداء إلى السبيل القويم فترتكب الجرائم.

### أولاً: التطور التاريخي للانحراف.

عرف الانحراف منذ أن وجدت البشرية والجماعات الإنسانية وصراع هذه الجماعات، ومنذ أن عرف الإنسان قتل أخيه الإنسان. وعند تحليل الظاهرة الانحرافية تحليلاً تاريخياً لابد من مناقشة ما يلي:

- التطور التاريخي لظاهرة الانحراف.
- العناصر الأساسية لتحليل ظاهرة الانحراف.

### • التطور التاريخي لظاهرة الانحراف:

الانحراف ظاهرة اجتماعية قائمة فى كل المجتمعات، وليست ظاهرة شاذة فى مجتمع، وأن شذوذها يرتبط بمدى تكرار حدوثها، والخطر المترتب عليها فى المجتمع من خلل فى النسق المجتمعي يهدد هذا الخلل توازنه واقتصاده.

واعتبار الانحراف ظاهرة سوسيولوجية قائمة فإنه يعكس مفهوم الظاهرة باعتبارها سلوك متكرر الحدوث، والانحراف كظاهرة يتصف كذلك بكل خصائص الظاهرة الاجتماعية من التلقائية والتكرار والجبرية، والشئئية، ويرتبط الانحراف إذن بالسلوك وكمظهر اجتماعية له نفس خصائص الظاهرة.

ولما كان الانحراف كأي ظاهرة اجتماعية يؤثر في وجوده عوامل ومسببات تؤثر في اتجاه وقوة ودرجة ونوعية الانحراف، فإن هذه العوامل والمسببات تختلف تدريجياً وترتبط بأي تغيرات قد تطرأ على البيئة الإنسانية باعتبار الانحراف سلوك في هذه البيئة ويرتبط قوة درجة الانحراف ظهور أنماط جديدة له بأي تغيرات قد تحدث في المجتمع، كما أن الانحراف في حد ذاته قد يكون بداية لتغيرات بنائية ووظيفية قد تحدث في المجتمع. ويظهر ذلك من خلال العرض التاريخي لهذه الظاهرة.

#### ١- الانحراف كظاهرة فى المجتمعات البدائية:

اتسمت هذه المجتمعات بصغر حجم السكان، وقوة العلاقات الاجتماعية وسيادة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وتكامل وتوافق قيم ومعايير الفرد مع قيم ومعايير المجتمع، فكان الفرد أكثر التزاماً في سلوكياته، حيث يوجد تكامل وتوافق اجتماعي بين الفرد والمجتمع، فتكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع والتي

تكون بمثابة المثل العليا التي توجه سلوك هؤلاء، وتعتبر محركات للاختيار والتفصيل السلوكي في المواقف الاجتماعية المختلفة، يساعد الفرد على عدم التعارض مع هذه المثل والموجهات الثقافية والاجتماعية ويعكس ذلك أن أهداف المجتمع تتماثل مع أهداف أفراد الشخصية، وتعتبر عن رغباتهم واحتياجاتهم، ولذا يسعون على تحقيق هذه الأهداف وعدم التعارض معها.

فمع الأسر الممتدة كانت فترة التنشئة الاجتماعية والرعاية الوالدية تطول، وكان لكبار السن وكبار العائلات دورهم المؤثر في الضبط الاجتماعي. ونتيجة لسيادة الرعي وعدم الاستقرار، والسعي وراء الماء أن ظهرت أنماط من الانحراف تتمثل في الخلافات حول المياه أو الخلافات بين العائلات، قد تصل إلى القتل.

ولعب كبار السن دورهم عن طريق المجالس العرفية، وفرض عقوبات قد تكون عدداً من رؤوس الإبل أو الأغنام، أو مبلغاً من المال في فض هذه المنازعات، ويظهر ذلك قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

ومع الزيادة التدريجية في عدد السكان نتيجة لنشأة القرى واستقرارها حول المياه، حدث تغير ما.

## ٢- الانحراف كظاهرة في العصور القديمة والوسطى:

نتيجة لنشأة القرى، زادت العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين الأفراد، وتعددت حاجات الناس في هذه القرى واتسمت القرى بقيم ومعايير تحدد سلوكيات الأفراد، لمحاولة إشباع حاجاتهم وتنظيم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بينهم وحاجة هؤلاء إلى وجود شخص مسئول عن فض ما قد ينشأ من

خلافات بينهم، فكان يوجد عمدة القرية ومن يساعده من مشايخ القرى، وكان للعمدة مقراً كمؤسسة يمارس فيها أدواره وتعددت قوانين العمد والمشايخ لتحديد من هو العمدة؟

وكيف يتم اختياره؟ وكان يلجأ إليه أفراد القرية لفض منازعاتهم، هذا إلى جانب دور كبار السن وكبار العائلات في مواجهة الانحراف والمنحرفين.

ونتيجة للازدياد التدريجي لعدد السكان وتعدد حاجاتهم بدأت ظاهرة الانحراف يزداد خطورتها وقوتها في بعض مظاهرها، كالسرقة، والقتل وقطاع الطرق، ونتيجة لهذا الاستقرار ارتبط الفرد بقريته، وزاد انتمائه لها، فيروي لنا التاريخ المشاحنات بين القرى أو العائلات في القرية الواحدة نتيجة للترشيح للعمودية أو الثأر وغير ذلك من المظاهر.

ويسجل التاريخ لنا نجاح بعض العمد والمشايخ في مسئولياتهم للحد من الجريمة والمنحرفين، وكان لهم ثقلهم المؤثر سواء في الترشيح للبرلمان أو نجاح المرشحين، وبعضهم كان يشجع بعض المنحرفين والمجرمين على السرقات، والتستر على المجرمين أو الهاربين من الخدمة العسكرية أو الإلزام... إلخ.

وفي العصور القديمة اتضح تكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع واتضح التكامل المعيارى، الذي يشير إلى تلك المعايير المحددة للسلوك في المواقف الاجتماعية، والتي ترشد الشخص للوسائل المشروعة التي يستعين بها لتحقيق أهدافه، ومن ثم لا يلجأ الشخص لاختيار وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه، كأن يستعين بالرشوة لتحقيق هدف معين، يتمثل في الحصول على تزكية أو عطاء معين أو مكسب شخص من وراء ذلك.



واتسعت تطلعات الفرد، مع إمكانياته الشخصية وعدم معاناته من حالات التفاوت بين توقعات الشخصية من الأدوار وقدراته على شغل هذه الأدوار والوظائف، وذلك لكي لا يعاني من حالات التوتر والقلق الناتجة عن هذه التوقعات الزائدة، وإذا ما توافر للفرد هذه الجوانب المختلفة للتكامل الاجتماعي فإن الشخص يكون قادراً على تحقيق التوافق مع المجتمع<sup>(١)</sup>.

ومع ازدياد عدد السكان والتطور التكنولوجي في فنون القتال، ازداد حدة بعض الجرائم لإيمان بعض الأفراد بالقوة، وتعدد بذلك بعض مظاهر الانحراف وأساليبها والعوامل الدافعة في هذه الظاهرة.

## ٢- الانحراف كظاهرة في العصر الحديث:

اتسعت ظاهرة الانحراف وازدادت حدتها خاصة بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية والحرب العالمية الثانية، واتساع نطاق التعليم والسرعة المذهلة في وسائل الاتصالات وتعدد حاجات الأفراد، وعدم قدرة المجتمعات على إشباعها.

نتيجة لهذه التغيرات زادت علاقة القرية بالمدينة و المجتمعات النامية بالمجتمعات المتقدمة، وأصبح الإنسان، في الدول النامية مقلداً لما يرى ويسمع من انحراف ومظاهر في المجتمعات الأخرى، وازدادت اللامعيارية واغتراب الأفراد عن ذواتهم ومجتمعهم. ومن هنا تباينت القيم والمعايير الموجهة لسلوك الأفراد، واتساع نطاق الانحراف كظاهرة وزيادة حدتها وتعدد أنماطها كالرشوة والعنف... إلخ.

ونتيجة لازدياد حجم السكان وتعدد المصالح، انحسر دور العمد والمشايخ، وظهرت مؤسسات أخرى بديلة للقيام بالضبط الاجتماعي وردع الانحراف والمنحرفين.

ونتيجة لذلك انحسر تكامل قيم الأفراد مع قيم المجتمع واتسعت الهوة بين القيم والمعايير كلك بين الأجيال وظهر الصراع القيمي بين الأجيال، وإذا ما كانت قيم المجتمع مثلاً عليها توجه سلوك أفرادها فإن التباين بين قيم الأفراد وقيم المجتمع يؤدي بالضرورة إلى الفعل المنحرف لعدم انسياق الأفراد وتمردهم مع هذه الموجهات السلوكية.

وأدى كذلك غياب التكامل المعيارى إلى لجوء الفرد إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه (نظراً لتعدد حاجاته والتي قد لا تتفق مع إمكانياته) فيلجأ مثلاً إلى الرشوة والسرقه والاختلاس لتحقيق أهدافه، أو مظاهر الانحراف التي قد تشبع رغبات كامنة لدى الأفراد كحب السيطرة والظهور والزعامة الزائفة.

وعانى الفرد من التباين بين توقعاته الشخصية من الأدوار التي يقوم بها، وقدراته على شغل هذه الأدوار فظهر لدى الأفراد التوتر والقلق والعصبية والاندفاعية حتى أن البعض يطلق على هذا العصر عصر القلق، وذلك نتيجة لتوقعات الأفراد الزائدة التي لا تتناسب مع القدرات والإمكانات.

وأدى التغير الاجتماعي إلى نقل الثقافات بقيمها وسلوكياتها ومظاهر انحرافها إلى المجتمعات المستقبلية لهذا التغير مع اختلافهما من حيث الكم وأسلوب ارتكابها. وبذلك تمثل ظاهرة الانحراف تحدياً أمام تقدم وتنمية هذه المجتمعات.

ومن أجل ذلك الاهتمام بمؤسسات العدالة الاجتماعية من شرطة، ومحاكم، وسجون، وإنشاء الهيئات والتنظيمات الدولية، والمحلية المتخصصة، لمواجهة الجريمة، وكل ذلك إصدار التشريعات الدولية والمحلية لمواجهة الجريمة.

#### ٤- وضع الظاهرة الانحرافية في الدول المتقدمة والنامية :

من الطبيعي أن يختلف وضع الظاهرة الانحرافية في كل من الدول المتقدمة والنامية وذلك لاختلاف ظروف تغير كل منهما واختلاف أبعاد وواقع هذه المجتمعات وتباين الأطر الثقافية والقيم والمعايير الموجهة لسلوك الأفراد، وتباين عمليات التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي.

وبالرغم من أن الدول المتقدمة تتحكم في التغيرات الاجتماعية بدرجة ما وتخطط لحدوثه مما انعكس على وصولها لمرحلة من التقدم الحضاري جرت معها بعض مظاهر التوترات والضغط في الكيان الثقافي والاجتماعي والشخصي، حتى أصبح الأفراد يشعرون بحاجتهم إلى تمييزهم عن الآخرين، وحدث ذلك بصورة تلقائية تسلب معها كل مقومات الذاتية الفردية لأفراد هذه المجتمعات ومن ثم أخذت صور الظاهرة الانحرافية طابعاً جديداً مثل جرائم العصابات المنظمة... إلخ، حيث أن الفرد لا يستطيع بمفرده مواجهة الظروف التكنولوجية الجديدة، وبذلك أخذت الظاهرة الانحرافية صوراً جديدة تتفق مع ظروف تلك المجتمعات، ونتيجة للتغيرات كذلك بلغت الظاهرة الانحرافية مستوى من الاندماج على مستوى الريف والحضر بحيث لا توجد سوى فروق نادرة بين الانحراف في المجتمعين نتيجة لانتشار التنظيمات

الاجتماعية في الريف الأمر الذي صاحبه تفشي بعض أنماط الانحراف المتعلقة بهذه التنظيمات مثل الرشوة والاختلاس<sup>(٢)</sup>.

أما المجتمعات النامية فلم تصل بعد لمستوى الاستقرار والازدهار والتنظيم المحكم والتطور التكنولوجي الذي يفرض مقدار من الضبط والحماية للمجتمع، كما أنها تتعرض في كل فترة من فترات تاريخها لهزات ثقافية واجتماعية واقتصادية تفقد معها الطابع المستقر من حيث القيم والمعايير، ومن ثم نجد لعمليات التغيير المستمرة آثارها في ظهور صور معينة من السلوك الانحرافي لم يعرفها المجتمع من قبل أو لم تكن بنفس الدرجة مثل جرائم تهريب النقد... إلخ<sup>(٣)</sup>.

ونتيجة لتعرض هذه المجتمعات للتغيير الاجتماعي نجد تماثلاً وتشابهاً بين الدول المتقدمة والنامية في صور الجرائم التقليدية، أما الجرائم الحديثة فيوجد قدر من التفاوت في شدتها ودرجتها، هذا مع التسليم بانتقال هذه الصور وأساليبها، وميل الفرد في هذه المجتمعات إلى التقليد والمحاكاة.

وظهرت في المجتمعات النامية ومصر من بينها بعض صور الانحراف الحديثة كقتل الابن لأحد والديه، أو قتل الزوجة لزوجها أو التهريب والاختلاس والرشوة والتزييف... إلخ.

#### ٥- أبعاد صور الظاهرة الانحرافية في المجتمعات المتقدمة :

نتيجة للتغير في هذه المجتمعات يسعى الفرد للتمايز والتفرد بكافة صور المخاطرة، كما أن المجتمع المتقدم قد جعل الإنسان ينفصل عن روابطه التقليدية بالجماعات والمجتمعات المحلية نتيجة لسيطرة الرأي العام وفقدان بعض القيم الأخلاقية

ولذلك يسعى الفرد إلى التخطيم والتدمير الذي يمكنه من تجاوز العزلة والانفصال والاعترا ب.

ومن ثم نجد صور انحرافية عديدة مصاحبة لحالات الاعترا ب فيوجد صور مرتبطة بالماسونية، أو الرغبة فى تعذيب النفس، والسادية أو الرغبة فى تعذيب الآخرين<sup>(٤)</sup>، وبذلك فإن ظهور أنماط وصور جديدة للانحراف تتفق وتتسق مع طبيعة المتغيرات التي تطرأ على المجتمع.

ومن الصور الحديثة للانحراف فى هذه المجتمعات جرائم تلوث البيئة، المصاحبة للتقدم التكنولوجى وارتفاع جرائم الفساد بالمحارم لضعف الروابط الأسرية وجرائم الإجهاض وخطف الطائرات والمظاهرات والشغب وخطف السيارات وصور جرائم العنف... إلخ<sup>(٥)</sup>.

وبلـك يمكن القول أن اعترا ب الفرد فى هذه المجتمعات وانفصاله وعدم توحده. سيزداد تدريجياً نتيجة للتطور والتغير المتلاحق فى هذه المجتمعات مما يزيد من شدة هذه الأنماط الانحرافية وازدياد صور الانحراف الجمعى والنظم وصور العنف بشكل ملحوظ.

#### ٦- أبعاد وصور الظاهرة الانحرافية فى المجتمعات النامية :

أدى التغير الذى تتسم به هذه المجتمعات ومصر من بينها إلى تغير متلاحق وتفاوت بين القيم والسلوك والتفاوت بين التطلعات والإمكانات المتاحة لتحقيقها والإمكانات الشخصية لشغل الدور والأدوار المتوقع شغلها وقد لا يتمكن الأفراد من التكيف مع المواقف الجديدة<sup>(٦)</sup>.

ونظراً لظروف وأوضاع هذه المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتعرضها المستمر للتغيرات المتلاحقة في المجتمعات المتقدمة أدى ذلك بدوره إلى تفاوت في القيم والسلوك والمعايير الموجهة لهذا السلوك وأصبح الفرد لا يجد أى الخيارات السلوكية أفضل في الموقف الواحد، ودفعته الظروف والأوضاع أحياناً إلى الفعل الانحرافي وهو يدرك تماماً أن ذلك الفعل انحرافياً.

وظهرت صور وأنماط حديثة للانحراف في هذه المجتمعات كانتشار السوق السوداء، وجرائم الرشوة والاختلاس، وبعض صور السلوك الانحرافي المنظم والجمعي، وتهريب النقد وابتزاز أموال الآخرين... إلخ.

وأن تمايزت صور وأنماط الانحراف في مجتمع القرية عن مجتمع المدينة في هذه المجتمعات لعدم الاتصال والاندماج الكامل بينهما، إلا أن تسرب بشكل أو بآخر بعض صور وأنماط الانحراف من المدينة إلى القرية وأن حدث تباين في ذلك طبقاً لدرجة الاتصال والاندماج بين المجتمعين إلا أن هذه الصور الحديثة في القرية ليست بنفس الشدة والعنف كما في المدينة.

هذا ومع ازدياد واضطراب التغير الاجتماعي واتصال المجتمعات المتقدمة بالمجتمعات النامية، ونقل التكنولوجيا سيؤدي تدريجياً إلى انتقال الصور الحديثة للانحراف من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية، ويتوقف كم وكيفية وقوة وشدة هذه الأنماط على درجة الاتصال والتغير الاجتماعي في المجتمعات النامية.

#### ٧- واقع الظاهرة في مصر :

نجد أن تشكيلة المجتمع المصري الراهن هناك من الدلائل ما يشير إلى وجود كثير من عناصر البداوة في الحياة المادية والعقلية للمجتمع المصري، حيث أن هناك أصولاً بدوية لكثير من القطاعات الريفية على وجه الخصوص وترجع عناصر البداوة هذه إلى الهجرات الفردية والجماعية من شبه الجزيرة العربية، وأيضاً إلى ظاهرة الارتباع التي كان يمارسها جنود الجيش العربي الفاتح في مصر.

وتشير الدراسات وخصوصاً تلك التي أجريت إبان الحملة الفرنسية على مصر إلى جود العديد من القبائل العربية في مصر.

ويمكن التمييز داخل القواعد العرفية بين تلك التي تتعلق بارتكاب الجرائم والعقاب عليها وبين تلك المتعلقة بالمعاملات والتصرفات، وتعرف القواعد العرفية بالتوترأي أنها غير مسجلة، وتظهر بصفة خاصة في بادية مطروح، (قبائل أولاد علي) فقد اجتمعوا وافقوا على قانونهم العرفي المكون من ٦٧ مادة، وكان اجتماعهم فيما يعرف هناك بيوم الجحفة، وكذا في شبه جزيرة سيناء والواحات وصعيد مصر، حيث يعتبر القضاء العرفي من أكثر الخبرات الاجتماعية ثراء، كما أنه ينم عن قدرة عالية للمجتمع المحلي على ضبط سلوكيات أفرادهم دون أدنى تدخل من الإدارة الرسمية كما أنه يتميز بالحساسية الشديدة والاستجابة السريعة لأي حدث يمكن أن يعكس صفو مجتمع العائلة أو المدينة<sup>(٧٧)</sup>.

ويوجد العديد من قوانين العمد والمشايخ في مصر ولهم تأثيراتهم في الحياة الاجتماعية بل والسياسية في مصر.

والمجتمع المصري شأنه شأن أي مجتمع آخر له ظروفه وأوضاعه المختلفة التي تؤثر بشكل أو بآخر على نوعية ومظاهر الانحراف والجريمة، ولها مؤسساتها المختلفة للعدالة الاجتماعية والدفاع الاجتماعي.

#### العناصر الأساسية لتحليل ظاهرة الانحراف:

تتحلل ظاهرة الانحراف تجزئياً إلى أربعة عناصر أساسية<sup>(٨)</sup>:

##### ١- فاعل منحرف:

طالما خرج عن معايير مجتمعية، دفعته عوامل ومسببات مختلفة تتباين هذه العوامل والمسببات من فعل منحرف في موقف معين إلى فعل آخر في موقف آخر لنفس السلوك المنحرف، وتتباين كذلك العوامل والمسببات من فاعل منحرف إلى فاعل آخر بل قد تختلف من الفاعل الواحد المتكرر الانحراف من فعل منحرف إلى آخر، وقد تغلب بعض العوامل والمسببات الدافعة إلى الفعل المنحرف من مجتمع إلى آخر وفق رد فعل المجتمع وقدرته على توجيه التغيير الاجتماعي والتحكم في توجيه عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وقدرة المجتمع على إتاحة الفرص الكافية والعدالة الاجتماعية والوفاء بإشباع حاجات ومطالب أفراده.

##### ٢- الفعل المنحرف:

ويتباين الفعل المنحرف بتباين وتعدد مظاهر الانحراف، كما أن الفعل المنحرف له رد فعل على الفاعل ذاته فقط مثل الإدمان والانحرافات الجنسية، أو رد فعل على المجتمع ذاته والآخرين مثل السرقات والقتل والعنف .. إلخ، أو رد فعل على الفاعل ذاته والمجتمع نفسه كالسرقات وغيرها، غير أن رد الفعل



على الفاعل ذاته يكون في كل الأحوال والمظاهر، كما أنه أيا كان رد الفعل فإنه خروج على المعايير المجتمعية، ووجب علاج ومواجهة الفعل المنحرف منعاً لتكراره.

وبذلك يختلف الفعل الانحرافي طبقاً لشدة وخطورته وتقاس هذه الشدة وتلك الخطورة بمقدار الضرر الناجم على الآخرين في المجتمع.

كما أن تكرار الفعل المنحرف مقياس صادق لقياس درجة خطورة الفاعل ذاته، وهل مجرم محترف أم مجرم عارض.. إلخ مما يفيد في أساليب المواجهة والعلاج منها لتكرار الانحراف، وضبط السلوك لدى الفاعل. والفاعل قد يكون فرداً أو جماعة.

وجدير بالذكر أن قوة العوامل الدافعة والمسببات للفعل الانحرافي يؤدي بدورها إلى شدة وخطورة الفعل المنحرف، ومن هنا فإن التعرف على المسببات الحقيقية لانحراف الفاعل له أهميته في منع وردع الانحراف ومواجهته وعلاجه وضبط الفاعل المنحرف.

### ٣- الموقف الانحرافي:

وتباين المواقف وتعدد، وتحدد المعايير الأدوار المتوقعة من الفاعل في موقف ما، وتجاهل هذه الأدوار والحياد عنها سلوك انحرافي. ويمر الفاعل بمواقف عديدة خلال نشاطه اليومي، وتلعب التنشئة الاجتماعية والتعلم دورهما المؤثر في كيفية التفاعل مع موقف ما.

وليس من الضروري أن يحيد الفاعل الانحرافي في كل موقف من نشاطاته الحياتية فيكون سلوكه انحرافياً في كل موقف وقد يتكرر سلوكه الانحرافي في الموقف الواحد مع تعدده في

مراحل زمنية متباينة، وقد يكون انحرافاً في موقف واحد في وقت معين فقط مع عدم تكرار السلوك الانحرافي مع نفس الموقف بالرغم من تكراره في فترات أخرى، ويمثل الانحراف هنا ظاهرة عارضة لدى الفاعل ووجب الكشف عن الدوافع والمسببات الحقيقية لسلوكه الانحرافي منعا لتكراره مستقبلاً مع مثل هذه المواقف وتحت ظروف مماثلة أو ظروف أخرى.

#### ٤- دوافع ومسببات للانحراف:

وقد ترجع إلى عوامل شخصية أو مجتمعية أو ثقافية وتباين من موقف انحرافي للفاعل إلى موقف آخر، ومن وقت لآخر وقد يكون سلوك الفاعل الانحرافي في أكثر من موقف، والفاعل بذلك أكثر خطراً وانحرافاً من غيره، ووجب الكشف هنا عن الدوافع والمسببات الحقيقية للسلوك الانحرافي في كل موقف على حده، أو ما إذا كانت هذه الدوافع والمسببات عوامل دافعة إلى الانحراف في كل المواقف الانحرافية لدى الفاعل، وترتيب قوة هذه الدوافع والمسببات طبقاً لدرجة تأثيرها في السلوك الانحرافي حتى يمكن وضع الخطط العلاجية الكفيلة بمنع تكرار هذا السلوك وردع الانحراف. وضبط سلوكيات مثل هؤلاء.

وبعد عرضنا للعناصر الأساسية لظاهرة الانحراف فإنه يمكن تمييز درجة وقوة السلوك الانحرافي على مجموعة من المتصلات تتراوح بين أدنى وأقصى درجات قوتها في المتصلات الآتية:

- ١- السلوك الانحرافي الفردي. السلوك الانحرافي الجمعي.
- ٢- عدم تكرار السلوك الانحرافي. تكرار السلوك الانحرافي.
- ٣- درجة الخطورة منخفضة على الآخرين. شديد الخطورة على الآخرين.

- ٤- سلوك انحرافي في موقف واحد فقط سلوك انحرافي في أكثر من موقف.
- ٥- مقدار الضرر على الفعل ذاته. مقدار الضرر على المجتمع والآخرين.

هذا ويتباين درجة الفعل المنحرف للفاعل طبقاً لتدرج درجة هذا الفعل على هذه المتصلات.

#### ثانياً: الانحراف من وجهة نظر علم الاجتماع.

بتحليل النظريات الاجتماعية التي تتناول السلوك المنحرف، قد يتبادر للذهن وجود قدر من التناقض فيما بين تلك النظريات. إذ أن بعضها يعرف سوء التنظيم الاجتماعي. بحالة اللامعيارية (ضياع الهدف - وصراع المعايير)<sup>(٩)</sup>، التي تخلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي. وبالتالي تهتئ لطور جديد للتغير الاجتماعي. فزيادة معدلات الانحراف الاجتماعي، وبلوغها لمستوى معين للانحراف عن مقررات الثقافة بالنسبة لاختيار الأهداف وانتقاء الوسائل المحققة لها. يعني حينئذ اعتبار الانحراف عاملاً هاماً في عملية التغير الاجتماعي. وفي الجانب الآخر يركز بعض علماء الاجتماع، على الوظائف الاجتماعية للانحراف في بلوغ التوازن الاجتماعي، وهنا يعمل الانحراف كصمام أمان (Safety Valve) يساعد المجتمع على تكشف أبعاد الضغوط التي يترتب عليها أحداث التغير.

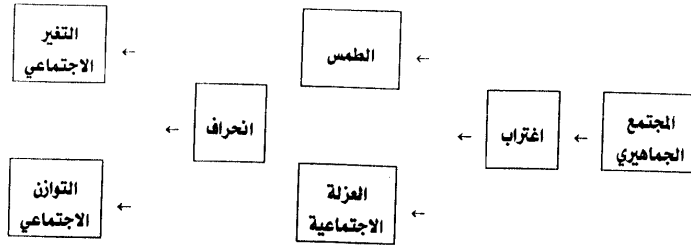
والحقيقة أن النظرية العامة للمجتمع الجماهيري، تركز بصورة أساسية على الفرضيتين السابقتين، وتصيغ منهما نسقاً تصورياً واحداً لتفسير العمليات الاجتماعية المتعلقة بالانحراف في المجتمع الجماهيري. فقد تبين من تحليل أزمة المجتمع الجماهيري

أن المجال الاجتماعي، يعتمد في استمرارية تغيره التلقائي على الوظيفة الاجتماعية للانحراف، وأن النظرية الجماهيرية تنظر لتداخل نسق التكامل والصراع، على أنه ضرورة أبدية يتطلبها وجود المجال الاجتماعي، وبالتالي استمرارية تغيره التلقائي. وأن ما فيها من عناصر حادثة زمانية طارئة، فتتمثل في نوعية عملية العمل الاجتماعي التي يترتب عليها شمول البناء الاجتماعي، للنقيضين في صورة جديدة تغاير صور مكوناته، وتلائم مقتضيات العصر المتغيرة<sup>(١٠)</sup>.

وذلك يعني بدوره تأكيد النظرية الجماهيرية على قضية تداخل الأضداد. معتبرة في ذلك أن اتصال الدائرة الاجتماعية للصراع والتكامل، ضرورة لوجود المجال الاجتماعي الجماهيري. وبذلك يكون لنسق التكامل والصراع الوجود الدائم، لدعم دينامية البناء الاجتماعي الذي ينظم وينمط حياة المجتمع الجماهيري. (وندل على ذلك لمجرد التفسير بنظرية المجال الكهربائي، والذي يربط وجوده باتصال الدائرة الكهربائية بين السالب والموجب وبذا يترتب على انفصال تلك الدائرة إلغاء المجال الكهربائي) ولذلك يسعى المجتمع الجماهيري للحفاظ على اتصال الدائرة الاجتماعية بين الصراع، والتكامل، بغية تحقيق استمرارية المجال الاجتماعي الجماهيري. أما كيف يحل المجتمع الجماهيري، صراع الأضداد؟ وبالتالي كيف يحقق تداخلها؟

فالأمر يقتضي إلقاء الضوء على بعض أبعاد النسق التصوري للنظرية العامة للمجتمع الجماهيري. والتي تهتم بفهم العملية الاجتماعية للانحراف خلال عملية النهى الاجتماعي. والتي تتطلب بالضرورة التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين

عناصر الانحراف ومشتقاته وبالتالي تحليل العلاقة بين هذه العناصر والمستويات الاجتماعية. معتبرة في ذلك السبل الكفيلة لتحديد المفهوم الاجتماعي للانحراف في المجتمع الجماهيري. ومن ثم يعبر المفهوم الاجتماعي للانحراف عن معنيين: أحدهما خاص، والآخر عام. ويشير المعنى الخاص للمفهوم الاجتماعي للانحراف لمجموعة المضامين التي تندرج تحت نسق الانحراف، وما بينها من علاقة. أما المعنى العام للمفهوم الاجتماعي للانحراف فيشير للترابط القائم بين مضامين الانحراف وبين المستويات الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن التحليل يعنى المفهوم الاجتماعي للانحراف بتحديد عناصر النسق، والعلاقة القائمة فيما بينها، وهذا هو المعنى الخاص للانحراف. ويعني أيضاً بوضع عناصر نسق الانحراف في إطارها الاجتماعي، بحيث تبدو علاقتها واضحة المعالم بالتغيير الاجتماعي من ناحية، وبالتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى. إذ أن المجتمع كلاً وظيفياً لا ينعزل السلوك على السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه<sup>(١١)</sup>. ومن التحليل الخاص بعقلانية المجتمع الجماهيري، ولعقلانية الجماعات الجماهيرية. والتحليل الخاص بالمدخل السوسيولوجي لدراسة الانحراف في المجتمع الجماهيري تطرح القضية التالية وهي: كيف يؤدي المجتمع الجماهيري لحالة من الاغتراب الاجتماعي، والتي تؤدي بدورها للانحراف<sup>(١٢)</sup> الذي يرتبط بالتوازن الاجتماعي في جانب، والتغير الاجتماعي في الجانب الآخر والشكل التالي يوضح ذلك:



ويسوقنا التحليل السابق للانحراف في المجتمع الجماهيري لضرورة تحليل الانحراف الجماهيري في ضوء النظرية الوظيفية، والتي تتسق مصادراتها الأساسية مع عملية النهي الاجتماعي في المجتمع الجماهيري لأن الاهتمام ينصب في المقام الأول على ما هو وظيفياً، وما هو معوقاً وظيفياً لنسق المجتمع ومن ثم يخرج من دائرة مناقشاتنا الأسباب المؤدية لانحراف، وكذا الظروف والأحوال الاجتماعية المتعلقة بمسيرة الجماعات، أو عدم مسيرتها لتوقعات المجتمع وينحصر اجتماعياً فيها إذا كانت هذه المسيرة حسنة أم سيئة للنسق الاجتماعي. مستهدفين بذلك إيضاح العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتوازن الاجتماعي من ناحية، والانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية أخرى. ورغم أن التصورات السوسيولوجية التي اهتمت بإثارة مفهوم الأنومي "Anomie"، ومناقشته قليلة ومحدودة، إلا أنها تمكنت من تقديم شرحاً منطقياً للعلاقة بين الانحراف والبناء الاجتماعي للمجتمع. فالأنومي بمعناه الأصلي يعني حالة اللامعيارية "Normeless" (ضياع الهدف - صراع المعايير) أما المعنى الحديث له فيعني عدم مقدرة البناء الاجتماعي على الاحتياط، والتلاؤم لإنجاز أهداف المجتمع، ومن ثم تأثرت النظرية الاجتماعية المعاصرة به إلى حد كبير في تقديم الشروح السوسيولوجية للسلوك المنحرف. وعلى وجه العموم كان

لاستخدام "أميل دوركايم" لمصطلح الأنومي في أول عمل له<sup>(١٢)</sup> "تقسيم العمل في المجتمع ١٨٩٣"، واستخدم "روبرت ميرتون" لنفس المصطلح في مقالته حول البناء الاجتماعي والأنومي (التي نشرت لأول مرة عام ١٩٣٨) آثارهما البالغة على المحاولات التي تناولت المفهوم. والتي اهتمت في المقام الأول بتمحيص وتطوير نظرية "روبرت ميرتون"، ومن هؤلاء الذين اهتموا بنظرية ميرتون.

"Talcott Parsons, Robert Dubin, Richard Cloward, Lloyd Ohlin and Albert Cohen".

ورغم أهمية الجهود التي بذلت لدراسة العلاقة بين الأنومي والبناء الاجتماعي ابتداء من استخدام "دوركايم" للمفهوم في دراسته الكلاسيكية للانتحار (Suicide) والتي استهدفت تفسير النوع المرتبط منه بالمجتمع الصناعي المعقد، واستخدام "ميرتون" للمفهوم والذي ترتب عليه تقريره للفرضية الكبيرة، التي مؤداها أن السلوك المنحرف بصورة المتعددة ينتج جانب كبير منه عن التناقضات أو التعارضات التي تدب في البناء الاجتماعي. ورغم أن تلك الدراسات قد ساعدت على كشف العلاقة بين الأهداف المقررة والوسائل المشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، إلا أنها لم تتمكن من تحديد أبعاد العلاقة بين الأنومي وبعض المفاهيم الأخرى مثل الاغتراب. فرغم الإتفاق على التمييز بين مفهوم الأنومي والاستخدام الواسع لمصطلح الاغتراب. إلا أن القضية التي أثارها "مزريخ" بالنسبة لتشابه النتائج المصاحبة لكل من الأنومي والاغتراب<sup>(١٣)</sup>، تتطلب بالضرورة تحليل العملية الاجتماعية للانحراف من جانب والمفاهيم المرتبطة بهذا الانحراف من جانب آخر. إذا أن ذلك سوف يساعدنا على تحديد العلاقة القائمة بين مضامين المفهوم والنتائج المصاحبة له.

وبالتالى نتمكن من التعرف على جوانب الالتقاء والمفارقة بين عناصر مفهوم الأنومي ومفهوم الاغتراب، ولن نستطرد كثيراً في مناقشة بعض القضايا الخلافية في التحليل السوسيولوجي للانحراف، ونكتفي بالتأكيد على أهمية التصور الذي نطرحه لفهم العملية الاجتماعية للانحراف. والذي يقتضي، تقييم التعريف الخاص للانحراف، بتحديد متضمناته من العناصر، والعلاقة القائمة بين تلك العناصر. هذا في جانب، وفي الجانب الآخر يتطلب التعريف العام للانحراف تحليل العلاقة بين تلك العناصر، والظواهر الاجتماعية الأخرى مثل التغير الاجتماعي والتكامل الاجتماعي... إلخ. ونأمل بهذا التصور أن نتمكن من مواجهة مشكلة التداخل بين النتائج المصاحبة لبعض المفاهيم. وأن نقدم التفسير السوسيولوجي الملائم للعملية الاجتماعية للانحراف في المجتمع الجماهيري.

وذلك ما سوف تدور حوله المناقشة التالية، والتي تهتم بعرض وتعريف مضامين الانحراف، وتحليل أشكال العلاقة بين تلك العناصر المكونة لنسق الانحراف (وهذا هو التعريف الخاص للانحراف). ثم نتناول العلاقة الوظيفية فيما بين الانحراف والتغير الاجتماعي من ناحية، والانحراف والتوازن الاجتماعي من ناحية أخرى، مستعينين في ذلك بالأبعاد القياسية للانحراف، والتي تتمثل في رد الفعل الاجتماعي في جانب. والأداء الوظيفي أو قصوره في جانب آخر. واعتمادنا على هذين البعدين يرجع إلى أنهما يساعدان على وضع نسق الانحراف في إطاره الاجتماعي، وبالتالي الوقوف على علاقة الانحراف بالتكامل الاجتماعي وتماسك بناء المجتمع من ناحية، والعلاقة بين الانحراف وتفكك البناء الاجتماعي وتغييره من ناحية أخرى، (وهذا هو التعريف العام للانحراف).



وبإيضاحنا للتعريف الخاص والعام للانحراف، تتحدد أبعاد المفهوم الاجتماعي للانحراف. وفي تحليلنا لسوسيولوجية الانحراف في المجتمع الجماهيري نجد أننا في حل من مناقشة المشكلات الاجتماعية: فرغم أن بعض المشاكل الاجتماعية قد تكون نتيجة مصاحبة لسلوك منحرف. كما أن بعضها الآخر قد يتضمن بدوره صوراً للانحراف، ليست بالمشكلة الاجتماعية وأن العديد من المشكلات الاجتماعية لا يتعلق بالانحراف في شيء.

### ثالثاً: العوامل المؤثرة والمؤدية للانحراف.

إن السلوك الانحرافي يرجع لأسباب متعددة ومختلفة منها ما يرجع إلى شخصية الفرد سواء كان ذلك يتعلق بالجانب التكويني أو النفسي أو العقلي، ومنها ما يرجع إلى البيئة التي تحيط بالشخص ذاته.

والفكرة السائدة هي أن كل فعل أو سلوك يسلكه الفرد ما هو إلا خليط من الأسباب الشخصية والبيئية معاً.

ولذا سوف نحاول شرح بعض العوامل المؤدية إلى الانحراف على النحو التالي:

#### أولاً: العوامل الذاتية المؤدية للانحراف:

ويقصد بالعوامل الذاتية تلك الظروف التي تتعلق بالفرد ذاته وتكوينه العضوي والنفسي والعقلي والتي يكون لها ارتباط أو دخل من قريب أو بعيد بالفعل أو السلوك الانحرافي حيث أن تلك على اختلافها تؤثر في تكوين الفرد المنحرف والتي تنكشف من خلال تصرفاته في العالم المحيط به<sup>(١٥)</sup>.

ويمكن تقسيم العوامل الذاتية إلى عوامل وظروف داخلية أصلية مثل: التكوين العضوي والعقلي والغريزي وعوامل وظروف داخلية مكتسبة أو عارضة مثل: الأمراض العضوية والعقلية والسن والمسكرات.

ويمكن أن نتناول هذه العوامل بشئ من الإيجاز لبيان مدى ارتباط السلوك الانحرافي بها على النحو التالي:

#### ١- الوراثة:

هي انتقال خصائص الأصل إلى الفرع بطريق التناسل ويكون التناسل بالإخصاب أي باتحاد خلية مقوية للذكر ببويضة للأنثى على أثر جماع بينهما. وعامل الوراثة له أهمية كبيرة يضيفها عليه علماء علم الطبائع وذلك كلما أرادوا بيان الاختلاف الذي يوجد بين شخص وآخر. ومن الثابت أن الشخصية تتكون من انصهار عاملين لا يمكن الفصل بينهما وهما عامل الوراثة وعامل البيئة.

فصفات الشخص وطباعه تتحدد من التفاعل بين الطباع الموروثة والبيئة المحيطة بالشخص.

وتنقسم الوراثة إلى ثلاثة أنواع:

##### الأول:

وراثة مرضية وفيها ينتقل إلى الخلف الأمراض العصبية والنفسية وغيرها كأمراض السل والزهري وإدمان المسكرات وغيرها من الأمراض.

##### الثاني:

وراثة في التكوين غير العادي وهي في بعض الأحيان ترجع إلى اضطرابات معينة أثناء الوضع. وفي الغالب ترجع إلى نوع معين من الأمراض الخبيثة أو المستعصية وخاصة السل أو الزهري.

### الثالث:

وراثية إلى الأسوأ أو الخبيثة وفيها ينتقل إلى الخلف  
الظواهر الخبيثة للمرض بصورة أكثر جسامة من السلف.

والواقع أن الوراثة بمختلف أشكالها تؤثر تأثيراً كبيراً في  
التكوين الشخصي وما يتبعه من أثر مباشر على السلوك  
الإجرامي خاصة التي ينتقل فيها ظواهر الأمراض العصبية  
والنفسية والعقلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجدل محتدم من القدم بين  
العلماء حول الوراثة كمصدر للتكوين الانحرافي، فيذهب بعضهم  
إلى إنكار دور الوراثة في نشأة الجريمة أو السلوك الانحرافي.  
ويذهب البعض الآخر إلى المبالغة في الربط بينهما وبين الجريمة  
ونرى أن الحقيقة هي وسط بين هذين المذهبين المتطرفين حيث أن  
الوقوف على الحقيقة (السلوك الانحرافي) لا يتأتى بالنظر إلى  
طبيعة الجريمة كفعل وطبيعة المجرم كفاعل<sup>(١٦)</sup>.

ومن بين البراهين التي تؤكد دور الوراثة الأدلة التالية:

أ- الميل الوراثي هو الذي يوجه الصبي في اختياره للبيئة، وفي  
تموينه لها وفي تأثيره بعواملها، فليست الوراثة قدراً مقسوماً  
لا فرار منه، وإنما هي قوة موجهة.

ب- ظهور بعض العوامل الوراثية الشاذة في بعض الأسر التي  
ترجع إلى أفراد العائلة السابقين.

كذلك الأدلة التي قدمها العالم "مارجوجليسرج" حول  
قصة الصبي غير الشرعي الذي تربى في أسرة تسودها السمو  
الخلقي وكان هذا الصبي نتيجة لعلاقة غير شرعية لوالدة

الصبي مع مجرم عائد من جرائم السرقة بالإكراه. في المؤتمر الدولي لعالم الإجرام الذي عقد في روما عام ١٩٣٨ .

ج- النتائج التي تم التوصل إليها من فحص التوائم وتتبع سير حياتهم.

د- نتائج الدراسات والأبحاث الإحصائية التي قام بها العلماء لا سيما "لومبروزو، وتيليو" وغيرهم. وتبين في أبحاثهم وجود خلل مورث عن السلف لدى المساجين والمجرمين.

والميل الإجرامي الموروث لا يكون إلا خلافاً في الغرائز الأساسية وهي غريزة البقاء، وغريزة الاقتناء، وغريزة التناسل، وغريزة القتال والدفاع، وهذه الغرائز مقرها من النفس الجهاز العصبي المتصل بالداخل، وقد يكون ذلك الميل الموروث خلافاً في غرائز من تلك التي يولدها التهذيب بالتفريغ عن الغرائز الأساسية فتصبح غرائز ثانوية، مثل الميل إلى التعاون وإلى الإيثار ومثل الخضوع لسلطة الحكم وحب الواجب وحب العدالة، ومقر هذه الغرائز الثانوية هو الجهاز العصبي المتصل بالخارج، وقد يكون كل الوراثة خلافاً في الاستعداد الانفعالي أو العاطفي، أو الشق الذهني أو شق الإرادة<sup>(١٣)</sup>.

## ٢- التكوين العضوي:

يقصد بالتكوين العضوي للشخص مجموعة الصفات والخصائص الخلقية التي تتوافر في الشخص منذ ولادته فيما يتعلق بشكله الخارجي وتركيبه العضوي والحيوي.

ومنذ القدم يحاول علماء الأنثروبولوجيا إثبات وجود علاقة مباشرة بين ها التكوين وبين التصرف الإجرامي للشخص، وحاولوا إثبات أن المجرمين يتميزون عن غيرهم بتوافر صفات معينة في تكوينهم العضوي المادي لا تتوافر لدى غيرهم، وتوافر

هذه الصفات في الشخص يؤثر على شخصيته وخاصة الناحية النفسية وبالتالي تؤثر أيضاً في تصرفاتهم.

ولقد أكد علماء الإجرام وجود صلة وثيقة بين وظائف بعض الأعضاء الداخلية وبصفة خاصة إفرازات الغدد وبين السلوك الإجرامي.

كما يؤثر الخلل الذي يصيب تلك الغدد على التكوين العضوي والنفسي للإنسان مما يؤثر بالتالي على السلوك الإنساني فيدفع به إلى الانحراف وربما ارتكاب الجرائم.

ويعتبر التكوين العضوي المريض هو ذلك التكوين المصاب في إحدى أعضائه أو أجهزته بمرض يقعه عن أداء وظائفه العادية. أي أن للمريض في هذه الحالة تأثير على التكوين العضوي يصاحبه تغيير في هذا التكوين وينجم عنه اختلالاً في أدائه لوظائفه، ويؤثر ذلك بالتالي على التكوين النفسي الذي يؤثر بدوره على تصرفات الفرد الاجتماعي ومنها سلوكه الإجرامي.

كما أن المرض قد يؤثر على طاقة الفرد وقدرته على العمل كما يدفعه إلى سلوك سبيل الجريمة لتدبير المال اللازم له وإشباع حاجاته المختلفة.

وهناك أمراض تؤثر على السلوك الإنساني وهذا التأثير يختلف في مداه وعمقه باختلاف نوعية المرض ومن هذه الأمراض:

أ- السل.

ب- الزهري.

ج- إصابات الرأس والتهابات الأغشية المخية.

د- الحمى.

### ٣- التكوين العقلي:

قصد به مجموعة من القدرات والإمكانات التي تمكن الشخص من تكييف سلوكه بما يتفق مع الظروف البيئية ومن هذه الإمكانيات: الإدراك، والتفكير، والتصور، والتحكم.

ومن الأمور التي أثارت الانتباه كثيراً العلاقة بين الذكاء والجريمة وكان سائداً في الفكر الأمريكي أن هناك ثمة ارتباط بين الإقدام على الجريمة وبين التكوين العقلي. إلا أن العلم الحديث ينفي هذه العلاقة المباشرة على الرغم من أن درجة الذكاء قد يكون لها تأثير بالنسبة لأنواع الجرائم التي يرتكبها الشخص، فمثلاً جرائم النصب والتزوير ترتكب من أشخاص ذكاؤهم يفوق إلى حد ما ذكاء مرتكبي جرائم السرقة والجنس.

ومن الحقائق العلمية الثابتة هو أن التكوين العقلي له تأثيره على الغرائز المختلفة، فكلما ارتفعت نسبة ذكاء المرء كلما كان أكثر مراقبة وسيطرة على الحياة الغريزية وتبعاً لذلك كلما قلت نسبة الذكاء زادت سيطرة الحياة الغريزية على تكوين الشخصية وأثر ذلك بالتبعية في تصرفات الشخص وبالتالي فإن تقديره لتصرفه وتقديره للنتائج واختياره للطرق المختلفة لإشباع حاجاته يكون بدرجة أقل من غير المجرم ونظراً لضعف الإدراك هذا الذي يسبب ضعف الذكاء فإن الشخص يسهل التأثير عليه كما يسهل التأثير بالظروف البيئية المختلفة ويستجيب بسهولة لدافع الجريمة<sup>(١٨)</sup>. كما أن النقص الذي يوجد في التكوين العقلي يؤثر بطريقة غير مباشرة على كفاءة الشخص لمجابهة المشاكل المختلفة التي تظهر في حياة الشخص.

وننتهي من ذلك في أن التكوين العقلي والجريمة لا يوجد في علاقتهما ببعضهما في علاقة السبب بالمتسبب، فالضعف العقلي له تأثيره على الانحراف، وليس معنى ذلك أن الضعف العقلي بسبب الجريمة، فكثيراً ما يؤدي الضعف العقلي إلى جرائم بطريق الصدفة، ومن هنا فإن الضعف العقلي يؤثر على التكوين النفسي للشخص ويجعله أكثر استجابة للمثيرات الخارجية والتأثير بها.

#### ٤- التكوين الغريزي:

تعتبر الحياة الغريزية أساساً لشخصية الإنسان، وهذا يجعل موضوع الغرائز في المقدمة لفهم حياة الشخص وفهم تصرفاته وتحديد مسؤوليته عنها. حيث أن كثير من التصرفات أو الأفعال الغريزية بمفهومها العلمي لا تعتبر خرقاً أو سلوكاً يعاقب عليه القانون.

وتأخذ الغرائز صفة الدافع في تأثيرها على السلوك الإنساني، ويقال على تصرف ما سلوك غريزي عندما لا يكون في استطاعته كبح نفسه عن وعي وإدراك.

ولهذا نجد أن المشرع كثيراً ما ينص على أسباب للإباحة أو إسقاط المسؤولية بالنسبة لسلوك إجرامي معين اقتضته دوافع غريزية، كما هو الحال بالنسبة لحالة الضرورة، وكذلك الفعل الغريزي بمفهومه العلمي لا يعتبر تصرفاً أو سلوكاً في نظر القانون إذا ما خرج عن دائرة سلطان الإرادة وسيطرتها.

ولعل أهم الاضطرابات الغريزية والتي لها علاقة بالموقف مباشرة ولها صلة بقانون العقوبات هي تلك الغريزية التي تتعلق بالغريزة الجنسية وأهم اضطرابات ثلاث:

أ- اضطراب يؤثر على درجة الغريزة الجنسية وقوتها وأهم مظاهرها ما يسمى بالهياج الجنسي وهو عبارة عن ارتفاع في درجة الإثارة تدفع الشخص في كثير من الأحيان إلى ارتكاب جرائم ضد الآداب العامة، وتجعل عنده ميل للجرائم الجنسية بصفة عامة. كما أنه (أي الاضطراب الغريزي) كثيراً ما يدفع الشخص إلى ارتكاب جرائم من نوع آخر خلاف الجرائم الجنسية كما يحدث في حالات الانتقام التي تدفع إليها علاقات جنسية معينة.

ب- اضطرابات تؤثر على صورة التصرف الغريزي. وأول هذه الصور هو ما يعرف بالميل الجنسي نحو إيلام الغير أو ما يسمى بالسادية وهو الذي يتمتع فيه الشخص جنسياً عن طريق إيذاء الطرف الآخر وإيلامه. وهذا الإيذاء هو المثير الوحيد للغريزة الجنسية ولذا لابد أن يسبق عملية الاتصال الجنسي. بل قد يصل الشذوذ إلى درجة أن يجد تعذيب الطرف الآخر أو إراقة دمه أو قتله فيه إشباع للغريزة حتى دون القيام بالاتصال الجنسي ذاته. وهذا النوع من الشذوذ يصاب به الرجال والنساء على حد سواء. ويدخل تحت هذا النوع من اضطرابات الغريزة الجنسية ظاهرة العرض أو التعرية التي يقوم فيها الشخص بإظهار أو بعرض أعضائه أو أجزاء من جسده على أشخاص من الجنس الآخر. وهذه الصورة لها علاقة وتأثير على تصرفات الشخص حتى خارج التصرف الجنسي كما يحدث في حالات استعمال القسوة وسوء المعاملة مثلاً والتي كثيراً ما يأتي بها الشخص دون ما يعرف علاقتها واتصالها بالغريزة الجنسية<sup>(١٩)</sup>.



### اضطرابات تؤثر على اتجاه الغريزة:

وهذه الاضطرابات تؤدي إلى انحراف في الميل الجنسي نحو موضوع تعريف الغريزة الجنسية. ويندرج تحت هذا النوع من الاضطرابات الجنسية صور متعددة مثل الجنسية المثلية، الميل نحو الحيوان، والميل نحو الأطفال الذي ينتشر في مرحلة البلوغ وفي مرحلة الشيخوخة، والميل نحو الاقتراب من المحرمات، والميل نحو الرمز أو الأثر. والواقع أن مثل هذا الشذوذ تدفع إليه ظروف اجتماعية معينة.

وما نود أن نذهب إليه هو أن الاضطرابات الغريزية لها أثرها في كثير من الظواهر الإجرامية إلا أنها كما رأينا بالنسبة لجميع العوامل يجب دراستها دائماً بجانب بقية العوامل.

### ٥- التكوين النفسي:

والمقصود به هنا هو مجموعة العوامل الداخلية التي تؤثر في تكيف الشخص بالنسبة للبيئة الخارجية.

وبداية يجب النظر إلى الشخصية ككل، إذا أن تكوينها يأتي نتيجة تفاعل جميع العوامل المكونة للإنسان من عضوية وغريزية ونفسية، وعلى الجانب الآخر يجب عدم إهمال تأثير البيئة على التكوين النفسي وعلى الشخصية.

ولقد أكدت الدراسات النفسية أهمية الاضطرابات التي تؤدي إلى الخلل النفسي ومن أهم العقد النفسية التي لوحظت لدى الكثير من المجرمين عقدتان هما: الشعور بالظلم والشعور بالنقص، وإقدامه على الجريمة ما هو إلا سلوك طبيعي لرد الظلم الذي يعانيه من قبل المجتمع، أما عقدة الشعور بالنقص فإما أن

تكون راجعة إلى نقص جسماني أو نقص اجتماعي. وكثير ما يصل الخلل النفسي في مصاف الأمراض العقلية المانعة أو المخفضة للمسئولية وأحياناً أخرى لا يصل إلى هذه الدرجة.

وينقسم الأشخاص المختلين نفسياً إلى:

**أ- الأشخاص القلقين:**

وهؤلاء يتصفون بعدم الاستقرار والميل إلى الشجار، وهم دائماً إيجابيين بالنسبة للمسائل التي تثار في وجودهم، وإذا لم تصل أفعالهم إلى حد الجريمة فإنها دائماً لا تلقي تأييداً من قبل المجتمع والجرائم التي يرتكبها مثل هؤلاء الأشخاص هي غالباً ضد الأموال وضد الآداب العامة.

**ب- الأشخاص المكتئبين:**

وهؤلاء على عكس الأشخاص السابقين فهم يتصفون بالهبوط المعنوي، لا يثقون بأنفسهم ولا بالمجتمع، دائماً متشائمون، لا يرون في الحياة سوى الجانب السيئ لذلك تسيطر عليهم دائماً الكآبة والحزن.

**ج- الأشخاص هوائي المزاج:**

وهذه الطائفة تتميز بعدم الاستقرار وسرعة الانفعال من النشاط إلى الخمود ومن السرور إلى الحزن والكآبة وهذه الفئة أيضاً كثيراً ما تجور على الأنظمة والقوانين التي تحكم التنظيم الاجتماعي، وهم كثير ما يرتكبون جرائم من النوع العاطفي وجرائم التسول والتشرد واحتراف الدعارة والسكر والإدمان.

**د- الأشخاص الوسوسين:**

وهؤلاء نجدهم تسيطر عليهم أفكار معينة تولد فيهم الوسوسة والتردد، وهم عادة يعانون من وطأة الوسواس نتيجة

الإرهاب الذهني في التمهيع الشديد، الأمر الذي قد يوقعهم تحت طائلة المسؤولية نتيجة الامتناع.

#### هـ- الأشخاص المتخوفين:

وهم الذين يسيطر عليهم عنصر الخوف والشعور بعدم الاطمئنان ولذلك ينتاب الفرد شعور بالانفصال عن المجتمع الذي يعيش فيه وتنعدم الثقة بينه وبين المحيطين به. وكثيراً ما يوجد التعارض بين الشخصية ومتطلبات البيئة التي يعيش فيها. وقد ترتكب هذه الفئة الجرائم بمحض الصدفة حينما تثور على الشعور بعدم الثقة وعلى عدم القدرة بين التوفيق بين الرغبات والبيئة التي يعيش فيها.

#### و- الأشخاص الطموحين:

وهؤلاء قد يوجد عندهم اعتداداً بأنفسهم لا يتفق والواقع، ولذلك فهم يميلون دائماً إلى الكذب واختلاق الوقائع والأنانية الزائدة عن الحد وعادة ما ترتكب هذه الفئة جرائم التفرير بالإثبات والتزوير وانتحال الصفة الكاذبة والجرائم الجنسية.

#### ز- الأشخاص الخياليين:

ولهم بعض الآراء الخيالية التي يعتنقوها ويدافعون عنها بشدة رغم استنكار المجتمع لهم ولذلك فهم يرتكبون بعض الجرائم السياسية والجرائم التي تهدف إلى الإضرار بمصالح المجتمع والجرائم المضرة بأمن الدولة. وفي بعض الأحيان يرتكبون جرائم ضد الآداب العامة عندما يكون الفكر المسيطر عليهم يتنافى مع الأخلاقيات القائمة.

#### ح- ضعف الإرادة:

وهذه الصورة (انعدام الإرادة) تتفشى كثيراً بين جمهور المجرمين وهؤلاء الأشخاص تنعدم عندهم القدرة على الخلق والتفكير وسهولة الانقياد إلى الغير وقبول التأثير السريع. ولذلك فإن هؤلاء الأشخاص كثيراً ما ينقادون في جرائم الغير وضعف الإرادة يمكن أن يتوفر لدى الشخص المعتاد الإجرام، كما يمكن أن يتوفر لدى الشخص المجرم بالصدفة. ويفسر الانحراف هنا بضعف الإرادة وضعف المقاومة للإثارة أو الإغراء الذي تمليه البيئة الخارجية.

#### ط- البرود العاطفي:

وهؤلاء الأشخاص لا يشعرون ولا يابھون بمشاعر الآخرين ولا يشاركونهم وجدانياً في أحزانهم أو أفراحهم. وهم يتمتعون بالقسوة وعدم الاهتمام بالآخرين. وقد يصل بهم الحال إلى انعدام العاطفة كلياً أو انحرافها كلياً.

ومن هنا إذا كانت العاطفة والمشاركة الوجدانية تدعو الأفراد والجماعات إلى الخلق والإبداع والبناء فعلى النقيض من ذلك فإن البرود العاطفي يدعو إلى تحطيم كل القيم، وهؤلاء الأشخاص يرتكبون الجرائم لأتفه الأسباب وفي سبيل تحقيق غايتهم الشخصية وذلك دون أدنى ضبط معنوي أو أخلاقي.

#### ظ- الأشخاص المشتككين:

وهذا الخلل قد يصيب أفراد لهم اعتبارهم في المجتمع، وهم إن لم يقدموا على الجريمة خوفاً من العقاب، قد يرتكبوا أفعالاً لا تصل إلى مرحلة التجريم، وتكون مخالفة ومعارضة لقواعد الأخلاق والآداب والقيم التي تسود الجماعة، وهؤلاء عديمي الثقة

في الغير هذه الصورة لا تصل إلى درجة الخلل النفسي إلا عندما تخرج عن المألوف. وتفسر لنا كثيراً من التصرفات الإجرامية مثل الغيرة والانتقام والأخذ بالثأر<sup>(٩٩)</sup>.

#### ٦- النوع:

تبدو أهمية الجنس كعالم مهيب للجريمة من ناحيتين:  
الأول: أن الإجرام يختلف كمّاً ونوعاً تبعاً للجنس إذا كان مذكراً أو مؤنثاً.

الثانية: إن المرأة نفسها تحكمها أطوار فسيولوجية لا بد منها بحكم الطبيعة ولا يخضع لها الرجل.

فمن الناحية الأولى دلت الإحصاءات على أن الجرائم التي ارتكبتها الرجال تبلغ في عددها أربعة أو خمسة أضعاف الجرائم التي ترتكبتها المرأة. ولكن لا يفوتنا الملاحظة الآتية:

أ- قد تكون المرأة وفي أحيان كثيرة هي الباعث إلى الجريمة.

ب- الفرق العددي الكبير في الجرائم بين الرجل والمرأة قد يقل كثيراً إذا ما اعتبرت أعمال الدعارة ضرباً من الإجرام. نوع من النشاط الإجرامي تتميز به المرأة ويعتبره "سومير" مثيلاً للنشاط الإجرامي.

ج- إن عدد الجرائم النسائية يتضاعف كلما تخلت المرأة عن حياة المنزل كلية.

د- إن إجرام النساء يفوق إجرام الرجال عدداً وقوة في أحوال القلاقل السياسية وهياج الغوغاء.

٧- السن؛

إن مراحل التطور المختلفة للإنسان وما يصاحبها من تغير في التكوين العضوي وما يتبعه من تغيير في البيئة له تأثير في ظاهرة الإجرام.

والسن يصاحبه نوعان من التطور: تطور داخلي يتعلق بالتكوين العضوي والنفسي، وتطور خارجي يتعلق بالبيئة المحيطة بالشخص. ولقد دلت الإحصاءات أن معظم الجرائم تقع من أشخاص يتراوح سنهم بين (١٨ : ٣٠) سنة وتغلب في هذه المرحلة الجرائم العاطفية وجرائم العنف والتهور.

وفي الشيخوخة تعود إلى الظهور الأفعال الفاضحة المخلة بالآداب وتغلب جرائم القذف والسب والنصب والتزوير، وإخفاء الأشياء المتحصلة من جرائم التحريض والفسق، وبالإجمال جرائم يفسرها الضعف الجسماني والفكري والإرادي.

ويمكن القول أن مراحل السن المختلفة ليست إلا عامل من العوامل الموقظة للاستعداد الإجرامي الكامن أصلاً في تكوين الفرد.

٨- الأمراض العضوية والنفسية والعقلية<sup>(٢١)</sup>؛

إن الأمراض أيا كان نوعها لا شك أنها تعمل أثرها في التكوين العضوي والنفسي الذي يؤثر بدوره على التصرفات الاجتماعية.

وإذا كانت الأمراض على اختلافها قد تؤثر تأثيراً مباشراً على تصرفات الفرد الإجرامية، إلا أن لها تأثيراً غير مباشراً أيضاً باعتبارها تؤثر على طاقة الفرد وقدرته الإنتاجية والعمل، وهنا قد يضطر إلى سلوك سبيل الانحراف لتدبير المال اللازم له واشباع حاجاته المختلفة.

وستحاول أن نعرض بإيجاز علاقة بعض الأمراض بالسلوك  
الانحراف على النحو التالي:  
**الأمراض العضوية:**

وأهم الأمراض العضوية التي تعمل أثرها على تصرفات  
الشخص الإجرامية هي:

**أ- الزهري:**

ويحدث هذا المرض نوعاً من الاضطرابات العصبية التي  
تؤثر على سلوك الفرد وذلك لتأثيره على الجهاز العصبي.

**ب- السل:**

أثبت "دي توليو" أنه من بين ١٠٠٠ مجرم ما لا يقل عن ٢٠٣  
منهم مصاباً بمرض السل كما توصل آخرون إلى وجود نسب  
عالية من المجرمين تأتي من عائلات مصابة بالسل. وهذا المرض  
يضعف قدرة الشخص في السيطرة على أفعاله وعلى الدوافع  
الداخلية.

**ج- الحميات:**

وتسبب نوعاً من الاضطرابات في الإدراك والإرادة وخاصة في  
فترة المرض، كما يحدث في امراض التيفود والملاريا والإنفلونزا،  
والتي على قدر الإصابة بها قد تسبب نوعاً من الهذيان واضطراب  
في الذاكرة والانتباه والتفكير وهذه الأمراض تظهر في الآثار التي  
قد ترتب عليها لتأثيرها على المخ.

وأكثر هذه الأمراض تأثيراً هي الحمى المخية لما لها من  
تأثير على خلايا المخ تؤدي إلى تغيرات في صفات الشخص وطباعه

وذلك لما تتركه من آثار جسمية في الجانب الإرادي والعاطفي للشخصية تتطور على مدى الزمن. وهي كثيراً ما تصيب الشباب.

وهناك أمراض أخرى لها تأثير ضار على الشخص تؤدي نفس ما تؤديه الحمى المخية مثل الالتهاب السحائي<sup>(٢٢)</sup>.

#### الأمراض النفسية:

وهذا النوع من الأمراض يتصف بالازدواجية في أغراضه ازدواجاً نفسياً وعضوياً أو جسيمياً في الوقت ذاته، وأهم تلك الأمراض القلق النفسي والإعياء النفسي.

#### الأمراض العقلية والعصبية:

وتبدو العلاقة وطيدة بين تلك الأمراض والإجرام، ولعل أنواع المرض العقلي والعصبي وأكثرها تأثيراً على التصرفات الإجرامية للمريض هي: الهستيريا والصرع والذهان الدوري والبارانويا والفصام.

#### ٩- إدمان المخدرات والمسكرات:

تجدر الإشارة إلى أنه توجد علاقة قوية بين تعاطي وإدمان المخدرات والمسكرات وبين الأفعال الإجرامية وتزداد هذه العلاقة قوة، لاسيما إذا ما توفر لدى الشخص الذي يتعاطى المخدرات الاستعداد الإجرامي.

وتلعب المخدرات دوراً مباشراً نحو الجريمة لما لها من تأثير نفسي على الشخص يبدو في المظاهر التالية:

أ- توحى المخدرات للشخص أنه أكثر جرأة وإقداماً وتبدد لديه المخاوف وعليه يصبح أكثر قدرة على ارتكاب السلوك الإجرامي.



ب- المخدرات تحرك الدوافع الغريزية لدى الفرد وتقلل من قدرة الشخص على تنظيم إشباع أو كبت جموح غرائزه. وفي الوقت نفسه تقلل من القدرة على سيطرته على إرادته وتقل لديه الإدراك والتمييز.

ج- يرتكب مدمنون المخدرات إلى جانب جرائم العنف كذلك جرائم الاعتداء على العرض وجرائم التشرد والإهمال وخاصة حوادث المرور.

د- يؤدي إدمان الشخص للمخدرات إلى الإصابة بالأمراض النفسية أو العقلية وقد تكون هذه الأمراض عاملاً دافعاً إلى السلوك الإجرامي.

هـ- إدمان المخدرات يؤدي إلى سوء حالة الشخص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وتكون دافعاً إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

و- تقلل من قدرة الشخص على الإنتاجية والعمل والعطاء وبالتالي سوء أحواله وكذا الإصابة بالأمراض.

#### ثانياً: العوامل البيئية المؤدية للانحراف:

تعتبر العوامل البيئية عبارة عن مجموعة الظروف الخارجية المختلفة التي تحيط بظاهرة معينة وتؤثر فيها. والبيئة إذن هي فكرة نسبية وذلك لأنها تتحدد وفقاً للظاهرة المطلوب دراستها على حده.

وينتج عن صفة النسبية هذه أن لكل شخص بيئته الخاصة به والتي تختلف عن بيئة الآخرين. كذلك كل فعل إنساني له بيئته التي يتم بها عن فعل آخر، فالظروف التي تدفع الشخص إلى ارتكاب فعل معين قد لا تؤثر فيه ولا تدفعه لارتكاب ذات الفعل في زمن آخر.

وصفة النسبية التي تختص بها البيئة تطل بنا على الصفة الثانية التي تختص بها البيئة ألا وهي: يجب النظر إلى البيئة بوصفها كل لا يقبل التجزئة<sup>(١٣)</sup>.

وتنقسم البيئة إلى أنواع هي:

#### ١- البيئة العامة:

ويقصد بها مجموع العوامل والظروف الخارجية التي تحيط بظاهرة الانحراف في المجتمع وتؤثر فيها بالزيادة أو النقصان، وتنقسم هذه البيئة إلى عوامل طبيعية وعوامل اجتماعية:

##### أ- العوامل الطبيعية:

ويقصد بها مجموعة القوى والظواهر الطبيعية التي تحيط بالإنسان والتي تتعلق بالمناخ والتربة والمكان.

والواقع أن العوامل الطبيعية أو البيئة الطبيعية تؤثر على ظاهرة الإجرام عن طريق التغيرات التي تحدثها في نفسية الإنسان وتؤثر بالتبعية على تكوين الشخصية بصفة عامة.

##### ب- العوامل الاجتماعية:

ويقصد بها مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها المختلفة وما يسودها من قيم ومعتقدات تؤثر في عاداتها وتقاليدها. ومجموع تلك الظروف يكون البيئة الاجتماعية.

ويمكن أن تقسم العوامل والظروف التي تتكون منها البيئة الاجتماعية إلى ثلاث جوانب هي: العوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية والعوامل السياسية ويضاف إلى هذه العوامل المحيط الاجتماعي المباشر وهو محيط الأسرة والعائلة الصغيرة والتي يمكن حصرها في الآتي:

### التفكك الأسري:

الأسرة الطبيعية هي وحدة اجتماعية مصغرة<sup>(٢١)</sup> من المجتمع، تقوم على أساس رابطة شرعية وقانونية بين طرفين أو أكثر من أطراف المجتمع، بحيث يؤدي كل طرف دوراً وظيفياً واجتماعياً محدداً نظاماً وعرفاً، وتسهم الأسرة في ضمان صحة الأطفال الجسمية والعقلية، كما تسهم في تربية دينية وخلقية سليمة من خلال الإشراف التربوي الصحيح، بالإضافة إلى إيجاد الفهم الصحيح للمشكلات بفضل علاقاتها الخاصة مع غيرها من نظم وعلاقات اجتماعية<sup>(٢٢)</sup>.

فالأسرة هي الوسط الاجتماعي المفروض على الإنسان منذ ولادته وطفولته، لأنها أول وسط اجتماعي ينشأ فيه الطفل<sup>(٢٣)</sup>، وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع فيكون الفرد سوية إذا كانت أسرته سوية متماسكة يسودها الود والتفاهم بين الوالدين وتسودها القيم الخلقية والدينية التي يتشبع بها الطفل، فينشأ على خلق وقدرة في سلوكه وعلاقته مع والديه وإخوانه داخل الأسرة. وعلى العكس يكون الإنسان غير سوي إذا كانت الأسرة مفككة لأي سبب كان.

فالأسرة تؤدي دوراً مهماً من حيث كونها البيئة التي يتلقى فيها الطفل خبراته الأولى وتربيته وتوجيهه، والدور الوظيفي للأسرة له تأثير بالغ في حياة أفرادها وسلوكهم وتفكيرهم واتجاهاتهم، فالطريقة التي تنظم بها الأسرة أسلوب الحماية والرعاية والتعليم لأفرادها، وطريقتها في الوفاء بحاجات أعضائها الجسدية والفكرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة العلاقات السائدة وخصائصها، وأسلوب رعاية الوالدين

وسلوكهما مع الطفل، كلها عوامل تعمل على تعزيز وتدعيم النمو الجسدي والعقلي والانفعالي والاجتماعي لأفرادها. ولهذا تعد الأسرة من أهم الجماعات الأولية التي تعالجها بحوث الجريمة، فأى خلل أو اضطراب يصيب الأسرة ويعيقها عن أداء رسالتها في تربية الأطفال على الوجه الأكمل، يؤدي غالباً إلى حالات من الانحراف والإجرام<sup>(٢٧)</sup>، كذلك يؤثر مسكن الأسرة وما يحيط به وكيفية تأثير قضاء وقت الفراغ على السلوك الإجرامي<sup>(٢٨)</sup> للفرد في مطلع حياته. ففي هذا المكان<sup>(٢٩)</sup> يبدأ بناء شخصية الطفل أو "الأنا العليا" من النفس البشرية، التي تحتوي على المبادئ السامية والقيم الدينية والخلقية والاجتماعية، وغياب دور الأب في تكوين ملكات الجانب العاطفي لدى الطفل لها دور حاسم في اتجاه الشخص نحو مخالفة السلوك القويم وحدوث الانحراف. وقد يرى الابن أباه يمارس سلوكاً عنيفاً أو شجاراً دائماً أو اعتداء متواصلاً من أحد الأبوين على الآخر، وهي صور من القسوة تغلف حياة الأسرة، فينشأ الطفل مشبعاً بهذا الشعور، ويكتسب سلوكاً إجرامياً عن طريق التقليد. كما يؤدي غياب الأب عن أسرته إلى غياب الحد الأدنى من النزعة الاجتماعية والتهديب الضروري لحسن التأقلم مع المجتمع، كما يؤدي إصراف الأبوين في الحنان والتدليل الزائد للطفل أو القسوة والحرمان من مطالبه الضرورية إلى سلوك الفرد سلوكاً إجرامياً. وهناك أشكال عديدة في الأسرة تؤدي لانتشار الانحراف. كالطلاق أو الهجرة أو المشاجرات الدائمة التي تفقد الصغار شعورهم بالأمن أو عوامل الثقة والطمأنينة فينزعمون إلى الهرب من المدرسة أو المنزل كنتيجة لهذا القلق أو سعياً وراء إشباع حاجتهم التي لم تشبع.

#### العوامل الاقتصادية :

العوامل الاقتصادية ليست قاصرة في تأثيرها على الكبار البالغين، وإنما هي تؤثر أيضاً على الأطفال الصغار تأثيراً مباشراً، من حيث الإشباع الحرمان، أو الإهمال والرعاية، أو الشعور بالأمن وفقدانه، ومن ناحية أخرى نتيجة للسمات الشخصية التي نمت عند الوالدين، وتمثلها أبنائهما الصغار فالكبار هم القدوة والمثل الأعلى لهم.

وعلى ذلك فالنظام الاقتصادي بوجه عام يلعب دوراً كبيراً في تحديد نمط الشخصية، وهو في بعض الحالات ذو دلالة حاسمة، وبالرغم من أن الدراسات التي أجريت على علاقة الظروف الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث لم تصل إلى نتائج حاسمة، إلا أن الملاحظات المطردة تؤكد أن جانباً كبيراً من الأحداث المنحرفين يجدون مجالات التفريخ في المناطق المتخلفة التي يعيش سكانها في ظروف اقتصادية غير ملائمة، ومع غيره من العوامل الأخرى في أحداث الانحراف ولهذا لا يمكن إغفال هذا العامل كمقوم أساسي من المقومات البيئية الاجتماعية في الانحراف، فالفقراء أن كان تأثيره في الانحراف بصورة مباشرة، لا يظهر إلا بوجود انهيار سابق أو لاحق في المقومات الأخلاقية العامة، إلا أنه يعتبر العامل المساعد في ظهور الانحراف مع كثير من العوامل الأخرى ومعنى هذا أن غياب هذا العامل يمكن أن يحجب الانحراف عن الظهور إذا ما أمكن علاج العوامل الأخرى أو التخفيف من حدتها<sup>(٣٠)</sup>.

#### د- عوامل مرتبطة بالمدرسة:

تعتبر المدرسة الحلقة الوسيطة بين مجتمع الأسرة الضيق ومجتمع الحياة الواسع، ففي الأسرة يتعامل الحدث مع أفراد قلائل، وعندما تستقبل المدرسة هذا الناشئ، فإنه يواجه مجتمعاً جديداً، يتميز عن مجتمع الأسرة بكبر حجمه، وغرابة تكوينه فهو يضم أفراداً لا يشاركون حياته الأسرية، ولا يتعاملون معه بالأسلوب الذي ألفه، فتواجهه قيود جديدة، ولا بد أن يواجه الناشئ الصغير قسماً من عدم التكيف في بداية عهده بمجتمع المدرسة، فإذا ما تلقفته الأيدي الواعية من المربين والأخصائيين الاجتماعيين، فإنه سرعان ما يجتاز هذه الحواجز ويتكيف للجو المدرسي وللنظم المدرسية، وتصبح المدرس مجتمعاً يرتبط باهتمامات لا تقل في قوتها عن اهتماماته الأسرية، وتتميز عملية إعداد الصغار للتكيف مع المدرسة بأنها أشق العمليات الاجتماعية وأهمها في الوقت ذاته، فهي تحتاج إلى دراسة عميقة لكل طفل على حدة للجو المدرسي الذي يحيط به، والتعرف على الحاجات الفعلية له، ومتابعة الآثار العميقة في سلوكه وتصرفاته للوقوف على المعوقات التي صادفته في مجال الأسرة ودرجة عمقها في حياته، فالطفل يصل إلى المدرسة، وهو محمل بشحنات انفعالية خاصة تعوق من سيره المدرسي، فإذا لم يجد التوجيه والرعاية الكافية من جهة وإذا اصطدم بأوامر والتزامات قاسية من جهة أخرى، فقد ينحرف عن النظام المدرسي، ويظهر ذلك في صورة أو أكثر مما يلي:

(الهروب من المدرسة، الغياب المطرد أو التأخر عن المواعيد الدراسية، التخلف الدراسي، الانحراف داخل البيئة المدرسية).

ومعنى هذا أن المدرسة قد تشكل عاملاً من العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث.

#### هـ- عوامل مرتبطة بوسائل الإعلام:

لا زالت السينما والتلفزيون والصحافة والكتب والراديو وأفلام الفيديو، من وسائل التسلية والترفيه عند الأحداث الصغار، أكثر منها وسائل للثقافة والتربية الأخلاقية والاجتماعية، وقد اختلف الرأي حول تلك الوسائل فيما يتعلق بمدى علاقتها بانحراف الصغار إذا لم تكن مركزة على أسس سليمة في طريقة ما تعرض أو في مضمون المادة المعروضة، غير أن علماء النفس والاجتماع قد انتبهوا لها أخيراً وتوصلوا إلى أهميتها في التأثير على نفوس الصغار، سواء من الناحية الوقائية أو العلاجية، حتى أن كثيراً من الدول قد أخذت في توجيه هذه الوسائل توجيهاً قانونياً وثقافياً، مع الرقابة التامة، لكي يتفادى المجتمع مضارها على النشء، وحتى تستغل أحسن استغلال ممكن لفائدة الصغار أو الكبار.

#### و- عوامل متصلة بالتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة:

كثيراً ما نجد في الأسرة الواحدة أنماطاً متعددة من الثقافة وكل فرد في الأسرة يتلقى عن والديه عادات وتقاليد وقيم معايير، قد تختلف عما يتلقاه خارج الأسرة، هذا فضلاً عن قيم الآباء ومعاييرهم الخاصة بالحياة في الماضي، والتي يلاحظها الأبناء في سلوك آبائهم وتفكيرهم، ثم يجدون عكسها تماماً في المجالات الأخرى من حياتهم أو حين يلاحظ الصغار آبائهم متناقضين يعتقدون شيئاً ويفعلون شيئاً آخر تضطربهم إليه ظروف حياتهم الجارية.

والصغير في الأسرة حائرين هذه القيم والمعايير المتناقضة قد يقع في الخطأ أو السلوك الشاذ، في نظر أحد شقي الصراع من القيم المتعارضة، فيلقي التآنيب أو التحقير أو العقاب، وهنا قد يشعر بالظلم، والقلق، وعدم الشعور بالأمن، ومن ثم السخط وسوء العلاقة بينه وبين أسرته، فيبغض الحياة في المنزل ويعمل على الفرار منها واللجوء إلى الشارع، ويعبر عن نفسه بشتى الطرق المنحرفة لخفض توتره وقلقه.

#### التغيرات الحضارية والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع:

"إن السلوك سواء منه العادي أو المنحرف الذي يندرج تحته الجناح هو نتيجة علاقات متبادلة ديناميكية مستمرة بين الفرد بكل صفاته الجسمانية والنفسية والاجتماعية والوسط الذي عاش فيه وتعرض له طيلة حياته أو أن الباحث في محاولته لأن ينفذ إلى أسرار السلوك الإنساني يحاول أن يصل إلى مجموعة من المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تلعب دوراً ذا مغزى في نشأة السلوك المختلف عن المثل الثقافية الثابتة وعند العلاج يحاول الباحث الاجتماعي أو المعالج أن يخفف من الألام أو يعدل من الظروف المحيطة بالحالة ويسبب النقص الخطير في المعلومات والأساليب قل تأثير هذه الإجراءات اللطيفة التي تهدف إلى إعادة الفرد إلى حسن التكيف فأصبحت غير مجدية وفاشلة.

ومهما كان الهدف الذي يسعى إليه المعالج نبيلاً فإن علاجه ليس حلاً لمشاكل الجناح أو الجريمة. فإن مشاكل سوء التكيف ذات جذور عميقة في بناء المجتمع ووظيفته بحيث لا يمكن التعامل معها بالأساليب العلاجية المستخدمة كما أننا عند البحث عن الأسباب ذات المغزى في حياة الفرد لا نصل في بحثنا إلا



للقشرة الخارجية لاضطرابات أخرى عميقة وأن المجتمع لا تتأثر فيه معدلات خرق القانون وما يصاحبها من فوضى باستخدام الأساليب العلاجية، وأن وظيفة المعالج ليس التتبع للأسباب الأساسية العريضة للسلوك المضاد للمجتمع ولكن وظيفته الحقيقية هي علاج النتائج المترتبة على ذلك<sup>(٢١)</sup>.

إن العوامل الدافعة للجناح وهي توجد بصفة عميقة في الثقافة تتطلب أن يبحث الإنسان بعمق أكثر ويتحكم تحكماً أكبر وأن المجتمع على ما يبدو سوف يستمر في خلق المجرمين وتدخل جميع القرائن في الواقع على أن إعدادهم وعنفهم سوف يستمر ويتزايد.

وإن الجناح هو نتيجة لتعقد الثقافة الحديثة ومقدرة الإنسان المحدودة على التكيف وعوامل النقص البنائية والوظيفية لديه تحد من قدرته على مواجهة تعقد الثقافة والتكيف معاً. صحيح أنه في بعض الحالات قد يتمكن قليل من البشر من مواءمة أنفسهم بدرجة كافية لمستوى حضاري أرفع إلا أن تنظيم المجتمع يزداد تعقيداً مما يضطر نسبة كبيرة من السكان أن ينهزموا في صراعهم ولا يستطيعون أن يحافظوا على التكامل الشخصي والتكيف الاجتماعي ويبدل البشر محاولات غير مجدية ليجتازوا حدود التكيف فينهزم من هو غير متزن ومن هو شديد الحساسية بسرعة في ذلك الصراع ويعبرون عن فشلهم بإعراض متنوعة مثل الأمراض العصبية والانتحار والجنون وإدمان الخمر وخرق القانون.

وعندما يزيد تعقد الحضارة بدرجة أكبر فإن البعض الآخر يترنح ويسقط وأن المدنية تتطلب تطبيقاً كثيفاً للفرد

حتى يستطيع أن يواجه المتطلبات المتعددة وكلما زاد التعقيد كلما تحطم الفرد تحت وطأة الضغوط المكثفة.

إن المتطلبات الطبيعية تزيد من مقدرة الفرد الطبيعية عن التكيف ويأتي الإنسان إلى مرحلة يعد فيها الشذوذ حسب المثل السائدة للتكيف الصحيح أمراً عادياً.

وإن مشاكل التكيف التي تنتج عن تعقد التراث الاجتماعي تزداد خطراً نتيجة للسرعة التي يسير بها التغير الاجتماعي المعاصر وإن التغير في الأفكار والاتجاهات والسلوك في أمريكا القرن العشرين يقترب كثيراً من الثورة وأن التغير في القيم وأساليب المعيشة نتيجة لمراحل التصنيع والتحضر قد سارت بسرعة نتيجة الحروب الحديثة المدمرة وكانت النتيجة أن فقدت الثقافة استقرارها وأصبح الإنسان أقل استعداداً وأقل خلقاً وزادت مشاكل التكيف بزيادة الحركة الحديثة المعاصرة فهناك تحركات سريعة ومستمرة في الأفاق والعمل والرفاق والطبقة الاجتماعية مما حرم الفرد من التجانس والأمان فقدت جذوره وولاءاته وقيمه.

وإن المراهق اليوم ينتبه ليجد عالماً يختلف عن عالم طفولته ويكتشف أنه لم يعد الإعداد الجيد لهذا العالم وفي شبابه يواجه عالم لا يعرفه ولا يمكنه أن يفهمه فيشعر بأنه منبوذ وأن البناء الاجتماعي يطحنه دون رحمه وأن الإنسان لا يشعر باختلافه عما حوله وكأنه خرج من الكهف كل ذلك كان نتيجة التقدم السريع الذي يحطم البشر الضعفاء ويزيد من قوة الآلة وإذا كان صحيحاً ما يقال إن الإنسان يدرب اليوم على التكيف بطريقة شاملة فإنه يكتسب هذه المرونة على حساب ما يخسره من الاستقرار والقوة وأن

أنماط المؤسسات الثقافية المختلفة تتحرك بسرعة كبيرة وبمعدلات مختلفة وفي اتجاهات مختلفة تتحرك من اتجاهات واحدة إلى اتجاهات غير متجانسة ومنقسمة ويستعمل علماء الاجتماع أحياناً الاصطلاح الخاص (بالبروفسور أوجبرن التخلّف الثقافي) ويعبر بذلك في اتجاه الثقافة في بعض أجزائها وبخاصة الجزء المادي إلى أن تتقدم تاركة خلفها الأقسام الأخرى (الأقسام غير المادية) وهذا المفهوم مفيد في نواحي عديدة إلا أن عدم تكيف الإنسان يعكس موقفاً ثقافياً أكثر تعقيداً إذ أن النزعات والأنماط الثقافية في اختلافاتها النوعية لا يمكن أن نتوقع منها أن تتحرك في خطوط واحدة. وأن القيم والأسس الريفية لا تتغير بنفس سرعة النمو الاقتصادي والسياسي كما أن الثبات النسبي للمثل غير المادية يعد ذات قيمة في تحديد وتوجيه التغير المادي. وأن الاتجاهات والنزعات تنشأ بسرعات مختلفة في الثقافة وكثيراً منها يسير بسرعة في عالمنا المعاصر.

وتنشأ المشكلات نتيجة لاختلاف معدل السرعة ومن المفروض أن يكون هناك بعض التوافق بين النزعات الثقافية وهذا ما لا يحدث.

وإن فكرة أن النزعات الثقافية تتقدم بسرعة عن غيرها هي لسوء الحظ نوعاً من التبسيط الزائد لحقائق التغير الاجتماعي إذ أن الأنماط والنزعات والمؤسسات في المجتمع تتحرك في اتجاهات مختلفة مما ينتج عدم التوافق داخل هذه المؤسسات نفسها وبينها وبين بعضها فيشعر الإنسان بالإحباط في محاولاته وتكيف نفسه مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة وما يصاحبها من أنشطة اجتماعية ومتطلبات.

وبذلك يصبح التكيف معها مستحيلاً وأن التكامل ربما يتحقق إذا ضيقنا وحددنا المناطق الثقافية التي يستجيب لها الفرد بأن يحاول الشخص أن يكيف نفسه مع مجموعة محددة من القيم الدينية أو المعايير الأسرية الضيقة.

وهو إذ فعل ذلك فإن قدرته على التكيف أو إقامة علاقات اجتماعية مع غيره تكون أمراً مشكوكاً فيه.

وإن الشخص العادل المتكيف اجتماعياً يكون من ناحية أخرى منفصلاً عن المجتمع وغير متكيف معه، وعدم التكامل هذا لدى الأفراد يعبر عن نفسه في أشكال الجناح والجريمة وغيرها من أنماط السلوك السيئة.

إن صراعات الثقافة تعبر عن نفسها في صورة صراعات شخصية والحل الوحيد والأساسي لهذه المعضلة يتطلب مجهودات موسعة لتبسيط وتجانس الثقافة وإذا نجح هذا الحل فإن هذه نفسها سوف لا تكون متوافقة مع الرغبات والأهداف السائدة التي يسعى الإنسان المعاصر إلى تحقيقها وبهذا فإن الإنسان المعاصر يتحمل مستويات مختلفة من القلق والانحلال الخلقي حتى يستطيع أن يستمتع بثمار الثقافة المعقدة المتطورة المادية.

لقد فقدت أساليب الضبط الاجتماعي قدرتها وفعاليتها على الأفراد ولم يعد لهم أثر فعال على تنظيم سلوكهم وهذا ينطبق دون شك على القوانين التي توجه إلى رفاة وتضامن وحماية المجتمع ككل.

أن الجناح يمثل إلى أي مدى وصل الضعف في المعايير القانونية والأخلاقية والتقليدية فأصبحت عتوباتها غير مجدية

ومن الصعب أن نفهم كيف لا يقابل الخرق المستمر للقانون بإحياء وتجديد لأنماط التحكم الاجتماعي المختلفة. وتنتقل المسؤولية، مسئولية هذا الضبط الاجتماعي أكثر فأكثر إلى الدولة وإلى المحاكم الإقليمية للسلوك.

إن الفرد الذي يواجه بالعديد من الأشياء المتناقضة لا يستطيع أن يسعى إلى التكامل وقد يعبر عن إحتقاره لكل هذه الأشياء جميعاً، إذا لم يجد وازعاً داخلياً في نفسه وكانت تنقصه السلطة الأسرية الصادقة وفي غياب مثل هذه السلطة وغياب سيطرة المجتمع ينشأ جيل من أشباه السيكيوياتيين تعوزهم العاطفة والإرادة والخلق وتميل الأسرة إلى هذا الاتجاه الفوضوي إذا أن الآباء الذين يعانون دائماً من الارتباك وعدم التكامل ينقلون هذه الأمراض إلى أبنائهم وبعض المتطرفين منهم ممن ينقلون إلى أبنائهم التهرب من السلطة وروح التخلص من الضغط ومع عدم كفاية أساليب الضبط الاجتماعي فقد نشأت أيضاً نزعة عارمة لمقاومة السلطة وهذه هي بذور الفوضى التقليدية كجزء من التراث الأمريكي السياسي.

والتركيز الخاطئ على الفردية والحرية الشخصية التي تصبح بسهولة مبرراً للتدهور الاجتماعي وأن كانوا أساساً مصدر القوة للفرد والمجتمع، إذ أنها ليست حرية فوضوية غير مقيدة ولكنها حرية منظمة تتحدد فيها حقوق الفرد بناءً على واجباته ومسئوليته تجاه مواطنيه في المجتمع، إن هذه القيود والمسئوليات يجب أن تنمو كلما زاد التعقيد والتغير في المجتمع وتجاهلنا لهذه الحقائق البسيطة يؤدي إلى مزيد من الصراعات الجماعية والفردية وإلى حرب الجناح وأنانيته الموجهة إلى الدولة والقانون وإلى العصابات الأخرى التي تعتدي على الفرد وممتلكات الآخرين.

أن طفل اليوم ينشأ دون ولاء أو قيم وينقصه دفتى العلاقات الذي نلمسه فى المجتمعات الريفية فلا يعرف جيرانه ولا يكثرث بحقوقهم ولا مصالحهم<sup>(٢٢)</sup>.

إن الأنانية والاهتمام بمصالح الفرد الشخصية فقط هي القوة الدافعة المعاصرة للسلوك المناهض للمجتمع الذي يميز الجناح فليس لديه قانون يمنعه ويضبط سلوكه وقيمه تمتاز بالمرونة لدرجة كبيرة تتيح له أن يبرر كل ما يقوم به من سلوك ومحاربة هذه القوى فنحن بحاجة إلى نظام للمضوابط متكامل وصارم يبدأ من الأسرة وبهذا وحده نستطيع أن نتجنب الاتجاه المستمر لمخالفة القانون، ولكن كيف يمكن أن تقوم هذه المعايير وتنمو وتنتقل.

إن سوء التنظيم الاجتماعي ينتج من عدم الاستقرار الثقافي والتغير الاجتماعي السريع والحراك والصراع بين الأنماط الاجتماعية وغياب نظام للضبط المؤثر ولا يكون علاج هذه الحالات باستخدام الوسائل اللطيفة التي نوجهها إلى هؤلاء المنحرفين ولا بد من بعض الإجراءات التي تتضمن التخطيط الكفاء والتنظيم الذي يهدف إلى تطوير التنظيم الاجتماعي ولكن الإنسان لم يتعلم حتى الآن الطرق التي يستطيع أن يستخدمها بنجاح لتحقيق هذا الضبط وبدلاً من أن يسعى الإنسان لهذا التخطيط فإنه يبذل محاولات ساذجة ليعرض بها عن سوء التنظيم الثقافي وانعدام الضبط الاجتماعي بزيادة الاعتماد على القانون كوسيلة للعلاج وهذا الاعتماد على القانون يبدو أنه أمر لا يخلو من الواقعية.

ويتضح في هذا الجانب أثر التغيرات المجتمعية من تولد الصراعات المصاحبة لهذه المتغيرات حيث يترك هذا التغير آثاره في الجوانب المعنوية بالذات حيث يجد الفرد نفسه في صراع فيما بين القديم والجديد بين ما هو جبل عليه في الجماعات المرجعية من معايير تقليدية وقيم يتمسك بها وبين الجديد الغريب.

ودائماً يميل الناس لكل ما هو قديم اعتادوا عليه ويتخوفون من كل ما هو جديد ذلك أنه يصطحب القديم مشاعر الأمن والطمأنينة أما الجديد فهو غامض مجهول غير مستقر مثير في النفوس والتوتر والقلق.

ونتيجة هذا يقع بعض من الناس فريسة الصراع بين القديم والجديد وبالتالي ضحية للانحراف وسوء التوافق في شتى صوره وأشكاله.

وإذا كان الكبار يتعرضون لها الصراع فما بالنا والأطفال الصغار الذين يشعرون بالحيرة نتيجة تناقض القيم والمعايير المختلفة.

والتناقض بين قيم الآباء وقيم الجيل الذي ينتمون إليه وبين معايير الآباء والمعلمين وبين أسلوب حياة المنزل والمدرسة والمجتمع الخارجي بمظاهره الحضارية وبين تناقض القيم الخاصة بالتنشئة الاجتماعية في الأسرة وبين القيم السائدة في مدرسته وبين أقرانه، ونتيجة هذه القيم المتناقضة يتعرض الطفل للتأنيب أو العقاب ويشعر بالقلق وسوء العلاقة بينه وبين أسرته فيكره حياة البيت ويعمل على الهروب منه والالتجاء إلى الشارع ويبدأ يعبر عن نفسه بشتى الطرق المنحرفة ليخفف من قلقه وتوتره.

ويتضح الصراع أيضاً نتيجة لتفاوت المستويات الاجتماعية لكل طبقة من طبقات المجتمع حيث أن لكل منها قيمها الثقافية وإمكانياتها المادية ومعاييرها الأخلاقية وخروج الفرد عن هذه القيم يعتبر سلوكاً غير مرغوب فيه فهناك بعض التقاليد ذات الصلة بالجريمة وضارة بتنشئة الأحداث ومن أهمها الأخذ بالثأر والانتقام للعرض والحساسية المبالغ فيها بالنسبة لمفهوم الكرامة.

فإن الأم قد ترضع طفلها وتنشئه على الأخذ بثأر أبيه وهي عالمة بأنها قد تفقده هو الآخر فما يكاد يصلب عوده حتى يكون الثأر أو ما يأتيه ثم ينتهي إلى السجن أو المشنقة ومن قوة الثأر أنه لا يسقط بالزمن ولا تمحوه السنوات الطويلة وقد يتربص صاحب الثأر بغريمه سنوات طوال ويظل مستحكماً بين فريقين يتبادلان القتل حتى لا يكاد يبقى فيهم شاب أو رجل وهذه عادة مازالت سائدة بصورة خاصة في صعيد مصر.

وبالإضافة إلى ما تفرسه التنشئة الاجتماعية من معايير أسرية ربما قد تختلف على حد المثال السابق مع المبادئ الدينية أولاً والمعايير المجتمعية ثانياً، فإننا نجد وكما أوضحت وأشارت معظم الأبحاث العلمية سواء في مصر أو الخارج أثر التقدم المجتمعي والتغيرات الحضارية كالتصنيع خاصة التصنيع السريع غير المدرج يمشي في ركابها ظاهرة الجريمة وجناح الأحداث وتشردهم خاصة الجرائم المادية بهدف الكسب المالي مثل السرقة والتزوير والتزييف والاختلاس والرشوة على عكس ما هو منتشر في الريف من جرائم انتقامية بهدف الإيذاء والاعتداء والانتقام دون مبالاة بكسب أو مال مثل القتل والضرب المفضي إلى الموت أو عاهة الحريق والإتلاف والتسمم والتهديد... إلخ.



وكذلك ينتشر في البيئات المصنعة ذات الإسكان الحضري جرائم الفسق وهتك العرض على عكس ما هو في الريف الذي يصبية من هذه الجرائم وذلك لزيادة وسائل الترويح التجاري المنحرف وضعف الوازع الديني في المدينة المصنعة عن القرية.

ويرجع زيادة الجرائم الانتقامية في الريف إلى انتشار تقاليد الثأر والعرض والحساسية المسرفة في فهم الكرامة الشخصية التي أوجدها كسلوب للتنشئة الاجتماعية الأسرية التي ينطبع بها الأطفال داخل المنزل كما هو الحال في مصر مثلاً وكذلك الدور الذي تلعبه الأرض في حياة أهل الريف من ارتباط عاطفي بها وما يلحق بالأرض من مواشي وأدوات زراعية فهي مصدر الرزق الرئيسي في الريف ومن هنا كان أي اعتداء أو نزاع على الأرض وما يلحق بها مدعاة إلى الإقدام على ارتكاب الجرائم ونشوب المعارك التي تتجاوز المعقول فيما بين الفلاحين البالغين وبالتالي تأثر الصغار بهذه الجرائم إما عن طريق التقمص وأحياناً التدريب المباشر.

وهناك أيضاً بعض الانعكاسات السلبية والمؤدية للانحراف المتولدة من وسيلة التفاهم والتعبير فاللغة قد يحدث بسببها نوعاً من الانحراف حينما تتباين اللغة واللهجة داخل المجتمع الواحد فهذا الطفل الذي نشأ في الريف فهو قد تعلم لغة وأسلوب للتعبير يختلف عن أسلوب وتعبير الآخرين في بيئات أخرى.

فإذا انتقل هذا الطفل إلى هذه البيئات يجد نفسه في صراع بين ولائه لأسرته وبين أن يكون عضواً مقبولاً في الجماعات التي يعيش فيها خارج الأسرة وهذا قد يعرضه للقلق والاضطراب ويؤدي

به للانطواء أو قد يؤدي به إلى ممارسة أنماط من السلوك الشاذ كنوع من التخفيف من الصراع المصاحب لهذه التغيرات المجتمعية.

أيضاً هناك صراعاً نفسياً متأتياً من خلال تناقض المعايير والقيم الأخلاقية فبعض الأطفال الذي تصدر منهم بعض أنماط السلوك الشاذ استناداً إلى أنماط أسرهم التي ينتمون إليها أنها تمثل قيماً أسرية ولا يعتبرون هذه الأنماط السلوكية من وجهة نظرهم أنها خارجة عن القيم والمعايير الخلقية كالطفل الذي يدفعه والده في تجارة المخدرات ويجد الطفل في هذا صراعاً بين إرضاء والده وبين تجريم المجتمع لهذا السلوك باعتباره خروجاً عن الأخلاق.

وهذه صور لبعض من الجوانب التي توجد صراعاً يعاني منه الطفل وتؤدي به إلى الاضطراب والقلق وتنقله إلى السلوك المنحرف المنافس للقيم والمعايير المجتمعية والأخلاقية والدينية نتيجة الصراع والتناقض المترتب على التغيرات المجتمعية<sup>(٣٣)</sup>.

"ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الذين يسقطون في هذا الصراع وفي تيار الحضارة الجارف هم فقط المجانين وضعاف العقول والجهلاء والأغبياء أن مواهبهم العقلية والجسمية أقل نسبياً من مواهب غيرهم فيه كذلك كثير من الأفراد ذوي المواهب الخارقة والمجرمين والعاملين على حين قد ينجح فيه بعض المجانين والجهلاء والأغبياء لأن مثل هذا التطور السريع من شأنه أن يزيد من الدور الذي يلعبه كل من الحظ والصدفة في الحياة الاجتماعية.

ولكن ثمة وجهاً آخر لهذا الموضوع يهمنى كمصريين أي كأناس يعيشون في جماعة تسير على عادات وتقاليد شرقية متأصلة وقديمة فيها وفي نفس الوقت فتحت أبوابها لتيارات

الحضارة والثقافة الغربيتين وذلك أنه نتج عن ذلك التأثير بـكلتا الثقافتين الشرقية والغربية أن تطورت النظم والأفكار الاجتماعية في مصر ولكن بشكل متفاوت مما أدى إلى وجود هوات اجتماعية عميقة وبالتالي إلى حدوث ظواهر اجتماعية إجرامية نتيجة لعدم التناسق بين التطور الذي أصاب النظم والأفكار المختلفة.

فانطلاق المرأة إلى المجتمع الخارجي على سبيل المثال خروج المرأة إلى العمل وما يترتب على ذلك من مسئوليات وتبعات تأخذ جانباً من الوقت كان مفروضاً تحديده للمنزل ولأفراد الأسرة هذا بالإضافة لإحساس المرأة بشخصية ندية بالزوج كل هذا له انعكاساته على الجو الأسري خاصة إذا لم يكن هناك تغير في مفاهيم الزوج بالدور الذي تقوم به المرأة والمسئوليات والتبعات الملقاة عليها قد يؤدي إلى شبكة من العلاقات السيئة فيما بين الزوج وزوجته بما يؤدي بدوره إلى انعكاس سئ على الأطفال بالمنزل قد يلجأهم إلى المجتمع الخارجي بعيداً عن الاضطرابات والقلق الذي يجده في الأسرة<sup>(٢٤)</sup>.

كل هذا يلجأهم إلى الانخراط في الجماعات الخارجية المنحرفة ويؤدي بهم إلى القيام بسلوك غير اجتماعي ومنا في للقيم والتقاليد المجتمعية السائدة وهذا يتطلب تطور في العقلية وتغيير المفاهيم والأفكار بما يتمشى والنظم المختلفة حيث يحدث نوعاً من التوازن المجتمعي "والمدخل المتبع يجب أن نعمل معهم وأن نكرس خبراتنا الطويلة في العمل معهم ويجب أن نقوم بالمقابلات مع الأحداث في الشوارع ليس للقبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة أو مكاتب البوليس ولكن لنتناقش مع جماعات الصغار ومع آبائهم.

ويتضح من هذا أن "مشكلة انحراف الأحداث لا تنحصر إلا في قلة الجهود المبذولة تجاه تصحيح ثقافة المنحرف نفسه<sup>(٣٥)</sup>."

#### رابعاً: الجريمة وتأثيرها على المجتمع والفرد.

الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، تتصل بالبناء الاجتماعي وحياة الناس<sup>(٣٦)</sup>. ولها أضرار جسيمة، وتكاليف باهظة، وأثار تنعكس على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية الإنسان. فالجريمة تسبب خسائر في الأرواح والممتلكات والأموال، وتعيق حركة الإنسان، وتبعث الخوف والقلق في النفوس، وتؤثر في الثقة برجل الأمن، ومن ثم تؤثر في الثقة العامة بالدولة وسيادتها، فيتزعزع الاستقرار الاجتماعي، وفوق ذلك كله تأخذ الجريمة كثيراً من إمكانات الدولة المادية والبشرية التي تسخرها لمواجهتها.

فالجريمة - بهذا الحجم من الأضرار التي تلحقها بأفراد المجتمع كافة دون تمييز في الحاضر والمستقبل - لا ينبغي النظر إليها من زاوية القانون الجنائي فحسب، بل ينبغي النظر إليها من زوايا أخرى، تبحث في أسبابها، وتحلل أبعادها، وتعالج جذورها، وتعني بنتائجها وآثارها.

ومع ذلك كله، نجد المجتمع بمختلف شرائحه يقف بعيداً عن الحدث الإجرامي على الرغم مما يلحق به من أضرار جراء الجريمة، وحينئذ سيشعر بالعزلة التي وجد نفسه فيها، وسيفرض نظام العدالة الجنائية Criminal Justice System عليه مسئوليات تفوق طاقته.

تعكس إحصاءات الجرائم المسجلة على المستوى الدولي جانباً من الآثار الناجمة عن أضرار الجريمة، ففي إحصاءات عام ٢٠٠٠ - على سبيل المثال - يلحظ أن هناك ١٨٠٠٠٠ جريمة قتل متعمد سجلت في ٦٢ دولة، بينما يبلغ إجمالي الجرائم المبلغ عنها في تلك الدولة ٣.٦٩ مليون جريمة، بمعدل يتراوح بين ٤٥ و ١١٢ لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان.

وفي دراسة إحصائية مقارنة، أعدها "تافارس وباركلي" Tavares & Barclay عام ٢٠٠٢، ما يشير إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الجرائم المبلغ عنها للشرطة خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وكندا، وجنوب أفريقيا. ومن أبرز معالم ارتفاع معدلات الجريمة في تلك الدراسة القائمة على الإحصاءات الرسمية لمعظم دول العالم نذكر ما يلي:

- ارتفاع جرائم العنف في دول المجلس الأوروبي بنسبة ١٤٪ في المتوسط، بينما بلغت في فرنسا، وإسبانيا، وهولندا، والبرتغال، وإيطاليا ٣٦٪، ٣٨٪، ٣٥٪، ٢٨٪، ١٧٪ على التوالي.
- ارتفاع جرائم السرقات في بريطانيا بنسبة ٣١٪.
- ارتفاع إجمالي الجرائم في النمسا، وفرنسا، وفنلندا، والبرتغال، وبلجيكا، بنسبة ١٥٪، ٦٠٪، ٤٪، ١٧٪، ٩٪ على التوالي.
- ارتفاع جرائم العنف في اليابان، وبولندا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وقبرص بنسبة ٧٢٪، ٤٩٪، ٣٦٪، ٢٣٪، ٣٧٪ على التوالي.
- بلغ عدد جرائم القتل المسجلة لدى الشرطة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وجنوب إفريقيا، واليابان،

وفرنسا خلال عام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ (١٥٥١٧، ٣١٨٨٧، ٢١٦٨٣، ١٣٩١، ١٠٥١) على التوالي.

وإذا قارنا جرائم القتل العمد المسجلة في بعض المدن الكبرى، نلاحظ ارتفاعاً مضطرباً في معدلات الجريمة مقابل السكان، على النحو الموضح في الجدول التالي<sup>(٣٧)</sup>:

جدول رقم (٢) مقارنة معدل جرائم القتل العمد في عواصم بعض الدول الكبرى في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

المدن/الأعوام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
لندن	١,٨٥	٢,٥١	٢,٠٩	٢,٤٧	٢,٥٩
بروكسل	١,٧٩	٢,١١	٢,٣١	٢,٧١	٣,٦٠
باريس	٢,٩٦	٢,١٦	٢,٤٤	٢,٦٠	٤,١٠
روما	١,٢٤	١,٣٢	١,٢٥	١,١٠	١,٣٦
موسكو	١٧,٨٢	١٧,١٠	١٨,٦٤	١٨,٨٥	٣٠,١١
مدريد	٢,٨٦	٣,٢٤	٣,٢٦	٣,٣٠	٣,٤٧
طوكيو	١,٠٠	١,١٠	١,١٠	١,٢٤	١,٣١
برونوريا	٣٩,٤٠	٤٣,٠٠	٤٤,١٠	٤٧,٣٠	٥٩,٢٠

❖ المعدل = جريمة مقابل كل ألف نسمة من السكان

وعلى المستوى الدولي، فإن الإحصاءات الدورية والاستقصاءات التي تعدها الأمم المتحدة تكشف لنا أرقاماً غير مطمئنة عن معدلات التضرب من الجريمة وسط سكان المناطق الحضرية في العالم، إذا تجاوزت نسبة ضحايا الجريمة في بعض أنحاء العالم (٤٠٪) من حجم السكان، وفيما يلي بيان بما جاء في تلك الإحصاءات موزعة بحسب المناطق الجغرافية على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (٣) : نسب الضحايا من إجمالي السكان لبعض الجرائم المهمة مقارنة بسكان المناطق الحضرية في العالم خلال الأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩١ - ١٩٩٦ م

النطاق الحضرية نوع الجريمة	أمريكا الشمالية وأستراليا	أمريكا اللاتينية	أوروبا	آسيا	إفريقيا
الاعتداء	٩	١٢	١٤	٦	١١
الاغتصاب	٣٣	٤٢	٦٠	٢٥	٤٠
السرقات	١١	١٠	١٨	٣	٩
سرقات المنازل	٩	١٠	١٢	٦	١١

أما من حيث الأرقام والحقائق التي توفرها المسوحات الميدانية الدولية عن ضحايا الجريمة ICVS، فإنها لا تختلف عن الرأي القائل بأن هنالك ارتفاعاً عاماً في حجم التضار من الجريمة على المستوى الدولي، وبخاصة في الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن تلك الأرقام تشير أحياناً إلى تراجع في حجم التضار من جرائم القتل في بعض الدول المتقدمة، إلا أنها تشير إلى انتشار ظواهر إجرامية مستحدثة أكثر خطورة من جرائم القتل التقليدية، تتمثل في الخوف من جرائم الإرهاب، وجرائم التقنية العالية، وجرائم الإبادة الجماعية.

#### آثار الجريمة على الفرد والمجتمع:

على الرغم من أن عديداً من الدراسات التي تمت في مجال الجريمة تتحدث بصورة مقتضبة عن تكلفة الجريمة، إلا أن هذه الدراسات قد أخذت اتجاهات متباينة وغير محددة في حساب المكاسب والخسائر المادية، التي تندرج تحت الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ عن النشاط الإجرامي، وذلك لما تواجهه تلك الحسابات من عديد من المشكلات والصعوبات<sup>(٣٨)</sup>، وبخاصة ما تتحمله الدولة نتيجة ما يصيبها من خسائر مالية وتصدعات اجتماعية<sup>(٣٩)</sup>.

إن الجريمة تلحق كثيراً من الأضرار بكافة أفراد المجتمع دون تمييز، ولهذا تنقسم آثارها إلى آثار عاجلة وأخرى آجلة، وآثار مباشرة وأخرى غير مباشرة. فعند وقوع الجريمة يعيش الضحية تجربة قاسية، تنعكس بوضوح على حالته الصحية، ناهيك عن الإحساس بالخوف العام والأوهام التي قد تلازمه، وما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية واجتماعية، فالمجنى عليه قد يفقد القدرة والظروف الملائمة التي تمكنه من ممارسة دوره العادي في المجتمع أو الظهور بالمظهر الذي كان يتميز به قبل تضرره من الجريمة، فيما يعرف بخلل ما بعد ضغوط الإصابة Stress Disorder Post-traumatic، وعلى الرغم من صعوبة حصر وتقويم حجم الآثار والتكاليف الناجمة عن ضرر الجريمة، إلا أنه يمكن تقسيم تلك الآثار والتكاليف إلى بعدين: هما البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي النفسي.

#### الآثار الاقتصادية للجريمة:

تشكل الجريمة - في مختلف دول العالم - عبئاً اقتصادياً ضخماً، بالإضافة إلى الجوانب والأعباء المتعددة لتكلفتها على المستوى البشري، فهناك إجماع بين علماء الاجتماع وعلماء الإجرام على أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والظاهرة الإجرامية، كما يجمع علماء الاقتصاد على وجود آثار اقتصادية سلبية واضحة تحدثها الجريمة في المجتمع، بما تنفقه الدولة على أجهزة العدالة والضبط، وأجهزة الرعاية الاجتماعية للمذنبين، حيث تحتاج الدولة في سبيل ذلك إلى توفير الأموال اللازمة والأدوات والأجهزة والقوى البشرية المؤهلة للقيام بهذه الأدوار. ومن أبرز هذه التكاليف المادية ما يلي:



- ١- تكاليف إصلاح أو إعادة بناء الممتلكات التي لحقها ضرر مادي من جراء جرائم استهدفت البنيات التحتية للمجتمعات الحضرية، وأسباب الرفاهية، ودواليب الصناعة، والتجارة، وسلامة البيئة، وعلى ذلك يتأثر النمو الاقتصادي والدخل القومي في المجتمع نتيجة لانتشار الجريمة، وخاصة ما يتعلق منها بالجرائم الاقتصادية بوجه عام.
- ٢- تكلفة نفقات العلاج، وما يقابل تلك النفقات من خسائر يتكبدها الشخص العادي الذي هو في حاجة إلى خدمات طبية في ظروف عادية.
- ٣- نفقات الخدمات الأمنية التي تقدم بعد وقوع الجريمة، وخاصة أن الأفراد الذين يعملون في مختلف المجالات المتعلقة بمكافحة الجريمة والوقاية منها وتعقب المجرمين هم قوى عاملة سقطت من حساب القوة المنتجة.
- ٤- تكاليف مشاركة الضحية في إجراءات نظام العدالة الاجتماعية.
- ٥- قيمة الوقت المفقود بسبب انشغال الضحية ومن حوله بموضوع الجريمة.
- ٦- تكاليف العمليات الجراحية التي قد يحتاجها المجني عليه نتيجة إصابته أو فقد أحد أطرافه أو حواسه، وربما قد تؤدي إلى الموت وما يترتب عليه من نفقات ومراسم الدفن أو المأتم.

#### الآثار الاجتماعية والنفسية للجريمة:

- ١- لم يعد ضرر الجريمة قاصراً على أفراد أو فئات محدودة من المجتمع، فقد يصبح الخوف العام وعدم الأمان هما الضرر

الحقيقي الذي يعيشه المجتمع من جراء إرهاب الجريمة، التي على أثرها تتخذ الأجهزة الأمنية تدابير وقائية قد تكون مكبلة لحريات أفراد المجتمع، كما أن نقل الصور الحية للجرائم يترك آثاراً نفسية على الجمهور وخاصة الأطفال والنساء، وقد يؤثر المجرم وخاصة إذا ارتفعت مكانته بين أفراد أسرته، حيث يتخذونه شخصية قيادية، وقد يكون هذا الشخص المجرم بداية لانتهيار أسرة بأكملها<sup>(١٠)</sup>.

٢- ومن الآثار النفسية والاجتماعية للجريمة وقوع العداوة والبغضاء بين الناس، لما في ارتكاب الجرائم من اعتداءات، وهضم الحقوق، ووقوع المظالم، وبذلك يتفكك المجتمع ويصبح قابلاً للانتهيار.

٣- تفكك كيان أسرة المجرم - إن كان له أسرة - ، وتشرد أبنائه - إن كان له أبناء - ، ونبذهم في المجتمع<sup>(١١)</sup>، وشعور الضحية أو المجرم وأسرته بعد تنفيذ العقوبة بحالة من الاغتراب تؤدي إلى تعطله عن العمل، ونقص القوى الاجتماعية، ويضعف انتماءه للمجتمع، ويقل ولاؤه له، فالمغترب يعيش في دائرة مغلقة، ينظر إلى المجتمع بعين العداوة والحقد والكراهية، ويبدأ في ممارسة بعض الضغوط غير السوية على من يتعامل معهم، فيجد المجتمع بقوانينه وأعرافه Customs وتقاليده وآدابه السلوكية Manners يقف صارماً أمامه، فتزداد حدة الاغتراب عنده حتى تصل إلى درجة الحاجز الذي يفصل بين الفضيلة والرذيلة، مما يؤدي إلى غياب المعايير أو ضعفها واهتزازها، وإلى العزلة النفسية الاجتماعية، وقد يؤدي إلى تزايد عدد المجرمين.

٤- كما يتأثر المجتمع من جرائم الاغتصاب أيما تأثر، حيث توصف هذه الجرائم بالمساوية لما يترتب عليها من نتائج مؤكدة، تبقى في ذاكرة التاريخ، وتصيب الأسرة والمجتمعات في بنياتها الأخلاقية ومن هذه الملامح: تشكل جريمة الاغتصاب بالنسبة للمرأة في بعض المجتمعات نهاية عنصر صالح في الأسرة والمجتمع، إذ تظل منبوذة من أسرتها وغير صالحة لبناء أسرة زوجية.

٥- قد تجبر هذه الجريمة ضحاياها على الدخول في عالم البغاء<sup>(١٧)</sup>، والإتجار في الجنس، أو إغواء الغير للانحراف وممارسة الدعارة، ونقل الأمراض الجنسية المعدية، وذلك تعبيراً عن الحقد على المجتمع الذي لم يوفر لها الأمن.

#### ثانياً: المجتمع ونشر خبر الجريمة.

يشكل المجتمع منظومة عليا تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية مع الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكل عنصر من عناصر هذه المنظومة يشكل بعداً له أهميته في دراسة الظاهرة الإجرامية وتأثير نشرها على أفراد المجتمع. لذلك فإن معرفة اتجاهاتها وتفسير علاقاتها بالمتغيرات المختلفة تستدعي الوقوف عند طبيعة المكونات البنائية للمجتمع وخصائصها، لأننا إذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية نجده يتكون من عديد من النظم (الأنساق) Systems الاجتماعية، وهو هنا يكون مجموعة من القيم Values تحدد هويته.

ويعكس النظام من ناحية أخرى هذه القيم في مجموعة من المعايير الاجتماعية Norms، التي قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القانون Law أو غير مكتوبة فتأخذ شكل العرف Tradition، ويعكس

أي نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماطاً من السلوك تعكس العادات الاجتماعية Customs أو الطرائق الشعبية Folkways، وهي بدورها تعكس اتجاهات Attitudes الفرد نحو النظام.

فالكلمة والفكرة سواء أكانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، هما حقائق متلازمة في حياة الإنسان، وهما أبرز مظهر من مظاهر إنسانيته، وأعمق سبب من أسباب رقيه، وتطور حياته، لأن الحياة الإنسانية بكل ما فيها من مظاهر الحضارة المدنية<sup>(١٣)</sup> هي نتيجة عملية للمعرفة الإنسانية، فالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز والإنترنت... لها تأثير كبير في حياة الأفراد في كافة المجالات، ولقدرة الإنسان على التعلم وانتزاع المعارف والعلوم واكتسابها من هذه الوسائل، يحدث الرقي الاجتماعي. فالتغير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمعات إنما يشير إلى عملية التبادل أو التحول في أنماط العلاقات ومستويات السلوك المتباينة بين الأفراد، وهو ما يمكن تعريفه بالتغير الثقافي، وهو يحدث بصفة مستمرة كشئ عادي مألوف في حياة كل فرد في المجتمع الإنساني، فقد ذهب "جون ديوي" (John Dewey) إلى القول: إن التغير يعد الحقيقة الاجتماعية الأولى بالضبط كالحركة النموذجية في الحياة الطبيعية.

فالمعرفة تبدأ مع بدء وعي الإنسان بذاته، وانفصاله عما هو مشترك مع باقي الكائنات. فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي استخدم عقله لدراسة كيفية عمل هذا العقل، ويهتم بدراسة إمكانية المعرفة وحدودها وأصولها وأنواعها ومكوناتها، والدور النسبي للعوامل الذاتية والموضوعية فيها.

ولهذا يعتمد الإعلام الأمني في نشر أخبار الجريمة على مجموعة من العناصر الإعلامية والتثقيفية والترفيهية، تدفع عجلة التغيير مما ييسر للإنسان أن يتصور الأهداف الأمنية والاستقرار المجتمعي ويسعى إلى بلوغ هذه الأهداف عن طريق المطابقة والتقمص الوجداني للشخصية السوية الحضارية، ويتم ذلك عن طريق حثه وإقناعه، وتعبئته مشاعره، وتبصيره بحقائق الأحداث الأمنية الجارية، وأهمية الأمن المجتمعي ونبد الجريمة والانحراف<sup>(١٤)</sup>.

ومع ذلك فهناك اتجاهان للمعالجة الإعلامية لنشر أخبار الجريمة والسلوك الانحرافي، الأول منها يؤيد نشر الجريمة، لأنه يؤدي إلى الوقاية وخفض نسبة وقوعها في المجتمع، أما الاتجاه الثاني فيؤكد أن نشر أخبار الجريمة في وسائل الإعلام<sup>(١٥)</sup> يؤدي إلى انتشارها وإقبال نسبة من أفراد المجتمع على تقمص شخصية المجرمين ومنفذي العنف وتقليدهم في الواقع، وفيما يلي عرض موجز لهذين الاتجاهين:

#### الاتجاه الأول: تأييد نشر الجريمة:

ينادي هذا الاتجاه بضرورة التوسع في نشر أخبار الجريمة والسلوك الانحرافي دون ضوابط اجتماعية أو قانونية، وإنما تنشر الجريمة بوقائعها التي تركز على الجوانب السلبية لتلك الجرائم، مما يؤدي إلى وظيفة إيجابية تعمل كأداة للرقابة الاجتماعية والحفاظ على الوضع الراهن.

وهذا التيار يستند في فلسفته هذه إلى أنه ليس من العيب أن توجد الجريمة في المجتمع، ولكن العيب هو ألا تطول يد العدالة مرتكبها مهما كان مركزهم، وهذا المبدأ هو الذي يجب أن يلتزم

به في نشر تلك الأخبار، فنشر أخبار الجريمة يعد رادعاً لكل من تسول له نفسه ارتكاب أي عمل إجرامي خارج عن المألوف في المجتمع، ذلك أن نشر تفاصيل الجريمة، والقبض على مرتكبيها، والأحكام الرادعة التي تصدر بحقهم، تحدث تأثيراً إيجابياً في النفوس التي تميل إلى الإجرام، حيث يحمل النذير والوعيد أن الجريمة لا تفيده، وأن العقوبة واقعة لا محالة، وبهذا يكون الإعلام الأمني قد تصدى لمواجهة السلوك الانحرافي بصورة وقائية.

#### الاتجاه الثاني: تقييد نشر الجريمة:

يطالب أصحاب هذا الاتجاه بتضييق وتقييد نطاق نشر أخبار الجريمة والسلوك الانحرافي في وسائل الإعلام المختلفة بصفة عامة والإعلام الأمني بصفة خاصة، لأنه من خلال النشر يتعرف الفرد أساليب الجريمة، وكيفية ارتكابها، ويسهل عرضها في نقل صورة ذهنية بطولية عن المجرم. يقول أحد أطباء الأمراض العقلية في هذا الشأن: إن نشر أخبار الجريمة في بعض المجالات بشكل معين قد يزود القارئ بأفكار إجرامية جديدة، أو قد يضاعف استعدادة، أو يجعل من تأهبه لكل إغراء محتمل، أو قد يلهب غريزة العدوان الكامنة فيه، أو قد يهيئ له الإطار الفلسفي الذي يبرر له ارتكاب الجريمة. فوسائل الإعلام لها القدرة الهائلة على تشكيل اتجاهات أفراد المجتمع والتأثير في أنماط السلوك السائدة، حيث لا تعمل هذه الوسائل في عزلة، بل تعمل داخل أطر اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية محددة وتتفاعل تلك الأطر مع مختلف تعبيرات الصورة المنطبعة في الأذهان<sup>(١٦)</sup> عن الجريمة والمجرم من خلال ما يبث، فهذه الصورة قد تكون بعيدة عن التحيز أو التشويه المتعمد أو للفاصل الزمني، الذي قد يفصل

بين وقوع الحدث الإجرامي وتدفق المعلومات بشأن تطوراتّه، فإنّه يبدو أن الأدوار التي يلعبها الإعلام الأمني كثيراً ما تتشابه، وفي بعض الأحيان تتعارض بما يؤثر سلباً على أمن المجتمع واستقراره.

### مراجع الفصل الثاني

- ١- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٨، ص ١٠٢.
- ٢- المرجع السابق، ص ١٠٣.
- ٣- المرجع السابق، ص ١٠٥.
- ٤- المرجع السابق، ص ١٣٦.
- ٥- المرجع السابق، ص ١٣٧.
- ٦- المرجع السابق، ص ١٣٨.
- ٧- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعي الشامل لمصر ١٩٥٣: ١٩٨٠، ص ٩٧١.
- ٨- طلعت السروجي، محمد ذكي، ظاهرة الانحراف بين التغيير والمواجهة، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ٢٩.
- 9- Dean, Dwight, Alination its meaning and measurement American Soci. R. Vol.: 26-Nu. 5-October, 1961. pp. 745-55.
- 10- Faia, Michael, A.; Alienation, Structure Strain: Social Problems. Vol. 14. N-4-1967. pp. 389-391.
- 11- Faia, Michael; op. cit., P. 390.
- ١٢- للاطلاع على مشتقات الاغتراب انظر مقالة عن:  
Mass society Crisis: The National Review of Social Sciences, 1972, N-2.
- 13- Durkheim. Emile. The Division of Labor in Society trans George Simpson. N.Y. The Free Press of Glencoe, 1947.
- 14- Mizruchi, Ephraim Harold, Success and Opportunity: A Study of Anomie, N.Y. Free Press, 1964, PP. 25-38.
- ١٥- السيد رمضان: الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ص ١٨١ - ١٨٤.
- ١٦- جلال ثروت: الظاهرة الإجرامية "دراسة في علوم الإجرام والعقاب" الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٨.



## الفصل الثالث

### النظريات المفسرة للجريمة

تمهيد.

أولاً: النظريات البيولوجية.

أ- النظريات التكوينية التقليدية.

ب- النظريات التكوينية الحديثة.

ثانياً: النظريات النفسية.

أ- النظريات التحليلية.

ب- النظريات النفسية الوظيفية.

ثالثاً: النظريات الاجتماعية.

أ- النظريات الأيكولوجية.

ب- نظرية المخالطة الفارقة.

رابعاً: الاتجاه التكاملى فى تفسير الجريمة.



### تمهيد.

اختلفت الآراء والمذاهب حول توضيح الأسباب التي تدفع أفراداً أو مجموعة من الأفراد دون غيرهم إلى سلوك طريق الجريمة. وتتشعب النظريات التي تبحث في تفسير الجريمة إلى اتجاهين رئيسيين:

فهناك اتجاه أول يتزعمه أنصار النظريات الأنثروبولوجية (البيولوجية والنفسية) التي لا تعترف بأي أهمية للبيئة أكثر من أنها تعطي للجريمة شكلها أو تؤثر في انتشارها، أمام الأساس أو المصدر فهو شخصية الفرد بما تشكله من صفات حيوية وسمات نفسية، فهي عوامل كامنة في الفرد. هذه العوامل الداخلية إما خاصة بالتكوين العضوي للمجرم، أو خاصة بالتكوين النفسي، أو خاصة بصفاته الشخصية كالجنس والسن.

وهناك ثانياً أنصار النظريات البيئية، التي تعطي أهمية مطلقة للبيئة المحيطة بالإنسان المجرم أي العوامل الخارجية عنه. أما العوامل الداخلية في الفرد ذاته، أي العوامل الفردية، فتحتل مكاناً ثانوياً. وتفسر هذه النظريات للسلوك الإجرامي أنه نتيجة عوامل متنوعة مرتبطة بالبيئة الخارجية، قد تكون جغرافية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

وعلى أساس هذين الاتجاهين ظهر اتجاه ثالث من النظريات التكاملية يفسر الجريمة ليس استناداً إلى هذه المجموعة من العوامل أو تلك، بل على أسس أنها حصيلة مجموعة من القوى الخارجية أي البيئية، والداخلية أي الفردية، التي تتفاعل معاً. إذ أنه لا يمكن رؤية الفرد دون البيئة، أو البيئة دون الفرد<sup>(١)</sup>. وسنتناول في هذا الفصل عرض وتحليل أهم

النظريات التي تأخذ بكل من هذه الاتجاهات السابقة، هادفين من وراء ذلك محاولة تحديد النظرية التي تعد أكثر من غيرها اتفاقاً مع الأسس العلمية في تفسير السلوك الإجرامي. ويجب أن نؤمن بأنه دون معرفة - الذين يمارسون العمل في مجال الجريمة - لهذه النظريات والإلمام بمزيد من الحقائق عن طبيعة السلوك الإجرامي، فإن عملهم يكون ضريباً على غير هدى يقوم على لاحتتمالات والتكهنات، ولا يمكن أن يؤدي إلى نتائج حاسمة في نطاق هذا الميدان.

#### أولاً: النظريات البيولوجية.

يقتصر عرضنا لدور المذاهب والنظريات البيولوجية في تفسير الجريمة على بعض نماذج من أبرز النظريات في هذا التيار والتي نجد فيها تعبيراً عن آراء فريق متزايد وقوى من العملاء وهي النظريات اللومبروزية ونظريات التكوين أو الاستعداد الإجرامي.

##### أ- النظريات التكوينية التقليدية (النظريات اللومبروزية) :

مع بداية العصر الحديث وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بدأ البحث في تفسير الجريمة يأخذ طابعاً علمياً بالمحاولة التي قام بها الطبيب الإيطالي شيزار لمبروزو Cesare Lombroso.

كان "لمبروزو" استاذاً للطب النفسي وعلم الأنثروبولوجية بجامعة تورين لمدة ثلاثين عاماً. وقد لفت نظره عندما كان يعمل طبيباً في الجيش الإيطالي وفرة وجود الوشم الفاضح على أجسام الجنود المشاغبين الأشرار، نسبياً، بالمقارنة بالجنود الأمناء الممتازين. مما أدى به إلى التفكير في دراسة خصائص المرضى

البدنية أو الفيزيائية ويعد ذلك المجرمين. ومما أثر فيه على وجه خاص تلك الحالات الشاذة التي وجدت - عن طريق الكشف بعد الوفاة - في عدد من مجرمي العنف المشهورين ثم بعد دراسة سلسلة من ٣٨٣ جمجمة لمجرمين بعد موتهم، قام لومبروزو بتسجيل النسبة المئوية لحدوث الحالات الشاذة فيما يتصل بالشذوذ في تركيب الأسنان وسعة الجمجمة وشكل الجبهة وغير ذلك مما كشف عنه من وصفات وسمات جسدية<sup>(١)</sup>، وقد هدته المقارنة بجماجم المتوحشين وجماجم ما قبل التاريخ إلى أن يؤكد أن المجرم بالميلاد Bon Criminal هو نمط أو طراز بدني يمكن تفسيره كعودة للظهور في الأزمنة الحديثة لخصائص يتصف بها الإنسان البدائي<sup>(٢)</sup>.

إلى أن جاء "جورنج" Charles Goring عالم الإجرام الإنجليزي وقدم أدلة لهدم هذه النظرية. ففي سنة ١٩١٩ قام بدراسة مقارنة - استمرت حوالي ثمان سنوات - على أكثر من ثلاثة آلاف من المحكوم عليهم في سجون إنجلترا، وعدد من غير المجرمين. لقياس تلك الصفات الجسمية المنحطة التي ذكرها "لومبروزو" كصفات مميزة للمجرمين. وقد توصل من هذه الدراسة إلى أن هذه الصفات الجسدية المنحطة توجد بين طلاب جامعة كامبردج وأكسفورد والمواطنين الخاضعين للقانون، كما توجد بين المجرمين. ومن ثم فليس هناك صفات جسمية خاصة تميز المجرمين عن غير المجرمين<sup>(٣)</sup>.

(١) ومن هذه الوصفات والسمات الأخرى: التواء الأنف أو أعوجاجه أو انعطاسه، امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما، الكبر الزائد أو الصغير غير العادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس، طول زائد للذراعين، وجود أصابع زائدة في اليدين والقدمين - إلخ. ويرى لومبروزو أنه إذا قلت هذه الوصفات لدى الشخص عن ثلاث فإنه ليس من الضروري اعتباره مجرمًا.

وإزاء هذا النقد حاول "لومبروزو" فى الطبقات اللاحقة لكتابه "الإنسان المجرم" أن يعدل من نظريته عن فكرة الردة أو العودة إلى خصائص الحيوان البدائي Atavism معترفاً بتأثيرات البيئة حتى على المجرم بالميلاد أو بالفطرة ومضيفاً إليه فئات جديدة من المجرمين رتبهم على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

١- المجرم المجنون:

وهو من يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي والحق به "لومبروزو" المجرم الهستيري ومدمن الخمر.

٢- المجرم المصاب بالصرع:

والمريض بالصرع قد تتطور حالته العقلية بسبب استعداد خاص للاضطرابات العقلية بوجه عام، ويتحول بالتالي إلى المجرم المجنون الذي يندفع إلى طريق الجريمة بسبب حالته العقلية المرضية.

٣- المجرم السيكوباتي:

وهو من تعوزه القدرة على التكيف مع المجتمع مما قد يكون سبباً في انزلاقه إلى الجريمة لذلك يطلق على هذه الحالة أيضاً وصف "الجنون الخلقي".

٤- المجرم بالعادة:

وهو من تعزز فيه الظروف البيئية النزعة إلى ارتكاب الجريمة.

٥- المجرم بالعاطفة:

وهو من يتميز بحساسية مفرطة لا يمكن مقاومتها وبالتالي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وينتمي إلى هذا النموذج الإجرامي مرتكب الجرائم السياسية، وجرائم الاعتداء على الأشخاص.

## ٦- المجرم بالصدفة:

وهو من يرتكب الجريمة بسبب مؤثرات خارجية طارئة. ويندرج تحت هذه الفئة المجرم ذو الاتجاه الإجرامي المختلط Criminialoide والذي يرجع الكثير من مظاهر الشذوذ المرضي التي تصيبه إلى الإدمان على المسكرات مما يؤثر بدوره في القدرة على ضبط النفس.

وعلى الرغم مما وجه إلى "لومبروزو" من انتقادات إلا أنه يتضح لنا بجلاء أن لومبروزو قد استهل مدرسة بيولوجية أو أنثروبولوجية تؤكد وجود نمط أو طراز إجرامي بالوراثة<sup>(٤)</sup>، كما ترجع أهمية عمل "لومبروزو" إلى ذلك الأثر العظيم الذي كان له علم الإجرام وكذلك على تنفيذ العقوبة وما وضعه من بداية لاستخدام المقاييس الكمية في دراسة شخص المجرم.

ومن بعد "لومبروزو" جاء تلاميذه "جاروفالو" Garofalo و"فري" Ferri لإنقاذ نظريتهم مما وجه لها من انتقادات.

(٤) على الرغم مما قد وجهه البعض من المنظرين في علم الإجرام من نقد حول ما يوجد من علاقة بين الوراثة والإجرام أو لانحراف فإنه مازال تيار البحوث الجينية الجارية على كسل من المنحرف أو المجرم تشير إلى أنه على الأقل في بعض أنماط السلوك الإجرامي المرضي ربما تكون هناك علاقة بالشذوذ في الجينات المتممة والمكملة لكروموزومات الجنس<sup>(٥)</sup>. ففيمما بين الستينيات والسبعينيات بدأت البحوث الجينية تمدنا بمعلومات من حقيقة هامة تتمثل في أنه قد يحدث مصادفة وجود كروموزوم إضافي محدد للجنس لدى بعض الأشخاص XYY Chromosome theory إذ أنه بينما يوجد في الذكر السوية تركيب كروموزومي XY، والإناث السوية تركيب كروموزومي XX فإنه قد تبين أن بعض الذكور قد يحتوي على كروموزوم إضافي من النوع (y) كأن يكون XYY وأن أمثال هؤلاء الذكور يتسم سلوكهم بالعنف والقسوة والعوانية كما قد لوحظ أنه بعد المحاكمة لاثنتين من المتهمين جنائياً بجريمة القتل العمد المثير للمعاطف والمشاعر، نطق الحكم بأنهما غير مسئولين جنائياً إزاء أفعالهما نظراً لأنهما ذو تركيب كروموزومي XYY هذا وقد أصبح الآن المجتمع العالمي عامة مهتماً بهذا التفسير البيولوجي وماله من علاقة بالإجرام خاصة جرائم العنف<sup>(٦)</sup>.

فأكد "جاروفالو" Garofalo على أن المجرمين ناقصون بالفطرة في عواطف الشفقة والأمانة وانعدام الأولى يفسر الجرائم ضد الأشخاص وانعدام الثانية يفسر الجرائم ضد الممتلكات. ومن ثم فقد وجد جاروفالو طرازاً إجرامياً نفسياً أكثر منه بدنياً فالمجرمون في نظره لا يتميزون بخصائص بدنية أو فيزيقية تدل على تشابههم مع الحيوانات قبل الإنسانية أو صفات الإنسان البدائي وإنما يتميزون بخصائص سيكولوجية فهم لا يعرفون للشفقة والرحمة أو للأمانة والاستقامة طريقاً.

وإزاء تلك النقائص التي يتسم بها المجرمين صنفهم "جاروفالو" إلى أربع فئات أساسية هي:

١- المجرمون بالطبع Typical Criminals:

أو القتلة Murderess: وهؤلاء غلظاء القلب، يقتلون لإشباع أنانيتهم.

٢- مجرمو العنف Violent C.:

وأفعال هؤلاء المجرمين ما هي إلا نتاجاً لتصورات زائفة عن الشرف والكرامة، ومن ثم فهناك ما يدفعهم للأخذ بالثأر، أو للانتقام من جراء ما لحق بهم من أي أضرار تقليدية أخرى.

٣- المجرمون منعدمو الشفقة والأمانة C. deficient in pity & Probity:

وهؤلاء يعانون من عواطف خلقية فطرية ناقصة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة.

٤- المجرمون الشواذ جنسياً (مجرمو الشهوة) Lascivious C.:

ومن أمثال هؤلاء المجرمين من يغتصب امرأة بإكراه، وبصورة بهيمية وحشية إرضاءاً لاستمتاعه الجنسي.



ويرى "جاروفالو" أن أمثال هؤلاء المجرمين بالطبع أو الشواذ جنسياً أو منعدمو الشفقة والأمانة إنما هم مجردون من أي إحساس أخلاقي، ولا يجدي معهم الإصلاح والعلاج، ومن ثم فالموت فقط يعتبر بمثابة العقاب التأثيري الفعال بالنسبة لهم.

وأما عن مجرمي العنف فإن أمثال هؤلاء ينبغي إبعادهم عن المجتمع بعزلهم في مستعمرات عقابية خاصة بإصلاحهم وعلاجهم<sup>(٧)</sup>.

أما "الركيو فري" Ferri فقد أكد على أهمية التأثيرات البيئية في توليد الجريمة وذلك في كتابه الشهير "علم الاجتماع الجنائي" Criminal Sociology وفي هذا الكتاب يرى فري أن الجريمة هي نتاج مركب من مجموعة من العوامل التي تتضافر معا في إحداثها. وثمة عوامل أنثربولوجية ونفسية، وأخرى اجتماعية وفي ضوء هذه الثلاث مجموعات من العوامل، ذكر "فري" قانونه ذائع الصيت عن "التشبع الإجرامي" Criminal Saturation وهو:

"كما أن مقداراً معيناً من الماء، في درجة حرارة معينة تذيب كمية ثابتة من مادة كيميائية، دون زيادة أو نقصان ذرة واحدة، فهكذا الحال في بيئة اجتماعية معينة في ظروف فردية وطبيعية محددة، يمكن أن يرتبك عدد ثابت من التعديات، لا أكثر ولا أقل".

وعلى أية حال لم يكن المجرم عند فري، مسئولاً عن أفعاله، بما أنه كان يتصور أنه النتيجة التي لا مفر عنها للظروف التي أثرت على حياته<sup>(٨)</sup>.

ومن الذين تحمسوا أيضاً في القرن العشرين لفكرة الارتباط بين التكوين الفيزيقي (الجسدي) الإجرام، "هوتون" و"ويليام شلدون". إذ قام "هوتون" Hooton - عالم الإجرام الأمريكي - بفحص أكثر من ١٧ ألفاً من المجرمين وغير المجرمين، وأخذ لكل فرد منهم ١٠٧ مقياساً أنثروبولوجياً واستخلص من هذه الدراسة أن المجرمين أدنى عضوياً من غيرهم. فهم يتصفون بجباه منحدر، أنف معوجة مضغوطة، كما أنهم ذوو أعناق رفيعة طويلة، أو اكتاف مائلة، ذقونهم وشعر أجسامهم أقل كثافة من غيرهم ويميل إلى اللون الأحمر الداكن، شفاهم رفيعة، فكهم عريض وأذنه صغيرة.. وهكذا. وبالإضافة إلى ذلك يقرر هوتون أن بعض أنماط البنية Body Type تكون مرتبطة ببعض أنماط وأنواع من الجريمة، فالأشخاص طوال القامة ذوو النحافة يميلون لارتكاب جرائم القتل العمد والسرقه، والأشخاص قصار القامة ذوو البدانة يميلون لارتكاب جرائم القتل، والتزوير والاحتيال. أما الأشخاص قصار القامة ذوو النحافة يميلون لارتكاب جرائم السرقه والسطو، في حين يميل الأشخاص قصار القامة ذوو البدانة لارتكاب الجرائم الجنسية كالاعتداء والاغتصاب الجنسي، وغير ذلك من جرائم جنسية أخرى.

ومع ذلك فقد بدد "سينرلاند" وآخرون دعاوى "هوتون" وكانت أهم الانتقادات التي وجهت إليه أن المسجونين ليسوا عينات عادلة للمجرمين ولكنهم جماعة مختارة، كما أن عينة هوتون من غير المجرمين (المجموعة الضابطة) غير وافية في الحجم والتكوين معاً.. إلخ<sup>(٩)</sup>.

أما "ويليام شلدون" فقد ميز بين ثلاث أنماط أو نماذج للبناء الجسمي للفرد:

١- فهناك نمط الإندومورف Endomorphic "النمط الممتلئ" وهو يتميز بالخشونة والبشرة الناعمة واستدارة الجسم.

٢- نمط الميزومورف Mesomorphic "النمط القوي أو المكتمل" وهو يتميز باكتمال البنيان العظمي والعضلي ذو نسيج علاقي حيث الدخول في علاقات مع المحيطين به.

٣- نمط الإكتومورف Ectomorphic "النمط النحيل" وهو يتسم باستطالة أجزاء الجسم وضعف النمو العظمي والعضلي.

كما وضع "شeldon" لكل نمط من الأنماط الثلاثة السابقة نمطاً مزاجياً يقابله وذلك على النحو التالي:

١- النمط الحشوي الأساسي Viscerotonía ويقابله النمط الأول "الأندومورف Endomorphic النمط الممتلئ" وهو يميل من ناحية المزاج إلى الراحة، وحسن المعاشرة والمؤانسة، وحب المصادقة للآخرين.

٢- النمط الجسمي الأساسي Somatatonía ويقابله النمط الثاني الميزومورف Mesomorphic "النمط القوي أو المكتمل" وهو يميل من ناحية المزاج إلى الثقة بالنفس، والتصرف بإيجابية، والميل إلى القوة والنشاط.

٣- النمط المنحني الأساسي Cerbrotonía ويقابله النمط الثالث "الأكتومورف Ectomorphic النمط النحيل". وهو يميل من ناحية المزاج إلى السكون، وتجنب الاختلاط والعزلة والانطواء.

وأخيراً وضع "شلدون" لكل نمط من الأنماط الثلاثة السابقة نمطاً نفسياً يقابله كما هو الحال في تصنيفات المرض في الطب النفسي وذلك على النحو التالي:

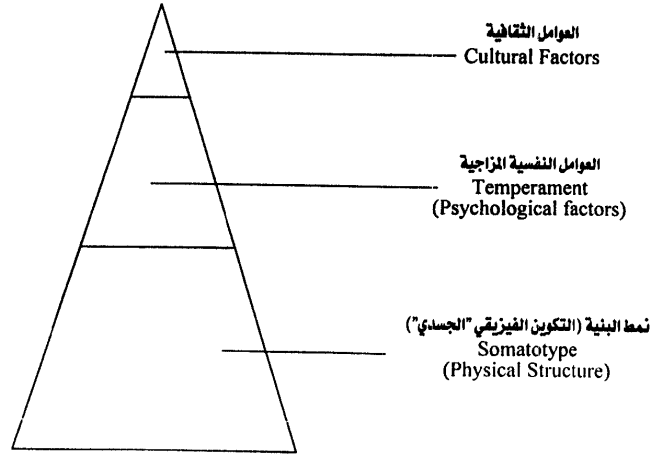
١- النمط ذو الاكتئاب الدوري Manic-depressive ويقابله النمط الأول.

٢- النمط العقائدي "البارانوي" Paranoid ويقابله النمط الثاني.

٣- النمط المتبدل Heboid ويقابله النمط الثالث<sup>(١٠)</sup>.

وحول هذه الأنماط وما لها من علاقة بالسلوك الإجرامي يشير "شلدون" إلى أن السلوك الإجرامي هو نتاج للتفاعل بين نمط البنية والسمات النفسية والعوامل الثقافية.

ويمثل الشكل التالي تلك العوامل المتفاعلة التي تخلق السلوك الانحراي أو الإجرامي<sup>(١١)</sup>:



وقد أجرى كل من "شلدون" و "اليناور جلوك" Sheldon & Eleanor Gluech دراسة شملت ٥٠٠ حالة من المنحرفين ومثل هذا العدد من غير المنحرفين كمجموعة ضابطة، لدراسة الصلة بين البنية والسلوك الإجرامي، وقد تبين لهما أن هؤلاء المنحرفين قد برهنوا على سيادة وغلبة نمط الميزومورف Mesomorphic أي النمط القوي، بينما غير المنحرفين أظهروا نقطة تستحق الاعتبار هي سيادة الأنماط الأكتومورفية بينهم Ectomorphic " أي النمط النحيل" (١٣).

كما حاول "أرنست كرتشمير" E. Kretschmer وهو طبيب نفسي ألماني، أن يوجد علاقة بين النمط الجسمي والحالة العقلية والسلوكية، فقسم الناس إلى ثلاثة أنماط جسمية هي: النمط الممتلئ Pykinic والنمط الرياضي Athletic والنمط النحيل Asthenic وأضاف إلى هذه الأنماط الثلاثة نمطاً رابعاً أسماه النمط الخليط Dysplastic وافترض "كرتشمير" أن النمطين الرياضي والنحيل يميلان إلى الإصابة بمرض الفصام، بينما يميل النمط الممتلئ إلى الإصابة بالجنون الدوري، وقد قام "كرتشمير" بعد ذلك بدراسة أكثر من ٤ آلاف حالة من المجرمين بهدف معرفة الأنماط الجسمية التي ينتمون إليها واستنتج من هذه الدراسة (التي لم تعتمد على أسس علمية دقيقة) أن النمط الرياضي يغلب عليه ارتكاب جرائم العنف، وأن النمط النحيل أكثر ميلاً إلى ارتكاب جرائم السرقة والتزوير، أما النمط الممتلئ فيميل إلى جرائم الغش والخداع وأحياناً جرائم العنف. أما بالنسبة للنمط الخليط فإنه يميل إلى الجرائم الخلقية (١٤).

ب- النظريات التكوينية الحديثة (نظريات التكوين الإجرامي) :

إذا كان النقد الذي وجه إلى النظريات اللومبروزية قد نجح في أن يكشف عن قصورها في تفسير الظاهرة الإجرامية، إلا أنه لم يفلح في أن يقتلع أساسها البيولوجي أو العضوي فقد بدا للبعض أن الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن تفسر إلا تفسيراً أنثريولوجياً يلتمس في تكوين المجرم نفسه لا فيما حوله من ظروف وأسباب. وعلى نفس الأساس صيغت نظريات "كنبرج" Kinperg السويدي و"بندي" Pende و"دي تلويو" Ditullio الإيطاليين، وهي ترد الظاهرة الإجرامية إلى "التكوين الإجرامي" للمجرم ذاته. ولذا عرفت بنظريات التكوين الإجرامي Constitutional Theories<sup>(١١)</sup>.

فالعالم السويدي "أولوف كنبرج" Olof Kinperg يرد الظاهرة الإجرامية إلى عدم التكيف الاجتماعي معتقداً أن: المصادر التي تؤدي إلى إنتفاء التكيف الاجتماعي للمجرمين<sup>(١٢)</sup>، قد تكون جسمانية، أو نفسية غير مرضية أو مرضية.

١- إنتفاء التكيف الجسماني:

وقد يكون مصدره عاهات وراثية أو مكتسبة. ويرجع إلى الإصابة بمرض مزمن كالسل الرئوي.. فكل هذه الحالات يمكن أن تخلق بطريق مباشر متاعب اجتماعية للفرد بسبب إنقاصها من فاعلية الذات، وما يجره ذلك من الظواهر المنحرفة للسلوك النفساني، أو من الظواهر العابرة لانتهاء الاتزان، والتي يمكن بدورها أن تؤدي إلى فقدان التكيف الاجتماعي، بل يمكن أن تجر إلى الجريمة رأساً.

## ٢- انتفاء التكيف النفسي غير المرضي:

وقد يلعب دوراً أخطر مما تقدم بوصفه دافعاً إلى الجريمة، وما يميزه هو اضطراب الاتزان النفسي، وانتفاء التوافق الانفعالي بسبب تغير الحساسية إزاء كل ما يقابل الفرد من مواقف، مع توتر داخلي يقوي الميل الدافعة إلى التصرفات غير المتروي فيها، وغير الملائمة، والخطرة، وإلى جرائم الحدة الانفعالية.

## ٣- انتفاء التكيف النفسي المرضي:

وهو الذي قد يكون مصحوباً بأعراض باثولوجية تتفاوت في مدى خطورتها. وقد تكون وراثية أو مكتسبة. ومن أهم ما يميزه أن تكون لدى الفرد نظرة مضطربة عن الحقائق، أو أن يتزيف مسلكه نحو الآخرين عن طريق الشعور بالعظمة المضطهدة<sup>(١٠)</sup>، أو أن ينتفي لديه التوافق العاطفي. ويمكن - في تقدير كنبرج - أن يجتمع مع "انتفاء التكيف النفسي المرضي" أيضاً انتفاء التكيف النفسي غير المرضي، وانتفاء التكيف الجسماني.

أما العالم الإيطالي "بندى" Pende فيرجع عوامل السلوك الإجرامي إلى نوعين أساسيين من العوامل هما<sup>(١١)</sup>:

## ١- عوامل فطرية موروثية:

ومن أهم هذه العوامل في نظره التكوين الجسماني والعضوي كتكوين الجهاز العصبي الخاضع خضوعاً مباشراً لسيطرة المخ الذي يسيطر على الخلايا والأنسجة. ولذا فهو يعطي قيمة خاصة لهذا العامل البيولوجي الهام في سلوك الإنسان. إذ تبين له من فحص حالة ٧٦ مجرماً - معظمهم من القتلة - أن

(١٠) "شعور العظمة المضطهدة" الذي يتحدث عنه كنبرج يطلق عليه أحياناً "الهذيان الاضطهادي" أو هستريا العقائد الوهمية "Paranoid Hysteria".

٤٩٪ منهم كان مصاباً بالتهابات في أغشية المخ، كما تبين له من فحص حالة ثلاثين حدثاً جانحاً أن منهم حوالي ٢٠ حدثاً كان مصاباً بالتهاب من نفس النوع. ويضيف "بندى" إلى التهابات المخ، اضطرابات سائر الغدد، كالإفراط في إفراز الغدة الدرقية الذي يعتقد أنه له صلة وثيقة بجرائم العنف والدم.

## ٢- عوامل شرطية أو ظرفية:

وهي العوامل التي لا تتحرك إلا إذا توافرت لها شروط خارجية معينة، ومنها ظروف البيئة والوسط الاجتماعي.

وعلى كل فإن إسناد عدد من الجرائم إلى التهابات المخ واضطرابات الغدد أمر يشترك فيه مع "بندى" عدد من العلماء الآخرين مثل "ديتوليو" Ditullio في إيطاليا، و"باشيه" Bachet في فرنسا، و"فيرفك" Vervaeck في بلجيكا وغيرهم من أنصار المدرسة البيولوجية في تفسير الظاهرة الإجرامية. إلا أنه يتعذر مع ذلك أن نعتبر "بندى" من أنصار التفسير البيولوجي الصرف ما دام يسلم شأن غالبية هؤلاء الآخرين بأثر العوامل الأخرى الخارجية في تفسير الظاهرة الإجرامية، حتى ولو كان يعطي أهمية خاصة للعوامل البيولوجية والباثولوجية.

ولا غرابة في ذلك فهو من أنصار هذه المدرسة التكوينية الحديثة، التي تحاول تفهم السلوك الإجرامي وتقدير آثاره عن طريق التسليم بصحة إسناده إلى اجتماع عدة عوامل كثيرة مركبة. حتى وإن كان يتغلب عندهم دائماً دور العوامل الفطرية التي لا تنتمي إلى مرض جسماني أو نفساني محدد، أو دور العوامل الباثولوجية وهي تلك التي تنتمي إلى أمراض وظيفية محددة تؤثر في نشاط المخ وسائر الغدد.



أما العالم الإيطالي "دي توليو" Ditullio فيرى أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية وبين الدوافع الغريزية، تغلبت فيها النزعات الأنانية الشريرة على قوة الردع المستمرة من البيئة والقيم الاجتماعية. ويقرب "دي توليو" فكرته إلى الأذهان فيشبه السلوك الإجرامي بالمرض فكما أن إصابة الجسم بالمرض ترجع إلى ضعف مقاومته للجراثيم، فكذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة خلل عضوي ونفسي يتمثل فيه الاستعداد الإجرامي. وبعبارة أخرى فالجريمة تكشف عن عدم قابلية مرتكبها على التكيف مع البيئة الاجتماعية.

وبناء على هذا، يقسم "دي توليو" العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي وفقاً للأسلوب الذي تتفاعل به إلى ثلاث عوامل أساسية هي:

#### ١- عوامل الاستعداد الإجرامي:

##### وتتضمن نوعين من العوامل:

أ- عوامل مصدرها النمو العاطفي المعيب للشخص بسبب ظروف داخلية تتصل بطاقته الغريزية، وما يصاحب ذلك من عدم تقبل مثل هذا الشخص للقيم الاجتماعية المكتسبة والتوافق مع الأنماط الاجتماعية السائدة.

ب- عوامل ترجع إلى العيوب الجسمانية الناجمة عن الوراثة أو عن خلل وظيفي له صلة بإفرازات الغدد وبصفة خاصة الغدد الصماء أو الهرمونات أو التهاب المخ.

ومن شأن هذا النوع من العوامل أن يخلق شخصية سيكوباتية لا يوجد لديها قابلية للتوافق مع المجتمع بأي حال.

وبمعنى توافر النوع الأول أو النوع الثاني من العوامل السابقة في شخص معين، القول بأن هذا الشخص لديه استعداد أو تكوين إجرامي.

هذا الاستعداد الإجرامي لازم لارتكاب السلوك الإجرامي ولكن لا يكفي بمفرده لتحقيق هذا السلوك بل لابد من تفاعله مع بقية العوامل الأخرى، وبصفة خاصة العوامل البيئية. فالتكوين الإجرامي كما كررنا توليه - هو النواة التي يتفاعل معها باقي العوامل للاتجاه نحو تنفيذ الجريمة<sup>(١٧)</sup>.

## ٢- عوامل مهينة أو ثانوية:

وهي عوامل داخلية وخارجية مهينة لارتكاب الجريمة، بمعنى أنها تقوي الاتجاهات والدوافع الاجتماعية من جانب، وتضعف القوى الرادعة من جانب آخر.

## ٣- عوامل منفذة:

وهذه العوامل هي في ذاتها - غالباً - ظروف لها فاعلية ضئيلة، وإن كان ذلك لا يمنع أن يتحقق تحت تأثيرها ظواهر إجرامية جسيمة، وهو ما يحدو إلى تسميتها عوامل مسببة لانطلاق السلوك الإجرامي<sup>(١٨)</sup>.

يقسم "دي توليو" التكوين أو الاستعداد الإجرامي إلى قسمين: الأول استعداد أصيل أو تكويني، والثاني استعداد عرضي.

والاستعداد الإجرامي التكويني أو الأصيل يكون مصدره الخلل في التكوين العضوي والعصبي والنفسي، بحيث يجعل لدى من يتوافر فيه، ميلاً فطرياً إلى الإجرام.

وهذا النوع من الاستعداد الإجرامي يقف وراء كثير من الجرائم الخطيرة وجرائم الاعتياد، واحتراف الإجرام عموماً. ويطلق "دي توليو" على من يتوافر لديهم هذا الاستعداد "المجرمون بالتكوين".

أما الاستعداد الإجرامي العرضي فيرجع أساساً إلى عوامل شخصية وعوامل اجتماعية تضعف بسببها مقاومة الشخص لרגباته ومشاعره، فيندفع وقتياً إلى ارتكاب الجريمة.

وهذا الاستعداد العارض يمثل المصدر بالنسبة للجرائم غير الخطرة، ويسمى المجرمون الذين يوجد لديهم هذا الاستعداد "بالمجرمين العرضيين".

وسواء تعلق الأمر بمجرمي القسم الأول أو القسم الثاني، فالأبدي في كلا الأمرين من توافر عوامل أخرى بيئية أو اجتماعية. وهذه العوامل يكون دورها بالنسبة لمجرمي القسم الأول، كاشفة عن تكوينهم الإجرامي. بينما يقتصر دورها بالنسبة لمجرمي القسم الثاني، على إيجاد ظرف مهين للإجرام.

وفي كل الأحوال، فالجريمة يكون مصدرها عوامل عضوية واجتماعية. ولهذا تصح المعادلة التي تقرر بأن:

$$\text{الاستعداد الإجرامي} + \text{البيئة} = \text{الجريمة}$$

وهذه المعادلة صحيحة سواء كان الاستعداد الإجرامي أصيلاً أو عرضياً. فالجريمة في الفرض الأول صادرة عن مجرم ذي تكوين إجرامي، وفي الفرض الثاني صادرة عن مجرم بالعاطفة أو بالصدفة<sup>(١٩)</sup>.

ولأن الاستعداد أو التكوين الإجرامي يعد مرادفاً للشخصية الإجرامية فإن الوقوف عليه يتطلب دراسة هذه الشخصية من نواح ثلاث.. الناحية الأولى: هي أعضاء الجسم الخارجية، والناحية الثانية: هي وظائف الأعضاء الداخلية، والناحية الثالثة: هي الناحية النفسانية، فبدراسة شخصيات المجرمين من هذه النواحي الثلاث، رأى "دى توليو" أن التكوين الإجرامي للمجرمين يتميز بالخصائص الآتية<sup>(٢٠)</sup>.

١- فمن ناحية الأعضاء الجسمية الظاهرة، لوحظ أن المجرم بحكم تكوينه مصاب بعيوب فيها وإن كان لا يخلو منها الشخص العادي إلا أنها توجد في ذلك المجرم بقدر أكبر. ومن هذه العيوب ما يتوافر في الدماغ وفي شقي الجبهة.

٢- ومن ناحية وظائف الأعضاء الداخلية، لوحظت في المجرمين بحكم تكوينهم عيوب في إفرازات الغدد الداخلية لاسيما الغدة الدرقية، وخلل في الجهاز الدموي أو البولي، ومظاهر تسمم كثيراً ما ترجع إلى الإصابة بالسل الرئوي أو الزهري، واضطراب في الجهاز العصبي أهم مظاهره التشنج. على أنه رغم كون تلك العيوب عامة على المجرمين وغير المجرمين، إلا أنها توجد بنسبة انتشار أوسع ويقدر أكبر في المجرمين بحكم التكوين، إذا ما قورنوا بالأشخاص العاديين.

٣- أما الناحية النفسية من الشخصية فهي التي يتميز فيها المجرمون بحكم التكوين بخصائص معينة لا توجد في غير المجرمين. هذه الخصائص النفسانية هي من ناحية شذوذ في الجانب الغريزي العاطفي من نفس المجرم، كالشذوذ في غريزة الاقتناء إذ يفضي إلى تملك أموال الغير بدون

حق، وكالشذوذ في الغريزة الجنسية كيفاً أو كمأ، ويكون مصحوباً عادة بفساد خلقي وميل إلى العنف وإلى الكسل وإلى المبالغة في استعمال المكيفات، وكالشذوذ في غريزة القتال والدفاع ويكون مصحوباً عادة بخلل في وظائف الجهاز العصبي يزيد من حدته وجسامته، ويؤدي هذا الشذوذ إلى ارتكاب جرائم الدم. ومن ناحية أخرى فإن هذه الخصائص النفسية تتجلى كذلك في شعور بالارتياح والعذوبة يعقب ارتكاب الجريمة، وفي ضعف التعلق بالمثل العليا الخلقية، وفي قلة المقاومة النفسية لظروف خارجية يقاومها عادة الرجل العادي.

وبناء عليه قسم "دي توليو" المجرمين إلى فئتين رئيسيتين هما<sup>(١)</sup> :

#### أ- المجرمون بالتكوين :

وهؤلاء يتمتعون بتكوين إجرامي أصيل. وقد قسمهم دي توليو إلى أربع فئات على النحو التالي:

##### ١- المجرمون بالتكوين الشانعون :

وهؤلاء يتميزون بخصائص مورفولوجية وفسولوجية ونفسية معينة، كتقلب المزاج والقابلية للإثارة والكذب والإدعاء، والميل إلى السفه والعنف. ولذا فهم يرتكبون أخطر الجرائم في إصرارهم ويخرجون على المألوف في الناحية الجنسية، وصلتهم بالمتخلفين عقلياً ونفسياً صلة وثيقة.

##### ٢- المجرمون بالتكوين ذوو الاتجاه التطوري الناقص :

وهؤلاء يتميزون بالنقص في نموهم البيولوجي والنفسي الذي يعود إما إلى أسباب موروثية أو مكتسبة. فمن الناحية

العضوية تشبه ملامحهم ملامح المجرم بالميلاد عند "لومبروزو"، ومن الناحية النفسية فإحساسهم العاطفي بارد، ومستواهم الخلقي ضعيف. وإلى هذه الفئة ينتمي اللص والمستغل والمنحرف جنسياً والمعتدي على الغير بشراسة.

### ٣- المجرمون السيكوباتيون:

وهؤلاء هم مرضى النفس ويتميزون بفقدان الحس الأخلاقي ولهم نماذج عدة، فمنهم مرتكبوا السرقة بدافع لا قبل لهم بمقاومته، ومرتكبوا جرائم الآداب أو الاعتداء على الأشخاص بدافع الانتقام.

### ٤- المجرمون المجانين:

وهؤلاء مجرمون بحسب استعدادهم أو تكوينهم الإجرامي، وفضلاً عن ذلك فقد أصابتهم حالة جنون. وهذا الفارق يميز بين هؤلاء وبين المجانين المجرمين الذين هم في الأصل ليسوا مجرمين ولكن الجنون - لا التكوين الإجرامي - هو سبب الجريمة. ومعنى هذا أنه إذا شفى هؤلاء عادوا أناساً عاديين. أما الطائفة الأولى فإذا شفوا من جنونهم أصبحوا مجرمين عاديين لأن استعدادهم للإجرام موجود بحسب التكوين.

### ب- المجرمون العرضيون:

وهذه الطائفة من المجرمين لا يوجد لديها استعداد أو تكوين إجرامي أصيل، وإنما خلقت لهم الظروف الخارجية مناسبة للجريمة. وهؤلاء قسمهم دي توليو إلى ثلاث فئات:

#### ١- المجرم العرضي الصرف:

وهو الشخص الذي يرتكب أفعالاً قليلة الأهمية دفعته إليها ظروف استثنائية محضة، لم يتوقعها.

## ٢- المجرم العرضي الشائع:

وهو شخص لديه نقص في الوازع الخلقي يضعف من كوابح الإجرام عنده وقد يرتكب الجرائم التافهة وجرائم المال بوجه خاص. وهذا الشخص يمكن أن يتحول إلى مجرم معتاد.

## ٣- المجرم العرضي العاطفي:

وهذا الشخص تشور لديه حالات عاطفية تحطم لديه الاتزان الخلقي فيرتكب أفعالاً مضادة للمجتمع.

هذه خلاصة نظريات التكوين الإجرامي في شأن تفسير الظاهرة الإجرامية. والحق أن منطق هذه النظريات متين إلى حد كبير، فقد تفاوت التطرف الذي عاب غيرها من النظريات وفسرت الجريمة تفسيراً مركباً يسلم بتداخل عوامل لا حصر لها بين داخلية وخارجية في إحداث ظاهرة الجريمة، وهو الآن التفسير السائد في علم الإجرام، والذي يلقى تأييداً شبه إجماعي لدى العلماء.

ومع ذلك فهذه النظريات غير مبرأة من العيوب. إذ تقرر بعبارة حاسمة أن العوامل البيئية ليس لها على الإطلاق دور سببي مستقل وقائم بذاته، وإنما دورها مشروط بوجود التكوين الإجرامي أو الاستعداد للإجرام. ولو أن هذه النظريات تخففت فسمحت بحمل هذا القول على محمل التغليب لكان قولها سائغاً، ولكنها أوردته مورد الإطلاق فضيقت على نفسها الخناق. ذلك أنه في كثير من الحالات تقع الجرائم ويكون الدور السببي لعامل البيئة أظهر من الدور الذي يضطلع به عامل التكوين أو الاستعداد بل أننا في غير قليل من هذه الحالات نشك أصلاً في

وجود هذا التكوين أو الاستعداد . فالزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالزنى فيقتلها في الحال هي ومن يزني بها يرتكب جريمة في القانون، ومع ذلك لا يمكن أن يعزى جرمه إلى تكوين أو استعداد للإجرام هاجمه مثير خارجي، بل ترجع جريمته أساساً إلى عامل بيئي<sup>(٢٢)</sup> . وربما أحس "دي توليو" بهذا الفراغ في نظريته التكوينية فوقف يردد "أنه إلى جانب الجسم يوجد النفس، وإلى جوار الأعضاء والأعصاب والغدد هناك القوى النفسية والاجتماعية، وإلى جانب المعلوم يوجد غير المعلوم، وأن الإنسان لابد أن يعلن في النهاية عجزه عن فهم كل شئ وتفسير كل شئ"<sup>(٢٣)</sup> .

ومع ذلك فقد صادفت نظريته قبولاً وترحيباً لدى كثير من المشتغلين بعلم الإجرام . وفي مصر وقعت هذه النظرية موقع الرضا من نفس "رمسيس بهنام"، فاصطفاها وفضلها على ما عداها من نظريات، وعرضها عرضاً مفصلاً وبلغاً في مؤلفاته في علم الإجرام .

#### ثانياً: النظريات النفسية .

اعتاد البيولوجيين التقليديين على تفسير ظاهرة الإجرام لدى الأفراد على أنها نتيجة لقصور أو خلل يعترض التكوين العضوي للفرد فيفضي - وقد ينضم - إلى اضطرابات نفسية تتبدى في صور من السلوك الشاذ يقدم الفرد عليها متجاهلاً بذلك أوامر القانون الجنائي ونواهيه . أما المحللون النفسيون وعلماء النفس فينهجون نهجاً مخالفاً، فهم يسقطون العامل العضوي من حسابهم، ويفسرون الجريمة تفسيراً نفسياً خالصاً .



والنظريات الإجرامية التي استندت إلى العوامل النفسية في تفسير الجريمة من الكثرة والتشابه بحيث تملي علينا أن تتخير أشهرها وأبرزها في هذا التيار، وأعني بها نظريات التحليل النفسي، والنظريات النفسية الوظيفية.

#### أ- النظريات التحليلية:

إذا تطرق الحديث إلى المحللين النفسيين برز على الفور أطولهم باعاً وأقواهم شكيمة، وهو "سجموند فرويد" S. Freud وفهم انعكاسات نظرية "فرويد" على تفسير الجريمة ينبغي الإشارة إلى أن نظريته تقوم على أن للنفس الإنسانية جنبات ثلاثة أساسية هي الهو Id، الذات Ego، الذات العليا Superego.

١- الهو Id وهو ذلك الجانب اللاشعوري Unconscious الفطري من النفس الإنسانية مستودع النزعات الغريزية، تلك النزعات التي يسعى الهو جاهداً باستمرار لإشباعها.

٢- الذات Ego وتكون بمثابة السلطة التنفيذية التي تقود الشخصية، وتقوم بتسوية الخلافات وإيجاد التوافق بين نزعات الهو الغريزية، وأوامر ونواهي الذات العليا، ومتطلبات العالم الخارجي.

٣- الذات العليا Super Ego وهي بمثابة الحكم أو الضمير للنفس الإنسانية، وتتضمن جانبين هما: الضمير Conscience (مستودع المحرمات والنواهي)، والذات المثالية Ego Ideal (الوعاء الذي يحوي القيم والمثل والأخلاقيات)<sup>(٢٤)</sup>.

وقد نظر "فرويد" إلى الشخصية من زاوية الصراع بين الإبداع من ناحية والهدم من ناحية أخرى. فالإبداع أو الخلق تمثله

النزعات الغريزية للإنسان، لاسيما التعبير عن الغريزة الجنسية والتعلق العاطفي. والهدم يمثل الدافع لدى المجتمع في معاقبة من لا يحترمون قواعد السلوك. وعندما تكون الشخصية سوية وقوية فإنها تحقق التوازن بين هاتين القوتين، وعندما لا تكون كذلك فإنها تصاب بخلل<sup>(٢٥)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، تقع الجريمة أما نتيجة لإخفاق الشخص في كبت نزعاته الغريزية كلية، وأما لعجزه عن تصعيدها وتحويل نشاطه الغريزي إلى صور من السلوك الاجتماعي مقبولة. وفي الحالتين يعبر المجرم عن نزعاته تعبيراً مباشراً. وقد يفلح المجرم في كبت نزعاته وإسقاطها في اللاشعور، ولكنه مع ذلك يعود إلى التعبير عنها رمزياً بسلوك يعتبر جريمة في القانون. وعلى ذلك ترجع الجريمة إلى أحد أمرين:

١- أما إلى عجز "الذات" عن الصمود لما تلقاه من ضغط "الهو" من جهة وصرامة "الذات العليا" من جهة أخرى، وإخفاقها في التوفيق بين نزعات الأولى ومثل الثانية.

٢- وإما إلى تخلف "الذات العليا" ذاتها أو ضعفها بحيث لا تجد "الأنا" ملهماً يمدّها بروح القوة ويهيب بها أن تزجر وتردع. وفي الحالتين تجد "الهو" نفسها بغير رقيب فتصنع كل ما يحلو لها ويطيّب<sup>(٢٦)</sup>.

وقد ميز "فرويد" بين نوعين من المجرمين: المجرم الذي يحس بالظلم Criminal by injustice والمجرم الذي يحس بالذنب Criminal by guilt.

فالأول يخضع في البداية لتأثير العوامل الدافعة إلى الجريمة، فيرتكب هذه الأخيرة وبعد ذلك يشعر بالذنب ويعاقب.

أما المجرم بالذنب فإن إحساسه بالذنب تجاه رغباته الماضية هو الذي يقوده إلى ارتكاب الجريمة لأنه - بطريقة غير واعية - يسعى إلى التكفير عن الجريمة الجديدة وعن سلوكه الماضي على السواء. ووسيلة هذا التكفير في نظره هي الخضوع للعقوبة ولهذا فإن مثل هذا المجرم يكون عادة من معتادي الإجرام، وهو يحصل على نوع من "الإشباع النفسي" كلما تكرر توقيع العقوبة عليه. وقد لاحظ فرويد أن هذا النوع من المجرمين يحرص - بعد ارتكاب الجريمة - على ترك آثار تساعد في التعرف والقبض عليه. بل أن الرغبة في الخضوع للعقاب لدى المجرم قد تصل به إلى حد الاعتراف بارتكاب جريمة لم يرتكبها قط<sup>(١٧)</sup>.

وعلى هدى من هذا التصنيف "الفرويدي" للمجرمين فقد صنف كل من الكسندر Alexander وستوب Staup المجرمين إلى أربعة طوائف على النحو التالي:

#### ١- المجرم الحاد The Acute Criminal:

وهذا النمط يمكن أن نطلق عليه المجرم العرضي The accidental Criminal أو الفرد الذي يرتكب السلوك الإجرامي مكرهاً لظروف غير عادية وشديدة مما يجعله ينتهك أو يخرق القانون.

#### ٢- المجرم العادي أو المزمن The Normal Criminal or Chronic:

وهذا النمط يرجع الإجرام لديه إلى أسباب اجتماعية، أي إلى البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. ويتسم هذا النمط من المجرمين بانحطاط الخلق، ومخالطته للأنماط الإجرامية

وتوحده بهم، كما أن الذات العليا لدى هذا الفرد - وفقاً للنظرية الفرويدية - إنما تكون بمثابة انعكاسات للذات المثالية المعابة وذلك نظراً لأنها تكون منظمة على نموذج أبوي فاسد ومتكونة في جماعة لا اجتماعية. "حيث المثل العليا للإجرام منذ الطفولة وإباحية هذا الإجرام مما يجعل نفس الطفل تتشرب بطابع الوالدين". هذا بالإضافة إلى تشرب وامتصاص هؤلاء الأفراد لقيم منطقة الانحراف Delinquency area ودخولهم في علاقات مع المنحرفين ومن مظاهر ذلك تكوين عصابات الإجرام.

#### ٢- المجرم العصبي The Neurotic Criminal:

وهذا النمط يرجع الإجرام لديه إلى أسباب نفسية وذلك نظراً لأن السلوك الاجتماعي لمثل هؤلاء الأفراد إنما تحركه نزعات الهوا Id المكبوتة، وأنه بمثابة عرض لما يعانونه من قلق، ومشاعر الذنب، والصراعات المعلقة غير المحسومة.

#### ٤- المجرم المريض The Pathological Criminal:

وهذا النمط من المجرمين يرجع الإجرام لديه إلى أسباب بيولوجية، وسلوكه الاجتماعي إنما يكون مشروطاً ببعض العمليات الباثولوجية المرضية الراجعة إلى طبيعة تكوينه العضوي. ويتضمن هذا النمط المجرمين الذين يعانون من النقص العضوي أو العمليات المرضية المعيبة كما في حالة الضعف العقلي، والذهانيين أي المرضى عقلياً<sup>(٢٨)</sup>.

#### ومن جانب آخر ترى مدرسة التحليل النفسي:

١- أن الجريمة حيلة دفاعية للتخفيف من صراع نفسي وأزمة داخلية. أي أن الجريمة تخدم نفس الأغراض التي يخدمها العصاب والذهان الوظيفي، والفارق بينهما أن الجريمة تعبر

عن نفسها في صورة اضطراب اجتماعي في حين أن العصاب والذهان يعبران عن نفسيهما في صورة اضطراب انفعالي.

٢- أن الجريمة قد توجد مع عصاب، أو من دون عصاب أو أنها تحل محل عصاب أو تكون وسيلة لتجنبه أو شفاؤه وذلك باعتداء الشخص على نفسه بدل اعتدائه على الغير.

٣- أن الجريمة لدى الشخصيات المعتلة على الأقل امتداد مباشر لاستعداد إجرامي مكتسب في الطفولة المبكرة، وهو استعداد يجعل المفرد أشد تأثراً بالآثار السيئة للبيئة الاجتماعية وينشأ نتيجة لفشل الوالدين خاصة الأم في ترويض الدوافع العدوانية والجنسية للطفل. وفي عجزها عن فطامة من "مبدأ اللذة" إلى "مبدأ الواقع" بما يجعله غير قادر على احتمال ضروب الحرمان فيما بعد.

٤- أن هناك شخصيات معتلة يبدو أن ارتكاب الجريمة حاجة نفسية ملحة لديهم فهم يتورطون فيها سواء كانت الظروف الخارجية سيئة أم حسنة.

٥- أن المسئول عن الجريمة في أغلب الأحيان هو قسوة الضمير وتحكمه المفرد وليس ضعفه وتخاذله أو عدم وجوده كما يظن في العادة<sup>(٢٩)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق يتبين لنا أن السلوك الإجرامي من منظور الفكر أو المضمون التحليل إما أن يكون:

- ١- تعبيراً مباشراً عن الحوافز الغريزية.
- ٢- أو أن يكون تعبيراً رمزياً للرغبات المكبوتة.
- ٣- أو نتيجة لوجود ذات معتلة نظراً لوطأة القوى المتصارعة من جانب الذات العليا والهوالتي تقع عليها<sup>(٣٠)</sup>.

ومن ثم فهو سلوك لا شعوري تعويضي أو إبدالي للتخلص من هذه الصراعات التي يعاني منها الفرد، تلك الصراعات القائمة بين الهو Id والذات Ego والذات العليا Super ego من جانب، ومطالب المجتمع وقواعده ومعايير السلوكية من جانب آخر.

ونظراً لعدم قدرة الشخص على كبت دوافع الهو Id ونزعتها الغريزية كبتاً كافياً باستمرار فإنه من المحتمل أن يصبح الفرد منحرفاً أو مجرماً. وحتى حينما يكون الكبت موفقاً، فإن نزعات الهو تكون مستمرة في التفتيش عن التعبير عنها مما ينجم عنه صراع وقلق مستمر ودائم - ولما كانت هذه النزعات الغريزية غير محبة ومحظورة ومنهى عنها فإنه سرعان ما يعاني من الشعور بالذنب، مما قد يسعى إلى جلب العقاب لنفسه بارتكاب أي فعل من الأفعال الإجرامية حتى يتخفف من هذا الشعور بالذنب<sup>(٣١)</sup>. وليس من شك في أن آراء "فرويد" وتلاميذه قد ألقت جانباً لا بأس به من الدراسة حول الجوانب النفسية للإنسان وتأثير التكوين النفسي على الوقوع في مهاوي الجريمة لكن لا يجوز أن ننساق وراء هذه الآراء في رد السلوك الإجرامي إلى العوامل النفسية وحدها، أو نسلم بأن الجريمة هي دائماً وليدة دوافع مرضية لا شعورية وأن سلمنا بأن تلك الدوافع قد تلعب دوراً مساعداً أو مهيناً لارتكاب الجريمة<sup>(٣٢)</sup>.

#### ب- النظريات النفسية الوظيفية:

يجتمع أنصار النظريات النفسية الوظيفية أو الواقعية مع أنصار التصوير السوسولوجي - في نقدهما لنظريات التكوين الإجرامي بسبب المرض العضوي أو النفسي - على نقطة واحدة:

هي أنه ليس هناك من دليل على أن المجرم - دون سائر الناس - ذو تكوين شاذ من الناحية العضوية أو النفسية. وأنه إذا كانت هناك طائفة من المجرمين المرضى بمرض وراثي أو عقلي أو عصبي، فإن هذه الطائفة ليست هي المقصودة بالبحث عن عوامل الإجرام، لأن الظاهرة الإجرامية لديها ليست إلا تعبيراً عن أمراضها، وهذا ليس هو المجال الحقيقي للإجرام. وإنما المقصود هو البحث عن عوامل تكوين الظاهرة الإجرامية "العادية" أي تلك الظاهرة الناجمة عن أشخاص ليسوا شواذاً بتركيبهم العضوي أو النفسي، ويرغم لك سلوكوا مسلماً يتسم بالاجتماعية.

هؤلاء في - رأى المدرسة النفسية الوظيفية - هم المجرمون الحقيقيون وإجرامهم هو الإجرام الحقيقي، وإليهم يجب أن يتوجه البحث العلمي حتى نعرف كيف تكونت لديهم العقلية أو النفسية الاجتماعية.

وتعتبر نظرية "لاجاش" Lagache خير تعبير عن جوهر الاتجاه النفسي الوظيفي في تفسير الإجرام. وطبقاً لهذه النظرية يلزم - لتفسير السلوك الإجرامي - أن نعرف كيف تكونت "الشخصية الإجرامية" هذه الشخصية التي تميزها خصيصتان:

- ١- التركيز الذاتي، ومعناه التصاق الشخص بمصالحه وحدها أو برأيه وحده دون أي اعتبار لمصالح أو آراء الآخرين، فضلاً عن الغياب الكامل للإحساس بالمسئولية.
- ٢- عدم النضج في الشخصية، ويعني به العجز عن إدراك الأمور في مدى زمني مناسب يتيح للفرد أن يفيد من خبراته السابقة وأن يتوقع النتائج المستقبلية<sup>(٣٣)</sup>.

وفي نفس هذا الاتجاه يهب عالم الإجرام الفرنسي "دى جريف" De Greef. فهو يرى أن في التكوين الفطري للإنسان خصائص وظيفية ترتبط بجهازه النفسي، ويصبح لها أثر عميق وواضح في توجيه سلوكه وأهمها الشعور بالحتمية والشعور بالمسؤولية والشعور بالعدالة والشعور بالنظام. وهي وظائف تقوم بدورها أي كانت طبيعة السلوك، أي سواء كان السلوك اجتماعياً أم غير اجتماعي، مشروعاً أم غير مشروع.

وقد حدد "دى جريف" طبيعة هذه المشاعر النفسية التي يستند إليها تفسير السلوك الاجتماعي، وبالتالي الإجرامي أيضاً للفرد بأنها:

#### أ- الشعور بانتفاء العدالة:

فمن يعاني نقصاً وجدانياً لا يتصور أن يخضع فيما بعد لتقييم معينة تفرضها الظروف الخارجية وإنما ينمي هذا الاضطراب والقلق لدى الفرد اتجاه عدائياً إزاء البيئة قد يدفعه إلى ارتكاب الجريمة التي تبدو له بمثابة سلوك سوي مستحق.

#### ب- عقدة الدونية:

ومن يعاني نقصاً عضوياً أو وظيفياً أو نفسياً قد يدفعه ذلك إلى الانحراف في السلوك الذي قد يكون إجرامياً كرد فعل مصطنع أو استجابة لما يدور في نفسه من شعور بالتوتر والاضطراب.

#### ج- عقدة التثبيت الأموي:

وقد يرجع هذا التثبيت أو التركيز حول الأم إلى شدة التعلق بها بسبب عطفها وحنانها الزائد على الطفل، أو قد يرجع



إلى العداوة والقسوة المتناهية قبله. وفي الحالة الأولى، ينشأ الفرد مسلوباً من القدرة على تكوين العلاقات العاطفية التي تربطه بغيره من أفراد المجتمع ويميل إلى الانطواء على النفس.

أما في الحالة الثانية، فيفقد الفرد الثقة في نفسه مما ينعكس بدوره على سلوكه.

ويؤكد "دي جريف" أن الفرد في هذه المواقف الثلاث السابقة ليس مريضاً عقلياً، بل يعد فقط غير سوي من الوجهة النفسية والاجتماعية، فالمجرم في كافة هذه الحالات هو أداة للجانب اللاشعوري. ويتطلب دراسة السلوك الإجرامي أن تبدأ بالجهاز العضوي إذ لا يجوز إغفال دوره، ثم ننتقل إلى البحث في مدى توافق الفرد مع خبراته وتجاربه الماضية والتي توجد مخزنة في جانبي الشعور واللاشعور وكذلك بحث مدى توافق الفرد مع البيئة المحيطة إذ أن السلوك الإجرامي هو بمثابة رد فعل عضوي غريزي، إذ يرتبط بالجهاز النفسي والدوافع الداخلية التلقائية. وهذا ما يفسر فكرة "دي جريف" عن الشعور بالحتمية Fatalism، إذ أن الفرد يجد نفسه مضطراً أو مدفوعاً إلى السلوك، الذي يجد لديه ما يبرره<sup>(٢٤)</sup>.

وقد تأثر العالم الفرنسي "بيناتيل" Pinatel بأفكار "دي جريف" وقرر أن هناك عناصر مكونة لما سماه بالنواة المركزية للشخصية الإجرامية. وأن هذه العناصر هي الانحصر في الذات، وسرعة الانسياق، نزعة التعدي وانعدام الاكتراث العاطفي.

ويضيف إلى ذلك أن ثمة عقبات تعترض طريق الجريمة<sup>(٢٥)</sup> :

- العقبة الأولى هي العار الاجتماعي الذي يصيب من يلحق به وصف المجرم؛ وهذه العقبة يتخطاها صاحب الشخصية الإجرامية بفعل انحصاره في ذاته واعتداده بآرائه واختلاف تفكيره عن وجهة نظر المجتمع واعتبار الجريمة أهون من طرق كثيرة اعتاد الناس على سلوكها رغم وجه الاستهجان فيها وأن الأمانة المزعوم وجودها عند الناس زيف وخرافة، وأنه ضحية جور على حقوقه وأن الجريمة كوسيلة لمجابهة هذا الجور أسلوب تبرره العدالة وتخطي تلك العقبة الأولى من الاستنكار الاجتماعي يتمخض عن إقرار غير حاسم للفكرة الإجرامية.

- وأما العقبة الثانية في طريق الجريمة هي إنذار القانون بالعقاب، وهذه العقبة يتخطاها صاحب الشخصية الإجرامية بفعل ما لديه من سرعة الانسياق، ومن هذا التخطي نتج لديه إقراراً حاسماً للفكرة الإجرامية.

- والعقبة الثالثة هي الصعوبات المحتملة أن تعترض تنفيذ الفكرة الإجرامية والمجهود اللازم لتخطيها تولده لدى صاحب الشخصية الإجرامية نزعة إلى التعدي، فتنشأ من هذه النزعة عنده أزمة نفسية خطيرة.

- وأخيراً، فإذا كان يعترض الجريمة عائق رابع هو بشاعة تنفيذها إلى درجة يمحها ويعافها ويتراجع معها الرجل العادي فيقلع بوازع من نفسه عن الإصرار على التنفيذ، فإن صاحب الشخصية الإجرامية يتخطى هذا العائق الأخير كذلك

بفعل ما يميزه من انعدام في الاكتراث العاطفي، وبهذا يتم إقدامه على الفعل الإجرامي.

ويصنف جان بيناتل J. Pinatel نماذج المجرمين إلى نماذج محددة وأخرى غير محددة على النحو التالي<sup>(١٧٣)</sup>:

أولاً: فتشمل النماذج المحددة الفئات الآتية، وهم:

١- المجرمون ذوو الطابع الإجرامي:

وهم يحملون طبعاً مستديماً أو حالة مستقرة ميالة للعدوان.

٢- المجرمون المنحرفون:

ويميزهم عند النظر إليهم من الخارج حالة من الشذوذ العاطفي لها صور متنوعة تتراوح في مداها بين الخبث الخفيف، ويميزهم عند النظر إليهم من الداخل قوة الدوافع الغريزية وثرائها.

٣- المجرمون ضعاف العقل أو الممتوهون:

وهؤلاء يميزهم ضعف في الذكاء، وهو ذو صلة بالسلوك الإجرامي.

٤- المجرمون مدمنوا الخمر والمخدرات:

وهذه الفئة ينظر إلى حالة أصحابها كما لو كانت تمثل انحرافاً غريزياً لغريزة البحث عن الطعام، أو تمثل مرضاً عصبياً، أو تمثل حالة من القصور العقلي.

ثانياً: أما خارج النماذج المحددة فيصنف "بيناتل" المجرمين إلى الفئتين الآتيتين وهما:

١- المجرمون المحترفون:

وهذه طائفة تشمل المجرمين الذين ينشأون غالباً في جو الجريمة، وينتظمون في عصابات تستغلهم منذ طفولتهم، وتزداد تنظيماً وتماسكاً بالنسبة للبالغين منهم والمجرمين ذوي الياقة

البيضاء، أي أولئك المجرمين الذين ينتمون إلى طبقة مرتفعة اجتماعياً واقتصادياً، والذين يخرقون القوانين التي تنظم نشاطهم المهني.

#### ٢- المجرمون العرضيون:

وهؤلاء مجرمون متوائمون مع المجتمع، لكنهم يرتكبون جرائمهم بسبب إسهام خاص لظروف خارجية. وهذه الفئة تشمل فئات أربع هي:

##### أ- المجرم الانفعالي:

الذي يحوز خصائص فسيولوجية ونفسية تدفعه إلى الاضطراب الانفعالي الذي لا يتجاوز الحدود الفسيولوجية التي تلغي قدرة المقاومة عنده.

##### ب- المجرم الخاضع لظروف خلقية واجتماعية غير ملائمة:

مثل الاختلاط الرديء، والعادات الضارة، والإيحاءات غير الخلقية. وهو يرتكب تحت تأثير الحاجة أو الشهوة أو الحسد أو الانتقام أعمالاً إجرامية من كل نوع، لكنها دائماً قليلة الخطورة.

##### ج- المجرم العرضي الشائع:

الذي يرتكب تحت تأثير ظروف اجتماعية خاصة سرقات، أو قد يحقق أرباحاً غير مشروعة، أو يرتكب أعمالاً احتيالية، أحياناً تحت ضغط الحاجة.

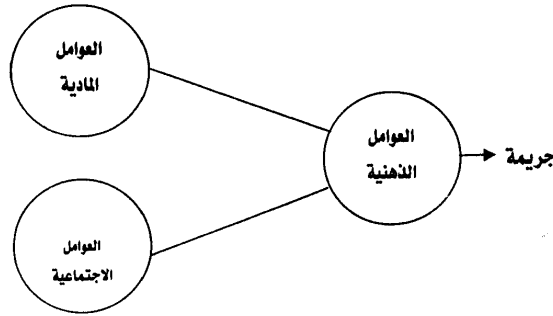
##### د- المجرم العرضي بالمعنى الصحيح:

وهو يتميز بضعف في الذكاء مصحوب بعلامات من عدم الاتزان النفسي، ويضعف في الحاسة الخلقية، وبالتالي عنده استعداد ضعيف للجريمة قد ينمو سريعاً تحت تأثير العوامل السببية الثانوية.

في نفس هذا الاتجاه النفسي أيضاً يذهب عالم الإجرام الإيطالي مانهايم Mannheim<sup>(٣٧)</sup>. فهو يرى أن الجريمة تنشأ عن التقاء مجموعتين من العوامل أحدها مادية جسمية عضوية والأخرى اجتماعية اقتصادية بعامل عقلي أو نفسي معين يكون بمثابة عامل محول إلى طريق الإجرام في التكوين الداخلي لنفسية المجرم.

فالعامل المادي الجسمي العضوي أياً كان، والعامل الاجتماعي الاقتصادي أياً كان، لا يتمخضان هما الاثنان أو أحدهما عن جريمة إلا إذا مرا من خلال محور إلى طريق الجريمة هو العامل العقلي أو النفسي. فلا بد في كل جريمة من عامل عقلي أو نفسي ينتجها ويدونه ما كان يمكن أن تقع. وتارة يكون ثقل العوامل المادية الجسمية العضوية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية شديدة الوطأة على الإنسان بحيث يكفي قدر ضئيل من العامل النفسي في سبيل وقوع الجريمة، وتارة يكون ثقل العامل العقلي النفسي شديداً إلى حد لا حاجة معه إلى عامل مادي أو اجتماعي في سبيل أن تحدث الجريمة.

وقد مثل مانهايم نظريته تلك في الرسم الآتي:



ويتضح من العرض السابق أن النظريات النفسية الوظيفية - على اختلاف صيغها - قد أفلحت في أن تبرر حقيقة واحدة هامة هي أن الظاهرة الإجرامية ليست ظاهرة فردية بحتة يجب البحث عن أسبابها في تكوين المجرم العضوي أو النفسي، ولا ظاهرة اجتماعية بحتة يجب الكشف عن عوامل نشوئها في العوامل البيئية المحيطة بمرتكب الجريمة. وإنما هي ظاهرة مركبة من مجموعة عوامل، تأتي العوامل النفسية في مقدمتها. وهذه العوامل لا يجب إلتماسها في تحليل النفس، وإلا انتهينا إلى ما انتهت إليه النظريات التكوينية، ولكن يجب أن تلتمس في النفسية أو العقلية الاجتماعية. وهي العقلية التي تقبل فكرة الإجرام وتهون لصاحبها أمر الجريمة وتيسر له أسباب الانتقال من الفكرة الإجرامية إلى العمل الإجرامي.

ومع أن هذه النظريات تتفادى الكثير من أوجه النقص الذي يعتور غيرها من النظريات وتضع السلوك الإجرامي في نطاقه الصحيح من حيث هو تعبير عن حالة نفسية تصور حداً بين الفرد والمجتمع، إلا أننا نرى مع ذلك أنها بحاجة إلى تحديد يفسر لنا أسباب هذه الحالة النفسية، أو العقلية الاجتماعية، ويصل ما بين السلوك الإجرامي وعوامل تكوينه أي يصل ما بين الفرد والمجتمع<sup>(٣٨)</sup>.

#### ثالثاً: النظريات الاجتماعية:

تعتبر النظريات والمذاهب الاجتماعية من أكثر النظريات تنوعاً وتعددًا في علم الإجرام. ولعل أول مدرسة بدأت بالفعل

تحليل الجريمة وتفسيرها تفسيراً اجتماعياً هي المدرسة الجغرافية أو الخرائطية Geographic or Cartographic School<sup>(\*)</sup>.

ثم جاء الاشتراكيون بعد ذلك وعرف مذهبهم في تفسير الإجرام باسم المدرسة الاشتراكية Socialist School<sup>(\*\*)</sup>.

غير أن الاتجاه الاجتماعي لم يتطور ويزدهر بصورة واضحة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث أخذ الاجتماعيون الأمريكيون يسهمون بأرائهم في مجال الجريمة، مؤكدين على أهمية العوامل الاجتماعية ودورها في ارتكاب الجرائم. وقد كان الاجتماعيون الأمريكيون وغيرهم من أنصار هذا الاتجاه الاجتماعي في أوروبا متأثرون بالأفكار اللومبروزية. ولم تخف حدة هذا التأثير إلا عقب قيام "جورنج" Goring بأبحاثه التي نقد فيها نظرية "لومبروزو". والفكرة الرئيسية في المدرسة الاجتماعية هي أن السلوك الإجرامي نتاج لنفس العمليات التي تخضع لها كافة الصور الأخرى للسلوك الاجتماعي.

ولتحليل هذه العمليات وما لها من علاقة بالإجرام فقد اتخذ ذلك بعدين أساسيين<sup>(٣٩)</sup>:

---

(\*) ازدهرت هذه المدرسة في الفترة ما بين ١٨٣٠ - ١٨٨٠ ويهتم أنصارها بتصنيف الجرائم وتوزيعها وفقاً لمناطق جغرافية محددة، فهم ينظرون إلى الجريمة كتعبير ضروري عن الأحوال والظروف الاجتماعية ومن ثم يكونون على اختلاف معدلات الجرائم طبقاً لهذه الأحوال. ويعتبر كل من كوتيليه Quetelet وجوري Guerry أول من قاد هذا الاتجاه في فرنسا، وتابعهما عدد كبير من تلاميذهما في إنجلترا وألمانيا.

(\*\*) تستند هذه المدرسة في علم الإجرام غل كتابات ماركس Marx وإنجلز Engels، بدءاً من عام ١٨٥٠، وهي تؤكد على الحتمية الاقتصادية Economic Determinism، ومن ثم فإن الفكرة الأساسية التي يؤكدها أنصار هذه المدرسة هي أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال الطبقات العاملة، تؤدي إلى الفقر، وأن هذا الفقر يدفع الناس إلى ارتكاب الجريمة.

**البعد الأول:** ويهتم بدراسة ما يوجد من علاقة وارتباط بين معدلات الجريمة وبين صور التنظيم الاجتماعي أو الظروف الاجتماعية للمجتمع. ومن مظاهر ذلك عمليات الحراك الاجتماعية للمجتمع، الصراع الثقافي في Culture Conflict والطبقات الاجتماعية Stratification، والأيديولوجيات السياسية Political، والدينية Religious، والاقتصادية Economic، والصراع المعنوي Normative Conflict والمنافسة Competition ... إلخ.

وقد اعتمد الاجتماعيون في هذا النوع من الدراسات على إحصاءات الجريمة. وعرفت نظرياتهم بنظريات البنية الاجتماعية Social Structure Theories.

**البعد الثاني:** ويهتم بدراسة العمليات أو الكيفية التي يصبح الأشخاص من خلالها مجرمين. ويعتمد التحليل وفقاً لهذه الدراسات بصفة أساسية على النظريات العامة للتعليم الاجتماعي وعلم النفس الاجتماعي، وما تتضمنه من مفاهيم مثل التقليد Imitation والاتجاهات والقيم Value - Attitude التعويض Compensation، الإحباط والعدوان Frustration aggression المخالطة الفارقة Differential Association ... إلخ. وقد عرفت النظريات التي تبنت هذا البعد بنظريات العملية الاجتماعية Social Process Theories.

وهكذا تؤكد النظريات الاجتماعية على أن الدوافع والظروف التي تدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة، كامنة في البيئة الاجتماعية الثقافية. أي أن ارتكاب الجريمة إنما يرجع إلى وجود عوامل خارجية عن الفرد، تظهر في البيئة الاجتماعية أو السياسية أو الجغرافية، أو في الأبنية الاجتماعية<sup>(١٠)</sup>.



وعلى الرغم من اتفاق الرأي بين أنصار المدرسة الاجتماعية على إعطاء العوامل البيئية أهمية مطلقة أو فائقة في إحداث الجريمة، فإنهم مع ذلك يذهبون مذاهب شتى، نظراً لتعدد العوامل الاجتماعية وتنوعها ولسنا نرى المقام مناسباً، ولا الحاجة داعية لاستقصاء كافة المذاهب، وحسبنا أن نورد هنا أشهرها.

#### أ- النظريات الأيكولوجية Ecological Theories:

تعتبر الدراسات الأيكولوجية أو البيئية من أخصب الأبحاث التي ساهمت في مجال تفسير الجريمة والانحراف. وقد أجريت هذه الدراسات على وجه الخصوص في جامعة شيكاغو في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين.

والفكرة الرئيسية في النظريات الأيكولوجية محل البحث أساسها وجود مناطق إجرامية أو تقع للانحراف Delinquency areas داخل المدن. ومن أهم الدراسات الأيكولوجية التي أجريت في هذا الشأن تلك التي قام بها كليفورد شو Clifford Show وزملائه بالاشتراك مع جامعة شيكاغو في عام ١٩٣٠ للوقوف على مدى وجود ثمة علاقة بين السلوك الإجرامي وبين مناطق معينة داخل مدينة شيكاغو. ولذا فقد قسموا المدينة إلى عدة مناطق أو أقسام، فاحصين عدد الانحراف الرسمي أي كما هو مدرج في إحصاءات الجريمة بالنسبة لهذه الأقسام أو تلك المناطق المختلفة للمدينة. فوجدوا أن معدل الإجمام والانحراف يرتفع في وسط المدينة نظراً لكثرة الهجرة منها وإليها، وتنفك الأسر فيها، وكثافة السكان العالية.

ثم أجريت بعد ذلك دراسات أخرى قام بها شو Shaw مع هنري ماكاي H. McKay بهدف تطبيق هذا التصور عن "مناطق الانحراف" Delinquency areas على مدن أمريكية أخرى، حيث قد اتضح لهما خلال تحليلاتهما المستمرة لمناطق شيكاغو التي استمرت ما يقرب من مدة ٣٥ عاماً حقيقة مؤداها: أن مناطق الانحراف المرتفع للمدينة مستمرة لتظل هكذا، حتى ولو تغيرت خصائص السكان العنصرية والجنسية.

هذه الحقيقة ظهرت لتأييد وتدعيم تصوراتهم من أن البيئة تكون أكثر تأثيراً في نمو وخلق الانحراف<sup>(١١)</sup>. كما كشفت لهما هذه الدراسات أيضاً عن ارتفاع معدلات الانحراف في المناطق المتخلفة أو الأحياء الوضيعة Slums، تلك المناطق التي تحيط عادة بالمناطق الصناعية والتجارية، كما تبين لهما أن الحياة في هذه المناطق الوضيعة تتميز:

بالإسكان المزدحم دون المستوى، وبعائلات كاملة تعيش في حجرة واحدة، وبالمباني المتداخلة المتلاصقة التي تلفت الأنظار بطلائها المتساقط وأعمال السباكة المتوقفة، وأبيئة الفئران والصراصير، والتدفئة غير الكافية، وترتيبات النوم المزدحمة، مثل هذه المساكن قبيحة المنظر وغير المريحة قد تدفع بالأطفال إلى الشارع بعيداً عنها لفترات طوال، الأمر الذي قد يؤدي بهم إلى الوقوع في تيار الانحراف والجريمة. هذا بالإضافة إلى أنها تعلم عادة الخبرة التي غالباً ما تكون مقدمة إلى طريق حياة المجرمين<sup>(١٢)</sup>.

وهناك أيضاً "فردريك تراشر" Feredaric Therasher متخصص آخر في علم الإجرام درس أكثر من عصابة من عصابات شيكاغو، فوجد أنهم متمركزين في المناطق القريبة من وسط المدينة. أي أنه توصل من دراسته هذه إلى نفس النتيجة تقريباً التي توصل إليها "شو" Show<sup>(٢٣)</sup>.

وكذلك، فقد اتجه عدد من الباحثين المحدثين الآخرين نحو البحث عن تحديد مناطق الانحراف في المدن الكبيرة من أمثال "بلووم"، "تشتلون"، وغيرهم.

ففي مسح قام به "بلووم" Bloom عن السلوك الانحرافي في المجتمع الأمريكي عام ١٩٦٦ وجد أن هناك مناطق تتسم بمعدلات انحراف عالية، وأن الأسر المقيمة فيها يسودها الاضطرابات الزوجية أو الاقتصادية أو البيئية والتربوية.

وفي بحث آخر "لتشلتون" Chilton نشر في المجلة الاجتماعية الأمريكية عام ١٩٧٢ عن مناطق الانحراف في مدن Baltimore, Detroit, Indianapolis، اتضح له من خلال مقارنته للمعطيات والوقائع التي استمدتها من هذا البحث. أن هذه المدن تميل نحو وجود مناطق ذات مستويات ومعدلات مرتفعة للانحراف. هذا بالإضافة إلى ما تتسم به هذه المناطق من حراك سكاني دائم، مع وجود تزاخم مرتفع، وأسرات معايير فرعية Sup Standard، ودخول منخفضة، ومهارات حرفية بسيطة<sup>(٢٤)</sup>.

وحول هذه المناطق الوضيعة أو المتخلفة أيضاً وما لها من علاقة بالانحراف والجريمة فقد حاول أحد الأيكولوجيين Zorpaugh بتشخيص هذه المناطق وتحديد أنماطها ومعالمها مميزاً بين سبعة

أنماط أو أنواع لمناطق الانحراف Types of Delinquency Areas على النحو التالي:

١- منطقة الفقر البسيطة Simple Area of Poverty: وتتميز هذه المنطقة بالازدحام السكاني، وبانتشار السرقة البسيطة نسبياً، وإن كان الغالبية العظمى من الفقراء في هذه المنطقة لا يرتكبون الجريمة.

٢- الحي الوضيع Slum: يذكر لنا Zorphaugh أن الحي الوضيع يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى، أنه منطقة أزقة وظلمة وكهوف رطبة، فيه تقيم الجماعات المهاجرة والأسر التي عضها الفقر بأنيابه والمحطمة، والعمال غير المهرة، والمتشردون والمجرمون، ومدمنو المخدرات. هذا بالإضافة إلى ما تتسم به هذه المنطقة من ازدحام سكاني، وكثرة التنقل، وعدم وجود فوارق اجتماعية إلى حد ما، وكذلك فإن الناس لديهم اليأس أو ليس لديهم شيء يخشون ضياعه، وليس لديهم فخر بالماضي الذي رأى فشلهم. ومن ثم فإن حي الوضيع تنشأ فيه الجريمة.

٣- المنطقة الهامشية Marginal Area: أي المنطقة التي تعيش على هامش المجتمع التقليدي، والتي يفصلها عنه عوائق طبيعية أو اجتماعية. وأن مثل هذه المنطقة هي ميدان قتال لثقافات متصارعة وفي بعض الأوقات ميدان قتال لعصابات تمثلها. أن مثل هذا التصارع بين الثقافات يجعل هذه المناطق منابت للجريمة.

٤- منطقة منازل الغرف المفروشة للإيجار Rooming - House Area: ويذكر لنا Zorphaugh أن في المنطقة التي قام بدراستها كان ٧١٪ من الرجال غير المتزوجين، و ١٠٪ من النساء غير

المتزوجات، و٣٨٪ من متزوجين زواجاً شرعياً أو غير شرعي. وعلى هذا كانت منطقة لا أطفال فيها، ومنطقة حراك سكاني مرتفع، هذا بالإضافة إلى وجود أنماط سلوك متنوعة، وجوار لا وجود له، ولا توجد تقاليد مجتمع أو أخلاق مقبولة عامة. أنها بطبيعة الحال منطقة تفكك شخصي واجتماعي. كما أن الرغبة في الأمن أو في الاستجابة الودية والصدقة لا تجد مكاناً لها. أن الإنسان في مثل هذه المنطقة سواء كان رجلاً أم امرأة يصبح حاملاً وحيداً أو يعبر غالباً عن عدم رضائه في سلوك غير عادي أو إجرامي.

٥- الحي المنعزل Ghetto: أو المنطقة التي تتخذها أقلية معينة موطناً دائماً لها. فعلى الرغم مما يوجد من تجانس بين أفرادها، إلا أن هذه المنطقة يسودها تصارع الثقافات، وقد تكون أيضاً مركزاً للجريمة.

٦- مناطق الرذيلة والموبقات Vice Areas: إن هذه المناطق هي عادة الأحياء الوضيعة، وإن كان ليس كل هذه الأحياء مناطق رذيلة. وهذه المناطق تتميز بالرذيلة التي توجه تجارياً وتحميها الشرطة، مثل البغاء Prostitution والمقامرة Gambling كما أنها تجتذب المجرمين الخطرين للعيش فيها، ويسودها الصراع بين أرباب الرذيلة المتنافسين مما قد ينتج عنه قتل تقوم به عصابات.

٧- المناطق الريفية Rural areas: التي تقوم بإيواء رجال العصابات الهاربين من وجه العدالة. كما تتميز هذه المناطق بالانسياق إلى الرذائل الصغيرة والانحرافات. ومع هذا فإنها بصفة عامة ليست مركزاً للجريمة الخطيرة<sup>(١٥)</sup>.

وهكذا، فإن الأيكولوجيين الاجتماعيين وإن كانوا يتجهون إلى تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً أيكولوجياً فإنهم يفعلون ذلك ليس لإثبات أن الظروف البيئية هي السبب الوحيد للانحراف والجريمة، وإنما ينظرون إلى هذه الظروف كعامل هام يدفع إلى السلوك الإجرامي<sup>(١٦)</sup>.

ولكن قد تعرض هذا الاتجاه لنقد كثير من علماء الاجتماع. فقليل أن الإحصاءات الرسمية لعدد المقبوض عليهم وعدد الذين قدموا للمحاكمات، والتي اعتمد عليها في قياس مدى الجناح من المناطق المختلفة إحصاءات متحيزة ولا تظهر الحقيقة. نظراً لوقوع سكان المناطق الفقيرة في قبضة البوليس أكثر من سكان المناطق الغنية بسبب تحيز رجال البوليس. ولكن هذا النقد يرد عليه بأنه حتى على الرغم من هذا التحيز في الإحصاءات فإن الحقائق تشير إلى انتشار السلوك الإجرامي في هذه المناطق أكثر من غيرها. وهناك نقد آخر لهذه الدراسات الأيكولوجية مؤداة أن المناطق الفقيرة التي تحدث فيها أعلى معدلات الجناح يوجد بها عدد كبير جداً من الأشخاص الذين لا يرتكبون الجريمة، مما يدل على احتمال وجود عوامل أخرى للسلوك الإجرامي. والواقع أن الدراسات الأيكولوجية قد وجهت الأنظار إلى الارتباط بين سوء الأحوال المعيشية لفئات من الجمهور وبين السلوك الإجرامي، إلا أنها حاولت أن تخفي العوامل المسؤولة عن سوء هذه الأحوال المعيشية وحاولت أن تصور التوزيع المكاني للسكان بما يصاحبه من تفاوت شديد في مستوى المعيشة على أنه شئ طبيعي بالنسبة لكل المدن. وهذه الدراسات تعني في الواقع توجيه الأنظار بعيداً عن مسؤولية النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في البلاد الغربية، أي النظام الرأسمالي.

فالتوزيع الأيكولوجي للسكان في المدن الغربية مماثل تماماً لأسلوب توزيع الثروة. فهناك قلة من الأغنياء يقطنون أفضل وأعلى المناطق في المدينة، ويعيشون عيشة مرفهة في ضواحيها. وغالبية من الفقراء يقطنون أرخص وأسوأ المناطق ويعيشون في ظروف غير إنسانية، يزيد من سوءها أنهم مواطنون في بلاد واسعة الثراء والخيرات. ليس هذا فحسب ولكن الأغنياء يمكن أن يرتكبوا الكثير من الجرائم دون أن يحاسبوا عليها، وبالتالي يكتسبوا صفة أخرى لا يستحقونها غير الغنى، هي الشرف والنزاهة<sup>(٤٧)</sup>. وأخيراً، فقد عيب على النظرية الأيكولوجية أنها لم تأت بتفسير شامل لكل صور السلوك الإجرامي وإنما ركزت جهودها في نطاق جرائم الأموال فحسب<sup>(٤٨)</sup>.

#### ب- نظرية المخالطة الفارقة Differential Association Theory:

من أبرز النظريات البيئية في تفسير السلوك الإجرامي تلك النظرية التي نادى بها العالم الأمريكي سذرلاند Sutherland. فقد لاقت هذه النظرية قبولاً لدى الكثيرين من المهتمين بشئون الجريمة، وعرفت باسم المخالطة الفارقة Differential Association، أو الارتباط المتمايز، أو بالعلاقات المتباينة، أو المخالطة المتفاوتة وكلها أسماء لمسمى واحد.

وتنادي هذه النظرية بأن السلوك الإجرامي هو نتاج للبيئة الاجتماعية بدلاً من التكوين الفردي. فالأشخاص يصبحون مجرمون بسبب اتصالهم واحتكاكهم بالأنماط الإجرامية أي بهؤلاء الأشخاص الذين يحبذون السلوك الإجرامي، وأيضاً نظراً لانعزالهم عن الأنماط اللاإجرامية أي بهؤلاء الأشخاص الذين يستنكرونه<sup>(٤٩)</sup>.

ولا تعني المخالطة المتفاوتة مجرد الصحبة السيئة. ففهمها بهذا المعنى يفرغها من مضمونها وفحواها. إذ أن مناط اعتبارها سبباً للسلوك الإجرامي زيادة نسبة تعرض الفرد للأنماط الإجرامية على نسبة تعرضه للأنماط غير الإجرامية<sup>(٥٠)</sup>. ويقسم "سذرلاند" نظريته على مجموعة قواعد أو مبادئ أساسية هي<sup>(٥١)</sup>:

- ١- السلوك الإجرامي يكتسب بالتعلم، وهذا يعني أن السلوك الإجرامي لا يورث. فالشخص الذي لم يدرّب على الجريمة لا يرتكبها، تماماً كالشخص الذي لم يتدرّب على الميكانيكا لا يستطيع أن يخترع آلة ميكانيكية.
- ٢- يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق المخالطة، أي بالتفاعل مع أشخاص آخرين في عملية اتصال سواء بالقول أو بالإشارة.
- ٣- يحدث الجزء الأساسي من عملية تعلم السلوك الإجرامي في نطاق جماعات تربطهم بالفرد علاقات ودية وثيقة. وهذا يعني أن أجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دوراً ضئيلاً نسبياً في نشر السلوك الإجرامي.
- ٤- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي:
  - أ- تعلم تكنيكات ارتكاب الجريمة.
  - ب- وتعلم الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول والتصرفات وتبريرها.
- ٥- تحدد المخالطة الاتجاه الخاص للدوافع والميول سواء بالموافقة أو المخالفة للنصوص القانونية. فقد يجد الفرد نفسه بين جماعة من الجماعات التي تحترم القانون، كما قد يجد



- نفسه بين جماعة تحبذ انتهاك القانون. مما يؤدي بالفرد - خاصة في الحالة الأخيرة - إلى وجود صراع ثقافي حول نصوص القانون، وهو صراع يدور حول احترامها أو انتهاكها.
- ٦- ينحرف الشخص حين ترجع له كفة الآراء التي تحب انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحب احترامها. وهذا هو مبدأ المخالطة المتفاوتة فهو يشير إلى كل من العلاقات الإجرامية وغير الإجرامية. فالشخص لا يصبح مجرماً إلا لأنه اتصل بنماذج إجرامية من ناحية، وانعزل عن النماذج التي تقاوم الإجرام من ناحية أخرى.
- ٧- تختلف العلاقات المتفاوتة عادة في تكرارها، واستمرارها، وأسبقيتها، وعمقها. ويشترك في الأسبقية أن تكون من الأهمية بمكان في حياة الفرد. فالسلوك قوياً كان أم منحرفاً، حينما يكتسبه الفرد في طفولته المبكرة قد يستمر مدى الحياة. ويتوقف العمق على عدة عوامل منها، مكانة النموذج الإجرامي كان أم مقاوماً للسلوك الإجرامي، وما يحدثه من رد فعل عاطفي.
- ٨- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي جميع الميكانزمات التي تحكم أي تعلم آخر. وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد التقليد<sup>(٥)</sup>، بل قد يأتي عن طريق الإغراء مثلاً.

(٥) استمد سنرلاندر عناصر نظريته من أفكار تارد Tarde الذي أهم بالتقليد وصاغ له قانوناً Low of Imitation فسر في ضوئه كافة العمليات الاجتماعية والسلوكية الإجرامية وغير الإجرامية. فالإنسان يقلد سلوك غيره، والأدنى قدرة في المجتمع يقلد من هو أعلى منه قدرة، والمجتمعات الصغيرة تقلد المجتمعات الكبيرة، والطبقات الدنيا تقلد الطبقات العليا. وهكذا نستطيع فهم الأساليب الإجرامية في ضوء عملية التعلم Learning Process. فالفرد لا يأتي سلوكاً إجرامياً إلا لأنه يقلد في لك أفعال الآخرين. ومن ثم لا يرجع تارد الجريمة إلى العوامل البيولوجية والنفسية وإنما يردّها إلى التقليد معتقداً أن الجريمة بالضرورة نتاجاً اجتماعياً<sup>(١١)</sup>.

٩- إذا كان السلوك الإجرامي يعد تعبيراً عن حاجات وقيم عامة، فإنها لا تكفي لتفسيره، لأن السلوك غير الإجرامي هو أيضاً تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم.

وهكذا، وإن كان لنظرية "سندرلاند" الفضل في جذب الأنظار إلى أهمية العوامل الاجتماعية في إحداث السلوك الإجرامي. إلا أنها تجاهلت تأثير العوامل الداخلية الفردية على هذا السلوك.

#### رابعاً: الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة.

عرضنا فيما سبق أهم النظريات العلمية في تفسير الجريمة ويجدر بنا أن نتوقف الآن قليلاً لنحدد موقفنا من هذه النظريات المختلفة:

فأولاً: عرفنا أن بعض الاضطرابات البيولوجية يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات انفعالية وسلوكية عند بعض الأفراد ينجم عنها سلوكاً إجرامياً ولكن هذه الاضطرابات لا تصلح تفسيراً لانتشار السلوك الإجرامي في مجتمع ما أكثر من غيره، أو بين بعض فئات المجتمع دون غيرها.

ثانياً: عرفنا أن كثيراً من صور السلوك الإجرامي تنجم عن فشل عملية التكيف الاجتماعي عند بعض الأفراد وفشل استئناس وترويض الرغبات الغريزية البدائية اللا اجتماعية لديهم واختلال نمو الذات والذات العليا عندهم. كما أن بعض صور هذا السلوك قد يكون بمثابة عرض لمرض نفسي أو عقلي لدى أفراد آخرين. وعرفنا أيضاً أن ذلك كله يرجع إلى عدم سواء الخبرات الطفلية المبكرة التي يمر بها هؤلاء الأفراد أو خاصة في الأسرة.

ولكن هذا التفسير وإن كان يصلح للإجابة على سؤال، لماذا ينحرف فرد دون آخر؟ فإنه لا يجيب لنا على السؤال الآخر الهام: لماذا ينتشر السلوك الإجرامي في مجتمع دون آخر أو بين فئات دون غيرها من فئات المجتمع؟ وإذا نحن قبلنا هذا التفسير فإننا نظل في حاجة إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى فشل عملية التربية الاجتماعية والنفسية على نطاق واسع في المجتمع.

وثالثاً: عرفنا أن السلوك الإجرامي ينتشر بين فئات معينة من المجتمع؛ مثل سكان المناطق المتخلفة، وأن انتشاره يرتبط ارتباطاً إيجابياً بسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما عرفنا أيضاً أن هذا السلوك ينتشر حيثما تنتشر التعريفات المشجعة للسلوك الإجرامي... إلخ.

ورابعاً: عرفنا أن هذه النظريات تكاد تنبع جميعاً من فكرة واحدة، صريحة في كتابات البعض أحياناً، ومستترة في معظم الأحيان، ونعني بها فكرة الحتم أو الجبرية في السلوك.

ذلك أنه يكفي أن يكون الشخص ذا تكوين عضوي أو عقلي أو عصبي معيب حتى يفرض ذلك التكوين إلى السلوك الإجرامي "حتماً" (النظريات التكوينية).

ويكفي أن يزدحم اللاشعور بمجموعة من الدوافع والغرائز والعواطف حتى يأتي السلوك على نحو معين بطريق الحتم أيضاً (النظريات النفسانية) أو يكفي - أخيراً - أن تحيط بالشخص بمجموعة معينة من الظروف البيئية حتى يأتي سلوكه - قطعاً - على نحو معين (النظريات الاجتماعية)<sup>(٥٣)</sup>.

إن الظاهرة الإجرامية مهما كانت أسبابها، ومهما اختلف العلماء في تفسيرها لا يمكن أن تنبع إلا من "إنسان". وانتقالها من الإنسان إلى المجتمع لا يمكن أن يتم بطريق الجبر والحتم أو الآلية، وإنما لابد أن تنقل بالاختيار حتى لا نقول "بالإرادة"<sup>(٥١)</sup>.

ومن ثم فإن هذه النظريات بأجمعها ليست كافية لتفسير الجريمة. وبناء على ذلك، ظهر اتجاه رابع في تفسير الجريمة هو الاتجاه التكاملي أو الاتجاه متعدد العوامل The Multiple – Factor Approach. والجريمة في نظر أنصار هذا الاتجاه ليست نتيجة هذه المجموعة من العوامل أو تلك، بل هي حصيلة مجموعة من القوى الخارجية أي البيئية، والداخلية أي الفرد التي تتفاعل معاً. إذ لا يمكن رؤية الفرد دون البيئة، ولا يتصور أيضاً قيام البيئة الاجتماعية دون الفرد فإذا افترضنا أن نواحي القوى البيئية المتعددة تمثلها الأحرف (أ + ب + ج)، بينما مجموعة القوى الفردية البيولوجية والنفسية يمثلها الحرف (ف)، فإن السلوك الإنساني هو حصيلة أ، ب، ج مضروباً في ف أي ف(أ + ب + ج)، وهي الصيغة التي تمثل تفاعل القوى البيئية مع القوى الفردية.

ونحن نؤيد النظرية التكاملية في تفسير الجريمة، أي لا يقتصر البحث على اتجاه واحد فردياً أم بيئياً. فالجريمة واقعة اجتماعية، وهي في الوقت ذاته مظهر من مظاهر السلوك الفردي. فلا يمكن النظر إلى الفرد منعزلاً على البيئة، أو النظر إلى البيئة الاجتماعية دون مراعاة الفرد. فالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية متشابكة ومتداخلة، بمعنى أن الأولى يمكن أن تؤثر في الثانية كما أن القوى الثانية يمكن أن تؤثر على الأولى.

على أنه يلاحظ أن في أفراد معينين قد تتغلب القوى الفردية البيولوجية والنفسية، بينما قد تتغلب القوى البيئية لدى أفراد آخرين. فالعلاقة بين هذه العوامل هي علاقة تناسب عكسي، بمعنى أنه كلما اشتد تأثير العوامل الداخلية كلما ضعف تأثير العوامل الخارجية والعكس صحيح كذلك<sup>(٥٥)</sup>.

وإذا كنا نؤيد هذه النظرية التكاملية في تفسير الجريمة. لكن مع نوع من التحفظ هو أن هذه النظرية مثلها مثل النظريات الإجرامية السابقة قد أغفلت عاملاً ذا أهمية بالغة في هذا الصدد. فهي ركزت على ما يدفع إلى ارتكاب الجريمة وأغفلت تماماً دور العوامل المانعة من ارتكابها على فرض توافر العوامل الدافعة.

فمن المعلوم أن تحقق نتيجة معينة في العالم الخارجي، أيًا كان نوعها، لا يتوقف فقط على توافر عامل إيجابي يحرك القوانين الطبيعية نحو تحقيقها، وإنما يتوقف أيضاً على تخلف عامل يمنع من تحرك تلك القوانين على النحو الذي تحدث به النتيجة، فقد يتوازن نفس العامل الدافع لدى شخصين فيرتكب أحدهمها الجريمة دون الآخر، وعندئذ لا يمكن تفسير ذلك التباين إلا على ضوء العامل المانع الذي صد الشخص الثاني عن ارتكاب الجريمة، فعطل بذلك من تأثير العامل الدافع. بل إن نفس العوامل الدافع قد يتوافر لدى نفس الشخص في فترتين زمنيتين مختلفتين يحدث تأثيره في إحداها لضعف العامل المانع بينما ينعدم تأثيره في الأخرى لقوة العامل المانع في تلك الفترة. وهكذا فإن الجريمة تقع في التحليل النهائي عندما تتغلب العوامل الدافعة لها على العوامل المانعة فيها. وإذا كانت دراسة العوامل المانعة تمثل الوجه السلبي لمشكلة تفسير الظاهرة الإجرامية إلا

أنها لا تقل في الأهمية عن دراسة العامل الدافعة. إذ لا يكفي لكي تقع الجريمة أن يتوافر عامل دافع بل يجب بالإضافة إلى ذلك أن يتخلف العامل المانع... وقد تتكون لدى الفرد العقلية اللااجتماعية اللازمة لارتكاب الجريمة، ويتوافر إغراء هذه الأخيرة وتسير الأمور على نحو يوصى بأن الجريمة واقعة لا محالة لتوافر العامل الدافع إليها ومع ذلك يتدخل العامل المانع ويلغي تأثير العامل الدافع فيحجم الفرد عن ارتكاب الجريمة. والعوامل المانعة متعددة: فقد ترجع إلى الفرد ذاته، وقد ترجع إلى البيئة التي يعيش فيها، وقد تتمثل في الوازع الديني أو الأخلاقي أو الخشية من العقاب أو من اللوم الاجتماعي... إلخ<sup>(٥٦)</sup>.

## الفصل الرابع

### صور وأشكال الجريمة المعاصرة

#### " جرائم الفساد "

تمهيد

أولاً: تعريف الفساد.

ثانياً: أنواع الفساد.

ثالثاً: بعض مظاهر الفساد في المجتمع.

رابعاً: أسباب الفساد.

خامساً: آثار الفساد على المجتمع.

سادساً: كيفية مواجهة الفساد.





#### تمهيد.

إن الجريمة وقضايا السلوك الانحراف من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الإنساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله. وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين، كالمصلحين، ورجال الدين، والفلاسفة وغيرهم على طول التاريخ وكل من يحاول أن يبدى فيها رأياً ويلتمس لها حلاً.

ولقد شهد العالم في الآونة الأخيرة موجه ضخمة من الانحراف والإجرام ساهمت فيها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية حيث ظهرت في أشكال جديدة ومستحدثة من الجريمة والسلوك الانحراف والتي ارتفعت نسبته في كثير من المجتمعات، وأصبح المجتمع بحق يدفع ثمناً باهظاً لحركات التنمية التي تغفل الجانب الإنساني. فلا يمكن الحكم على مجتمع من المجتمعات بالتنمية أو التقدم بقدر موارده الطبيعية أو حجم نموه الاقتصادي تلك هي نظرية ضيقة للتنمية تهمل جانب الإنسان وكيفية حياته، فهي تهمل جانب الفرد الذي هو الهدف البعيد والحقيقي من تحقيق التنمية.

فمن المعروف أن نمو مجتمعاً ما لا ينبغي أن يقاس في المقام الأول بمدى ما يتوافر لديه من موارد وإنما بنوعية الأشخاص والأفراد الذين يقدرون تلك الموارد.

ومن هنا نستطيع أن نتهم مجتمعاً من المجتمعات التي يقال عنها بالمتقدمة بالتخلف إذا تبينا عجزه عن الكفاح ضد الانحراف، وعن تقديمه الرعاية لأبنائه لتوخى الانحراف أو معالجته.

ولنا أن تلقى الضوء على بعض أشكال وصور الانحراف في المجتمع والتي تعددت وكثرت كلما نمت المجتمع وتطور فمناها الفساد الذي أصبح حقيقة واقعية نعيشها .

حيث أثارت قضية الفساد الكثير والكثير ولم يقتصر الاهتمام بها على علماء الاجتماع فقط بل كل علماء التخصصات المختلفة بل والصحافة ووسائل الإعلام وأثارت أيضاً اهتمام كل يد نزيهة وشريفة سواء في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، نظراً لتزايد مشاهد الرشوة والاختلاس والتزوير وغسيل الأموال وغيرها من أنواع عديدة ومظاهرة أشكال كثيرة للفساد الذي أصبح سائداً في المجتمع.

ويعد كل من " Henery Ford & Lincon steffen " أول من طرحوا الفساد كإشكالية في المجتمع الأمريكي حيث أنهم مشتغلين بالاقتصاد . وليس معنى هذا ؛ أن هذه هي البداية الحقيقية للفساد، فالفساد موجود ومتأصل في كافة المجتمعات منذ قديم الأزل، وإن اختلف الشكل الذي ظهر به أو المكان الذي ظهر فيه إلا أننا في النهاية نؤمن بوجوده منذ القدم.

#### أولاً: تعريف الفساد.

مصطلح الفساد ضحية الغموض الذي يكتنف المعنى الشائع. وهو يستخدم اليوم. من جانب كثير من الصحفيين ورجال السياسة بصفة خاصة، كمفهوم عام يشمل كل أشكال استغلال الوظيفة سواء كانت عامة أو خاصة. ويكتسب هذا المصطلح مغزى أوسع عندما يستخدم للدلالة على تصرفات تحدث خارج إطار الشرعية، يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو إدارية

عندئذ يصبح الفساد مرادف للانحراف دون أن يكون هناك تحديد واضح للمعيار الذى يجرى تقييم هذا السلوك على أساسه<sup>(١)</sup>.

يفرق "أكرم بدر الدين" بين (فساد المجتمعات) و(المجتمع الفاسد) ويقصد (بفساد المجتمعات) أنه انحراف عن المألوف أو استثناء من الأصل العام أما (المجتمع الفاسد) فإنه يصبح هو المألوف والقاعدة العامة ووسيلة تكوين الثروة والحصول على النفوذ السياسى والمكانة فى المجتمع فى جميع قطاعات الحياة وعلى جميع المستويات من الاقتصاد إلى السياسة والأمن.

لذلك فى المجتمعات التى تتواجد فيها بعض مؤشرات الفساد أو مظاهره تعمل على محاربة هذه الظاهرة ولا تشجع الأشخاص الفاسدين على الوصول إلى مناصب السلطة بينما المجتمعات الفاسدة تنظر إلى أعمال الفساد باعتبارها من أصول اللعبة السياسية وباعتبارها مكونات الحياة اليومية، فالفساد يتحول إلى فعل يومية وعادة مقبولة من غالبية الناس إلى نوع من التواطؤ الجماعى العام<sup>(٢)</sup>.

الفساد هو إقناع شخص مسئول سياسى على سبيل المثال عن طريق وسائل خاطئة (كالرشوة) بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه وهذا التعريف الواسع يشمل معظم النشاطات غير المشروعة. هناك تعاريف أخرى للفساد تجرنا إلى ما هو أبعد من المفهوم العام للفساد. وفى مجال ووضع تصور للسلوك غير المشروع والفساد وعلى ذلك فالفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكسب أو مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة مالية أو مكانة خاصة أو سلوك يخرق

القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذى يراعى المصلحة الخاصة<sup>(٢)</sup>.

يتمثل الفساد فى الحياة العامة فى استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة تشريع ومعايير السلوك الأخلاقى. وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وانحراف كل المعايير الأخلاقية فى التعامل ومن ثم يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانونى من ناحية أخرى.

ومن صور الفساد الشائعة الرشوة فى الوظائف العامة والاختلاس من المال العام، والاحتياى والنصب، والتزوير والتزييف فى التقارير الرسمية.

الفساد بذلك ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو قطر معين إلا أنه يأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم. كما يستشرى فى أنساق السلطة والأحزاب الحكومية والتنظيمات الإدارية كما أنه يرتبط بالتغيرات التى تحدث فى بناء القوى السياسية والاجتماعية والإدارية. والفساد بذلك نوع من السلوك الذى ينحرف عن مستوى السلوك السائد والذى يعتقد أنه مقبول فى مجال معين مثال المجال الإدارى. أن الفساد سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل فى المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة<sup>(٣)</sup>.

الفساد ظاهرة متعددة الجوانب، شديدة التعقيد، يرتبط تعريفه فى العادة بالبعد أو الجانب الذى يجرى التركيز عليه، والاتجاه الغالب فى تعريف الفساد هو الذى ينظر إليه باعتباره

---

(٢٠٤)

أساءه استخدام السلطة من قبل شخص فى وظيفة عامة بهدف تحقيق نفع شخصى أو فئوى وما إليها.

يرى "توماس يروكى" أن لفظ الفساد يتعدى كونه مجرد التعبير عن رشوة الموظف العام بحثه على القيام بعمل لا تسمح به القواعد المعمول بها إلى أنه يشمل أشكالاً مختلفة من السلوك البشرى تتفق جميعها فى أنها تمثل سلوكاً غير سوى ينطوى على نوع أو آخر فى خيانة الأمانة فى المال العام أو العمل.

#### ثانياً: أنواع الفساد.

##### (أ) الفساد السياسى

تتعدد التعريفات بشأن الفساد السياسى فيعرف أنه الاستخدام غير المشروع للوظائف والموارد العامة لمصلحة خاصة مع ملاحظة أن المصالح الخاصة، قد تشير إلى جماعات واسعة مثل الأحزاب السياسية.

يعرفه "عمر الحسن" بأنه السلوك الذى يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو التعيين فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة، شخصية أو عائلية أو ما فى حكمها.<sup>(٥)</sup>

وفى تعريف آخر هو كل استخدام غير قانونى وغير أخلاقى للسلطة الحكومية للحصول على مكاسب شخصية أو سياسية. ويقع الفساد لتحقيق هدفين المكاسب المادية والحصول على السلطة أو القوة. وينقسم هذا الجزء إلى قسمين كل منها يعالج هدفاً من الأهداف السابقة.

#### تعريف الابتزاز السياسي

يعنى الابتزاز السياسي الأفعال غير القانونية التى تتم لاستغلال المنصب السياسي لشخص ما بشكل غير مشروع الحصول على منافع مادية.

تمارس كثير من الحيل فى الانتخابات وعادة ما تكون هذه الحيل غير قانونية وغير أخلاقية بالمرّة. ويقوم بهذه الحيل المرشحون أو من يقومون بدعهمهم وتتنوع هذه الممارسات بين تقاضى الرشاوى والكذب والتجسس والأعمال التزييفية<sup>(١)</sup>.

مفهوم الفساد السياسي له جذور فى الاستخدام السياسي فى موسوعة علم السياسة التى صدرت فى الولايات المتحدة عام ١٨٨٢ ورد مصطلح الفساد فى السياسة، وتبنى المقال مفهوماً للفساد ينبع عن فكر أرسطو الذى رأى أن الطغيان هو الصورة الفاسدة للنظام الملكى، وفى بداية القرن العشرين استخدم للتعبير بمعنى معاداة الإصلاح وهكذا كان يحمل معنى قيمياً واضحاً.<sup>(٢)</sup>

#### (ب) الفساد الاقتصادى.

يعرف البعض الفساد الاقتصادى بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالاً متعددة منها الحصول على الرشوة أو العمولة من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات أو الخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الحكومية وغيرها من الممارسات.

(ج) الفساد الاجتماعي.

يعتبر علماء الاجتماع أن الفساد علاقة اجتماعية تتمثل في الخروج على القواعد المستقرة في المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين، ربما يعتبره المجتمع سلوكاً سويماً بصفة عامة ويرون أن احتمالات انتشار الفساد تزيد في المجتمعات الصغيرة التي تتميز بين الأفراد بطابع شخصي واضح تبرز فيها أهمية ما يسمى بالرصيد الاجتماعي للفرد.

كما يرون أن الفساد هو خلل اجتماعي يعود عادة إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد.

(د) الفساد الإداري.

يطلق علماء الإدارة على هذا النوع من الفساد، الفساد البيروقراطي أو المؤسسي أي الفساد في أجهزة الحكومة ومكاتبها بما في ذلك المؤسسات والمشروعات العامة وهم يحللون الفساد عادة باعتباره إساءة استخدام الموارد العامة أو استغلال الوظيفة العامة لتحقيق نفع شخصي خلافاً للقواعد المعمول بها<sup>(٨)</sup>.

وقد شغلت مشكلة الفساد الإداري في الدول النامية بعض المهتمين بشئون الإدارة في الدول النامية فتناول "روبرت تلمان" الإدارة والتنمية والفساد في الدول الحديثة وأهتم كل من "رونالد رايت" و"إيجار سبمكتر" بمشكلة الفساد في الدول النامية أما "كولين ليز" فقد تناول مشكلة الفساد بالدولة النامية والبواغث الكامنة وراء الفعل الفاسد<sup>(٩)</sup>.

يتحدد فهم أى واقع معاصر، فى جانب هام من جوانبه، بضرورة فهم خلفيته التاريخية التى تلقى بعض الأضواء على دينامياته وتغييراته والميكانيزمات الأساسية له والعوامل الفاعلة والتابعة.

ومن ثم فقد صاغ قاموس "ويبستر" تعريفين للفساد الإدارى وفقاً للمدرسة القيمية هما أضعاف أو أفساد الاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية أو الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى، وقد عرف الفساد فى الاتجاه نفسه بأنه القصور القيمي عند الأفراد الذى يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التى تخدم المصلحة العامة.

~ وقد حاول بعض الكتاب من جانب آخر تبني جدلية المصلحة الفردية والمصلحة العامة معياراً للحكم على السلوك الفاسد. لذلك فالفساد الإدارى عبارة عن النشاطات التى تتم داخل جهاز إدارى حكومى والتى تؤدي فعلاً إلى صرف ذلك الجهاز عن هدفه الأساسى الذى يفترض أن يكون مجسماً لطلبات الجمهور والعامة لصالح أهداف خاصة.

لقد تتبع "سميسون فيرنر" تصور مفهوم الفساد الإدارى عبر ثلاث مدارس متميزة فكرياً هى:

- ١- المدرسة القيمية التى تؤكد المعايير الأخلاقية والقيم الدينية التى تحارب الفساد وتعدده مرضاً فردياً هداماً للشخص.



٢- المدرسة الوظيفية التى استندت إلى المنهج البنيوى  
الوظيفى فى أطروحاتها وعدت الفساد ظاهرة طبيعية  
ومصاحبة للنمو وثمنا لا بد من دفعه لدفع عجلة التنمية.

٣- مدرسة ما بعد الوظيفية التى ظهرت فى الربع الأخير من  
القرن العشرين كرد فعل على تزايد الفساد وانتشاره من  
جهة.

ويقدم "عاصم الأعرجى" شرحاً أكثر شمولية لأسباب  
الفساد الإدارى، فالفساد قد ينجم عن الفجوة الحضارية والإدارية  
الكائنة بين القيم الحضارية للمجتمع من جهة، وقيمة العمل  
وقواعده الرسمية المعتمدة فى أجهزة الدول الحكومية من جهة  
أخرى بجانب ضعف علاقة هذه الأجهزة بالجمهور وشيوع  
الولاءات الجزئية مما يدفع إلى بروز حالات الفساد. (١٠)

أن نقد وتحليل الفساد الإدارى غالباً ما يبدو وكأنه يرى  
صورة تبدو الحكومة وجهاز الخدمة المدنية فيها وهما يعملان  
بذكاء ونشاط لزيادة التنمية الاقتصادية لينقض عليهما  
المتزنون من بعد ويبددوا جهودهما فإذا أصبحت مصداقية هذا  
التفسير موضع نزاع فإنه ينبغى بالتالى إعادة تقويم الآثار التى  
يحدثها الفساد. وهذه الحال لو كانت الحكومة تتألف من نخبة  
تقليدية غير مباليين للتنمية وإن لم تقل معادية لها أو أنها حكومة  
من مجموعة ثوريه من المثقفين والسياسيين الذين هم فى  
الأساس يهتمون بتحقيق أهداف أخرى. (١١)

#### عوامل أدت إلى ازدياد الاهتمام بموضوع الفساد الإداري

أولهما: المشاكل المتعلقة بكيفية استخدام المساعدات الخارجية التي تقدمها المنظمات الدولية أو الدول الغنية ومدى استفادة الدول المختلفة منها.

ثانيهما: شكوى عديد من زعماء الدول المختلفة من هذه الظاهرة وغياب الظاهرة الثورية وانتشار أنماط فاسدة من الممارسات الحزبية والبيروقراطية الأمر الذي أدى بها إلى إنشاء هيئات متخصصة لبحث هذه الحالات وفرض مزيد من الرقابة على أجهزة الدولة والحزب.

ثالثهما: أن خطورة الفساد في الدول المتخلفة والآثار المدمرة التي تؤدي إليها تفرض ضرورة الاهتمام به من حيث أن التكلفة الاقتصادية للفساد في هذه البلاد وآثارها على عملية التنمية الاقتصادية كبيرة. أن الفساد يطرح آثار معنوية على المجتمع ذات طابع سلبي<sup>(١٢)</sup>.

#### ثالثاً: بعض مظاهر الفساد في المجتمع.

##### (أ) الرشوة:

من الممكن القول أن تاريخ الرشوة قديم، وهو يعود إلى القرون الأولى للإسلام، إذ شاعت الرشوة كما نعرف بين الحكام والوزراء وبين الولاة والعمال وبين القضاة والكتاب، وأصحاب الشرطة ورؤسائها متخذة صوراً شتى وصولاً إلى الرشوة، وذلك على الرغم من تحريم الشريعة الإسلامية لها. وفي هذا المجال يجب أن ندرك تمام الإدراك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لعن

الراشى والمرتشى كما جاء فى الحديث الشريف وشدد على العمال بعدم قبول الهدايا<sup>(١٣)</sup>.

وتعد الرشوة من أشد الجرائم خطورة على حسن سير الإدارة الحكومية فالدولة عندما تعهد لموظفيها بالقيام بأعمالهم فهى تفترض أن يؤدوا هذه الأعمال وفقا لقواعد محددة واستهدافاً للمصلحة العامة. بحيث يستطيع أن يستفيد من خدمات الموظفين كل من ينطبق عليه هذه القواعد. والموظف العام الذى ينحرف فى تأدية عمله رغبة فى تحقيق نفع له يخرج فى أغلب الحالات عن مقتضى هذه القواعد التى يتعين عليه الالتزام بها.

وهو فى جميع الحالات لا يراعى المصلحة العامة التى يجب أن تكون الهدف الأول لعمل كل موظف ومن ناحية أخرى فهو يهبط بالوظيفة إلى مستوى السلعة التى يتجر فيها إذا يؤدى خدماته لمن يدفع ويحجبها ويعوقها لمن لا يدفع وبذلك يفرق بين المواطنين<sup>(١٤)</sup>.

توجد الرشوة فى العديد من الدول النامية على كافة المستويات ليس فقط على مستوى القيادات السياسية ولكن أيضاً على مستوى الأجهزة التشريعية والمجالس المحلية والأجهزة البيروقراطية والأحزاب السياسية وتمتد كذلك إلى العسكريين وهذه الرشوة قد تكون محلية أو دولية.

النوع الأول من الرشوة يدفع لكبار المسئولين فى الدول النامية وقد تتخذ الرشوة طابعا دولياً عندما تقوم الشركات الأجنبية بدفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات فى الدول النامية<sup>(١٥)</sup>.

ومن العوامل التي تؤدي إلى الرشوة ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع مستوى الحياة وزيادة مطالب الناس وزيادة الأعباء الأسرية فضلاً عن سوء التربية الدينية والأخلاقية.

أما بالنسبة للأسباب المرتبطة بالتنظيمات فقد تبين أنها موزعة بين عدم تحديد الاختصاصات وعدم تنسيق العمل وعدم تحديد المسؤولية بدقة وضعف الرقابة وسوء التنظيم والتضارب بين القوانين وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وقد تبين إن ضعف الرقابة عاملاً هاماً في التهيئة للرشوة يليه عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يليه سوء التنظيم وعدم تحديد المسؤولية بدقة.

ولتفادي الرشوة كان هناك عدد من الافتراضات منها ترقية الموظفين في أدوارهم والحوافز المادية وسرعة توقيع العقوبات على المرتشين وللرشوة أضرار بالغة تتمثل في حرمان صاحب الحق من حقه وتوليد الحقد في نفوس الناس وتعويد الناس على الاستهتار بالقانون والقيم الأخلاقية<sup>(١٦)</sup>.

وهناك صور أخرى للفساد منها.

- الاختلاس عن طريق تزيف السجلات:

كانت الإيصالات الرسمية للدفعات الضريبة التي يتسلمها وكلاء مكتب ضريبة الدخل المحلي تعاني من كثير من أنواع الاستغلال والتزيف.

- الإفراط في إصدار الطوابع الرسمية:

كان بعض موظفي مكتب ضريبة الدخل المحلي يجرون ترتيبات وهمية لتسجيل الطوابع والدمغات الإضافية وطوابع دفع الضرائب على السجلات وغيرها على المعاملة دون الإبلاغ عنها.

- فضائح تعيين الموظفين:

طففت على السطح الكثير من القصص عن البيع والشراء  
فى عملية اختيار الموظفين للوظائف الشاغرة فى المكتب. (١٧)

- استغلال النفوذ والمنصب العام:

يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة فى الدول النامية إلى  
استغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية وهؤلاء  
يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء فى تجارة  
إلى جانب كونهم مسئولين حكوميين يصرفون اهتمامهم إلى  
البحث عن طريق أو أسلوب يمكنهم زيادة حجم ثرواتهم الخاصة.

- الاستيلاء على المال العام:

غالباً ما يقوم بهذا السلوك السياسيون والمسئولون  
الحكوميون عن طريق سحب قرض من البنوك المملوكة للدولة  
بفوائد منخفضة أو الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عمداً.

- الاختلاس:

يقوم أصحاب المناصب الرفيعة فى الدول النامية بتحويل  
جزء من المعونات والمساعدات والقروض التى تقدمها الدول الغنية  
المانحة إلى حسابات مصرفية خارجية.

- التزوير:

يكثر استخدام هذه الصورة من أشكال الفساد فى الدول  
النامية فى قطاعات معينة مثل الجمارك والضرائب حيث يقوم  
المسئولون بتغيير مواصفات السلع المستوردة على الورق بهدف  
خفض حجم الرسوم الجمركية الواجب دفعها.

- الترتيب:

تعد هذه الصورة من الأنماط الشائعة داخل الدول النامية حيث يخون الموظف العام القواعد التى تقتضيها الوظيفة العامة والسعى لتحقيق مصلحة خاصة<sup>(١٨)</sup>.

تنقسم جرائم الأموال بناء على خطة المشرع المصرى إلى:

- ١- جرائم الاعتداء على ملكية المال المنقول ويهدف الجانى فيها الاستيلاء على مال منقول للغير بنية تملكه وتشمل جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة.
- ٢- جرائم تخريب واثلاف المال. يهدف الجانى إلى تخريب واثلاف المال المملوك للغير.
- ٣- جرائم انتهاك حرمة المال يهدف الجانى إلى انتهاك حرمة مال الغير كدخول مكان مسكون أو معد للسكن<sup>(١٩)</sup>.

الانحراف التشريعى وحدود ضوابط الرقابة القضائية على دستورية القوانين

ما هى الحدود والضوابط للرقابة وهل من بينها عدم جواز البحث عن الانحراف التشريعى؟ أن هذه الحدود والضوابط قد تكون ذاتية يفرضها القضاء من تلقاء نفسه أو تكون قواعد عامة يرى الفقهاء أن القضاء ملزم بها؟

(١) الرقابة داخل إطار الدستور لا خارجه.

يشير ذلك الحد من حدود الرقابة مشكلة المبادئ العليا غير المدونة فى الدستور ومن الفقهاء من يذهب إلى عدم جواز بحث القاضى لتعارض نصوص القانون مع المبادئ العليا غير المدونة فى الدستور وإلا خرج عن نطاق عمله القانونى إلى المجال السياسى.

أن الرقابة الدستورية هي رقابة مشروعية والحد من حدود الرقابة من نتائج مبدأ الفصل بين السلطات وعليه وجب التعرف على عناصر الملاءمة التي تجيز للقاضي أن يستظهرها في القانون المطعون فيه هذه العناصر تدور حول ثلاثة أسس.

أن المحكمة لا يجوز أن تناقش ضرورة تشريع أو عدم ضرورته.

- أنها لا تراقب ملاءمته ولا حكمته.

- أنها لا يجب أن تبحث عن البواعث الحقيقية عليه<sup>(٢٠)</sup>.

أردت توضيح هذه النقطة حتى يكون مفهوم الفساد واضحاً حتى أنه قد شمل أعلى السلطات لذلك فإن الانحراف التشريعي قد يكون ناجماً في الأساس عن ضغوط سياسية تفرضها الحكومة على السلطة القضائية لذلك فأننا نشهد اليوم مطالب للقضاة للانفصال عن السلطة السياسية لتصبح منفصلة عنها في القرارات وغيرها من الأهداف التي تقوم بها هذه السلطة.

#### رابعاً : أسباب الفساد.

يشار في هذا المجال إلى أربعة مجموعات من الأسباب :

١. أسباب تتعلق بالتنمية وازدياد دور الجهاز الحكومي في الدول المتخلفة، ففي هذه البلاد ونتيجة تحديات وأعباء التنمية تزداد مسؤوليات الجهاز القومي ويتولى العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي يتيح لجهاز الدولة السيطرة على قطاع كبير من الخدمات والسلع.

٢. أسباب تتعلق بنسق القيم وهذا التيار يربط بين الفساد ووجود أنماط معينة للقيم فى البلاد المختلفة مثل عادة الولاء وقيم الولاء للعائلة وضرورة خدمة أفراد العائلة ومساعدتهم بحيث يعتبر القيام بذلك تخلياً عن مسؤوليات التضامن العائلى.

٣. أسباب تتعلق بالمؤسسات وترى أن مصدر الفساد يكمن فى وجود مجموعة من الثغرات المشاكل الإدارية والسياسية مثل عدم تناسب السلطة والمسئولية فى الجهاز الإدارى، وعدم تفويض السلطة والتعقيد البيروقراطى.

٤. أسباب تتعلق بطبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى يمثلها النظام السياسى ونوعية السياسات التى يطرحها والطبقات المستفيدة منها إذا يؤثر ذلك على شكل النخبة المالكة ومصدرها من ناحية أخرى على المواطنين ونظرتهم إلى المال العام ودرجة الإغتراب السياسى ومدى ارتباطهم بمؤسسات وأهداف النظام<sup>(٢١)</sup>.

وتحلل السياسات التجريبية الحديثة وهى تبنى على المساهمات النظرية المأخوذة من الأدبيات المتعلقة بسلوك التكسب، الأسباب المحتملة للفساد بواسطة مطابقة المؤشرات القياسية للفساد على انحدار لعدد من المتغيرات التفسيرية المختلفة.

ويتصل العديد من هذه المتغيرات السببية بمدى تدخل الحكومة فى الاقتصاد، وبشكل عام بمتغيرات من قبيل مستوى التعريفات الاستيرادية أو جمود وظيفى فى الدولة تتحدد بواسطته سياسة حكومية. ومن الجلى أن تحديد مصادر مثل هذا الفساد المستحدث بالسياسات له فائدة فى إخضاعه للسيطرة<sup>(٢٢)</sup>.



ذهب "كولن بيز" إلى أن الدول الحديثة تعاني من صور الفساد والذي يرجع في نظرة لبعض العوامل منها .

١- ضعف فكرة المصلحة العامة نظراً لإرتباطها وبالدولة، وما يرتبط بها من أهداف اسمية وكذلك المكاتب والمؤسسات المهنية بمصلحة الجمهور.

٢- أن الباعث للفساد الإداري يتمثل أيضاً فيما يعانيه المسؤولون بالإدارة في حاجة من ناحية وضغط الأقارب عليهم من ناحية أخرى .

٣- غياب وعى الأشخاص بالقواعد وحتى لو توفر الوعى بين بعضهم فإنهم لا يلتزمون بالقوانين. (١٣)

الأسباب المؤدية للفساد عامة والفساد الاقتصادي بصفة خاصة .

١. أن غالبية المجتمعات النامية كانت مستعمرات أجنبية وهذه المجتمعات بدأت تحصل على استقلالها منذ عقود قليلة ماضية، حيث كانت تحكم من خلال قوى الاستعمار الأجنبية التي تختلف في كل شئ عن أفراد المجتمع.

٢. يظهر الدافع إلى الفساد الاقتصادي وبشكل واضح في حالة التفاوت الطبقي الصارخ أو حالة اللامساواة والفقر المدقع. فإذا نظرنا إلى الوضع الطبقي للموظف الحكومي في بعض المجتمعات النامية والضغط المادية والنفسية التي يعاني منها من ناحية والمستوى المعيشي والثراء الفاحش الذي يعيشه أفراد الطبقة العليا من ناحية أخرى.

٣. أن غالبية أفراد بعض المجتمعات النامية ليسو على درجة من الوعى والثقافة اللازمة لفهم القواعد الرسمية أو طبيعة السلوك الواقعي الذين ينتهكونه.

٤. أن عوامل انتشار الفساد الاقتصادى فى بعض المجتمعات النامية يرجع إلى الأزمة العامة التى تعيشها تلك المجتمعات.

#### الأسباب الاجتماعية.

تعيش بعض مجتمعات العالم أوضاعاً اجتماعية متدنية إذا قورنت بالمجتمعات المتقدمة أو حتى ببعض المجتمعات النامية الغنية مثل الدول البترولية، فتدنى مستويات المعيشة وانتشار الأمية والفقر والمرض، وتدنى مستويات الرعاية الصحية والاجتماعية بصفة عامة كل هذه العوامل وغيرها تعتبر مبرراً قوياً للفساد.

#### الأسباب السياسية.

أن أكثر الأسباب خطورة على فساد النسق الاقتصادى هى الأسباب السياسية أو تلك الأسباب المتصلة بصفوة القوة السياسية فى المجتمع فإذا كانت القيم والعادات والتقاليد أو الثقافة بصفة عامة تحمل بين طياتها بعض الأسباب المؤدية إلى الفساد الاقتصادى فإن النتائج المترتبة على ذلك فساد صفوة القوة السياسية<sup>(٢١)</sup>.

الأسباب المحتملة للفساد بواسطة مطابقة المؤشرات القياسية للفساد على انحدار لعدد من المتغيرات التفسيرية المحتملة. ويتصل العديد من هذه المتغيرات السببية بمدى تدخل الحكومة فى الاقتصاد ويشكل أهم بمتغيرات تتحدد بواسطة سياسة حكومية<sup>(٢٢)</sup>.

#### خامساً: آثار الفساد على المجتمع.

يرى "كولين ليز" أن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماماً فله دور إيجابى فى القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية كما يذهب "كارل فريدريك" إلى أن للفساد دوراً إيجابياً فى ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة معينة.

أن الفساد يرفع كفاءة الأداء ويؤدى إلى تبسيط الإجراءات وتيسير المعاملات مع البيروقراطية وتحسين معاملة البيروقراطيين للمواطنين فهو أداة للتأثير على مسئول ما لكى يتصرف بشكل معين شأنها فى ذلك شأن أدوات أخرى مثل الإقناع الأيديولوجى.

وحيثما يوجد فساد فإن أصحاب المشاريع يرون بأن المسؤولين الفاسدين قد يدعون بأن لهم حقاً فى بعض عوائد الاستثمار فى المستقبل وكثيراً ما يشترط دفع رشاوى لذلك فإن لها طابع مؤذى بوجه خاص بالنظر إلى الحاجة إلى السرية وإلى الربية التى تصحبها. وتقلل من حوافز الاستثمار.

أن الفساد قد يحدث خسائر فى الإيرادات الضريبية عندما يأخذ شكل التهرب من الضرائب أو إساءة استخدام الإعفاءات الضريبية. ويكون للفساد عواقب معاكسة على الميزانية من جراء تأثيره على الحصيلة الضريبية أو على مستوى الإنفاق العام. وقد يؤثر الفساد على بنية الإنفاق الحكومى وهذه الإمكانية هى التى يركز عليها القسم التجريبي<sup>(٢١)</sup>.

#### تشوية التجارة والاستثمار الدوليين.

يمكن أن تؤدي الرشاوى إما إلى زيادة فى حجم التجارة أو إلى النقصان فيه بحسب الظروف وذلك على الرغم من أن الفساد قد يؤثر تماما على بنية التجارة فيما يتعلق بالمنتجات والبلدان.

#### الفساد كمعوق للتجارة الدولية

الفساد قد يعمل بحسب الظروف إما على زيادة معوقات التجارة والاستثمار أو نقصانها. وتزداد المعوقات إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة أو كان مكلفا للغاية أو كان يأخذ شكل الابتزاز بالدرجة الأولى.

هل هناك ثمة آثار إيجابية للفساد.

الأول: يظهر فيما يمثله الفساد من رفع كفاءة النظام الإدارى للدولة طالما أن الدول النامية تفتقر إلى سوق منظم لإتمام المعاملات والصفقات كما تفتقر إلى نظم إدارية عالية الكفاءة. وما يدفعه القطاع الخاص كعمولة أو كرشوة إلى إهل الدولة يرحل عادة بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى إلى مستهلكين.

#### الآثار الضارة.

- أ- قد لا تمنح الامتيازات والتراخيص إلى المشروعات الخاصة الأعلى إنتاجية وبالتالي تتولد خسارة كبيرة.
- ب- تتسبب الأنشطة الاقتصادية الناشئة عن الفساد ليس فقط فى ضعف اليقين لأهل الدولة بل أيضاً فى ضعف اليقين لنشاط القطاع الخاص.

ج- فى مثل هذا المناخ الفسادى للعلاقة بين الدولة والقطاع يصبح من العسير بل ومن غير المستهدف للدولة. ترشيد السياسة الضريبية وتكوين الأسعار من وجهة نظر التنمية الاقتصادية.

د- تكون أثار الفساد الاقتصادية جد واضحة حيث لا يوظف أو يرقى أكثر الموظفين إنتاجية من الناحية الاجتماعية. ومن جهة أخرى سوف يحجم موظفون عالوا الكفاءة ذووا ميل للفساد مساوى للصفر عن المنافسة فى سبيل مراكز الإدارة العليا. مما يحرم المجتمع من إنتاجيتهم الاجتماعية العالية نسبياً<sup>(٢٧)</sup>.

ويرى كثير من أساتذة الجامعة أن الفساد يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً مفيداً فى الدول النامية هذه العبارة لها وقع الصدمة مثل وقع العبارة المقاتلة بأن الحد الأمثل من الفساد ليس صفراً. أن العبارة تعنى إضافة إلى ذلك أن الفساد قد يجلب فى ثناياه فوائد اقتصادية وسياسة وإدارية كذلك ما يذكر بالفائدة الاقتصادية للدفعات الفاسدة (مثل الرشاوى) تخلق نوعاً من اليه السوق. فإن الفساد قد يضع السلع والخدمات بين أيدي الناس الذين يقدرون قيمتها أكثر من غيرهم.

ومن ثم فالفساد قد يخلق عنصر منافسة فيما هو- دون ذلك- صناعة احتكارية سلسة فإن نزعة التجديد الاقتصادي والاستثمارى قد تكون خارج الحكومة أعلى مما هى داخلها. وقد يكون للفساد فوائد داخل المؤسسة وإذا كانت اللوائح والقوانين البيروقراطية تحد من قدرة المؤسسة على التصرف فإن هذه المؤسسة قد تستفيد فى بعض الأحيان من تحايل الموظفين على تلك اللوائح والقوانين.

وقد أثر الفساد تأثيراً عميقاً بصورة سلبية على جهود التنمية مما يكشف عن ما يسمى نظرية المراجعة واسعة الانتشار في الغرب والتي تعتبر الفساد إما خطوة ضرورية في عملية التنمية أو وسيلة إلى الإسراع فيها.<sup>(٢٨)</sup>

#### أثار الفساد الإداري

يعد تداعى النسق القيمي السلوكي في المنظمات ومن ثم في المجتمع عموماً، من أبرز الآثار السلبية التي ركز عليها القيميون، والذي يعكس أثاره على الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية كافة.

في الاتجاه نفسه أثبتت الدراسات الكثيرة التي أجريت في مختلف دول العالم صحة افتراضات المدرسة ما بعد الوظيفية حول الطبيعة السلبية لأثار الفساد الإداري، ففضلاً عن إضعاف السلطة المعنوية والأخلاقية في المجتمع فإنه يؤدي إلى أضعاف كافة العمليات الحكومية وزيادة فرص الجريمة المنظمة، ويضيف عبئاً آخر على دافعي الضرائب ويقلل من فاعلية القرارات السياسية، ويقود إلى استخدام غير كفء للموارد المتاحة ويثيب المجرم على حساب النزيه.

يضيف باحثان آخران أثراً سلبياً مضافاً للفساد بخاصة في الدول النامية وهو زيادة التفاوت الطبقي حيث يقولان إن الفساد الإداري لا يؤدي فقط إلى تمكين البيروقراطيين والموظفين العموميين بل يقود أيضاً إلى تدهور ملايين المواطنين العاديين.

ويقف الوطنيون مشيدين بالآثار والوظائف الإيجابية للفساد أنه يوسع الخيارات المتاحة في السوق الاقتصادية ويحقق التكامل والتلاحم بين الأفراد ويساعد على البناء المؤسسي. ومن

ثم يحافظ على الاستقرار السياسى للنظام والمتأمل لتلك الفوائد التى ساقها الموظفون لتبرير الفساد الإدارى يجد أنها لا توازى أبداً ما قد ينجم عنه من آثار سلبية مدمرة للنسيج المجتمعى والاقتصادى والسياسى فى أى دولة.<sup>(٢٩)</sup>

#### سادساً: كيفية مواجهة الفساد.

أن الحد من الفساد ممكن إذا اتبعت الخطوات الآتية:

١. تصغير معاملات الابتزاز أو الفساد إلى أقل حد ممكن ويتأتى ذلك عبر سيادة قيم مضادة للركض وراء متع الحياة الدنيا ومحفزة للعمل العام الشريف.
٢. تعظيم التكلفة التنافسية للفساد بإشاعة الديمقراطية فى النظام وإتاحة المعلومات أمام الرأى العام.
٣. تعظيم التكلفة القانونية للفساد بتقرير أقصر العقوبات الرادعة السريعة من جهة وتنقية النظام العقابى من الفساد حتى تقل فرص وإمكانيات المناورات والتلاعب بالقوانين والإجراءات ذلك كله فى ظل وجود نظام إدارة وتوجيه من التخطيط والسوق عالى الكفاءة<sup>(٣٠)</sup>.

ويضع "تلمان" و"وسيلتين" للقضاء على الفساد.

#### الوسيلة الأولى تنظيم السوق:

هناك وسائل متعددة للقضاء على الأسواق البيروقراطية السوداء. فإذا وضعت السياسة المناسبة، فرضت جزاءات كافية يجبر العملاء على عدم التعامل مع السوق السوداء.

#### الوسيلة الثانية الرغبة فى الإصلاح:

إذا كان الفساد منتشرًا للغاية فقد يكون ذلك فى صالح عدد كبير من الشخصيات القوية للاحتفاظ بالنظام على ما هو عليه.

" رالف بريتانتي": كان " رالف بريتانتي" مهتمًا بعلاج الفساد فى الدول النامية على النحو التالى:

الأول: إن يتصف قادة المجتمع بالفضيلة وهو أمر اهتمت به بعض الديانات كالديانة الهندوسية والإسلام.

الثانى: الاعتقاد الشائع بأن التعليم هو العلاج الناجح لكل المشاكل فالتعليم يصنع حكومة صالحة غير فاسدة.

الثالث: إذا إتبع أفراد المجتمع تعاليم قائدهم فلن يكون هناك فساد.

الرابع: ترى البلاد النامية التى خضعت للحكم الاستعماري فترة من تاريخها أن الاستعمار هو السبب الرئيسى فى انتشار الفساد.

ويستخلص "بريتانتي" من ذلك أن الاهتمام بعامل واحد لا يقضى على الفساد بل لابد من الاهتمام بالعوامل كلها معاً.

ثم يضيف "بريتانتي" عوامل أخرى أكثر فاعلية وبخاصة فى البلاد النامية:

الأول: لا شك أن وجود مستوى عام من الأخلاق هو أول وأهم علاج للفساد، صحيح أن البلاد النامية بصفة عامة قد تتقبل المبادئ الدينية الأخلاقية لكنها لا تطبقها فى المجال الحكومى إلا بقدر محدود للغاية.



الثاني: ضرورة إنفصال البيروقراطيين عن كل ضغوط المجتمع ومعنى ذلك أنه ينبغي على الموظف أن يتجنب كل التغيرات التي تضطره إلى الخضوع لأية جماعة.

الثالث: أن المعرفة الوثيقة بالعمل عن طريق التدريب تملأ الموظف بالثقة بنفسه وتجعله خبيراً في عمله مما يجعله يحسن من أدائه للعمل.

الرابع: يجب على الباحثين والعلماء والبيروقراطيين والصحافة أن يتكاتفوا معاً لتحقيق حكومة عادلة وذلك بنشر التقارير عن الحكومة ومناقشتها بحرية ودقة.

الخامس: تستطيع السلطة التشريعية أن تدافع بطريقة فعالة عن الاستقامة من خلال أشراف بعض اللجان.

السادس: أن الكفاية وسرعة العمل الكتابي واتخاذ القرارات من الوسائل التي تحد من انتشار الفساد.

السابع: إن الفخر والاعتزاز بالعمل في الحكومة من الأسباب الهامة، غير أن البلاد التي نالت استقلالها حديثاً تفتقر إليه لأن الشعور بالقومية لم يتم بعد.

الثامن: أن تلقين مبادئ الأخلاق أمر ضروري.

التاسع: الإجراءات العقابية<sup>(٣١)</sup>.

أن الديمقراطية كنظام سياسي مسألة سياسية لمواجهة الفساد لأنها كنظام تسمح بحرية الرأي والنشر وفضح الفساد. أما دول العالم الثالث فقد كانت دولاً تابعة أو مستعمرات، ولهذا تحرص الدول الاستعمارية على أن تظل مفككة ومفسدة عن طريق حاكم تقوم به بتأييده ولا مانع من أن يكون قمة الفساد.

وتتم مواجهة الفساد أولاً إعلامياً بحرية الصحافة وحرية الفصح دون أن يتطلب ذلك من الشخص الذى يقوم بالفصح أن يقدم دليلاً لأن الأدلة فى جرائم الفساد كثيراً ما تكون مستحيلة. لذلك عندما نريد أن نواجه الفساد يجب أن نواجه النظام السياسى نفسه والنظام القانونى نفسه<sup>(٢٢)</sup>.

وقد بدأت الجهود الدولية لمكافحة الفساد فى الأمم المتحدة فى منتصف السبعينات فقد ضغطت الولايات المتحدة بقوة فى المجلس الاقتصادى الاجتماعى للتوصل إلى اتفاق دولى بشأن المدفوعات غير القانونية. بالتوازي مع مبادئ الأمم المتحدة قامت لجنة خاصة عينتها غرفة التجارة الدولية بصياغة تقرير عن هذه القضية صدر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧، تضمن توصيات بشأن مكافحة الابتزاز والرشوة فى دوائر الأعمال.

مبادرة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٨٩-١٩٩٦.

وافق وزراء المنظمة فى ربيع ١٩٩٤ على توصية رسمية تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لردع تقديم الرشوة إلى المسؤولين العموميين الأجانب، ومنعها ومكافحتها. وبعد سنين من ذلك. أقر وزراء المنظمة توصية ثانية تدعو الدول الأعضاء إلى استعراض السياسات الضريبية حيثما سمح الأمر، بإلغاء الأحكام التى تقضى بخضم الرشوى باعتبارها نفقات لممارسة الأعمال.

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد:

قد اتخذت الخطوات الأولى فى هذا الصدد فى مارس ١٩٩٤ عندما وجه الرئيس "كلينتون" الدعوه إلى رؤساء دول نصف الكرة الغربى لحضور اجتماع قمة لمناقشة تدعيم الديمقراطية وتوطيدها والنهوض بالنمو الاقتصادى فى المنطقة وكان القيام

بعمل مناهض للفساد أحد الأهداف الأمريكية المهمة وراء الدعوة إلى هذا الاجتماع.

وتعتبر اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد أول وثيقة من نوعها حيث تقنن التدابير المناهضة للفساد فى معاهدة اشتركت بلدان متقدمة ونامية على حد سواء فى التوصل إليها، بيد أنه إذا ما أريد تحقيق إمكانيتها فلا بد من القيام بعدد من الخطوات.

أولاً: ينبغى للولايات المتحدة أن تضرب المثل بالمسارعة إلى التصديق على الاتفاقية.

ثانياً: ثمة حاجة إلى إعطاء اهتمام أكبر بقضايا التنفيذ الأخرى<sup>(٣٣)</sup>.

وقد صرح الرئيس الأمريكى "جورج بوش" أن حكومته ستصعد الحرب ضد الفساد الحكومى الذى يمارسه كبار المسؤولين فى العالم معتبراً أنه يسلب الناس فى العديد من الدول الإفريقية مستقبلهم. وقال "بوش" فى بيان أطلق فيه إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد لفترة طويلة أعاققت ثقافة الفساد التنمية والحكم الجيد وولدت الأجرام وانعدام الثقة فى أنحاء العالم.

وأضاف إلى أن الفساد على مستوى عال يمارسه المسؤولون الحكوميون الكبار وهو إستغلال خطير ومضر للسلطة ويمثل أسوأ أنواع الفساد العام.<sup>(٣٤)</sup>

الثروة لا تحدد التقدم ضد الفساد

لا تعتبر الثروة متطلب لازم لنجاح السيطرة على الفساد حيث بين التحليل الذى قام به البروفسور "جومان غراف" بأن نسبة الفساد قد انخفضت بشكل ملحوظ فى بلدان ذات الدخل

المنخفض مثل استونيا وكولومبيا. ويلاحظ العكس ارتفاع ملحوظ لنسبة الفساد فى دول الدخل العالى مثل كندا وايرلندا. ولا يعتبر الفساد كارثة طبيعية بل يعتبر سرقة الفرص من الرجال والنساء والأطفال غير القادرين على حماية أنفسهم. منظمة الشفافية العالمية تحت على اتخاذ هذه الإجراءات.

- من قبل الأقطار ذات الدخل المنخفض.
- زيادة الموارد والعزيمة السياسية لبذل الجهود ضد الفساد.
- إمكانية الدخول للمعلومات المتعلقة بالميزانية والواردات والمصاريف.
- من قبل الأقطار ذات الدخل العالى.
- دمج المساعدات المتزايدة مع دعم الإصلاحات التى يقودها المتسلم.
- المساعدات المنخفضة التى تقيد الفرص المحلية وامتلاك برامج المساعدة.
- من قبل الأقطار.
- تشجيع التنسيق القومى من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى. لزيادة كفاءة القائمين على الاستمرار فى الجهود الحكومية الجيدة المضادة للفساد.
- توثيق وتنفيذ ومراقبة المؤتمرات المنعقدة حالياً ضد الفساد فى كل الأقطار للمساعدة فى بناء علاقات دولية وهذه تشمل OECD اتفاقية الاسم المتحدة ضد الفساد، اتفاقية ضد الرشاوى.

ومن ثم تنصب جهود مبادرة العدالة الاجتماعية لمكافحة الفساد على تعزيز دور المجتمع المدني لمكافحة الفساد وبناء قدراته فى هذا المجال فثمة مؤشرات متنامية إلى أن جهود المنظمات غير الحكومية فى إصلاحات الفساد والدفاع عن المجتمع إزاءها قد بدأت تؤتى أكلها من حيث فضح الممارسات الفاسدة وتعبئة الرأى العام للضغط فى سبيل وضع سياسة قومية لمكافحة الفساد .

تقوم مبادرة العدالة بجمع معلومات متجمعه من تطبيقات الرصد فى نواحى بعينها عن المسألة .

**الأولى:** وضع الخطوط العريضة لمسألة مراقبة الأحزاب وتمويل الأحزاب الانتخابية فى كثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة بابتزاز السياسيين وموظفى الدولة وشرائهم بالمال لتشريع الآليات القانونية والسياسية والتنظيمية لتتلاءم مع مصالحهم دون سواهم ومن الناس من أكثر هذه المجالات عرضه لهذا التأثير هو تمويل الأحزاب السياسية والنظام الانتخابى .

**الثانية :** ستقوم مبادرة العدالة بتألق وتصنيف المعارف والخبرات المكتسبة فى هذا المجال واستخلاص الدروس منها والعبر .

**الثالثة:** ستقوم مبادرة العدالة أيضاً بالبحث عن الوسائل القانونية التى يمكن تطبيقها لمساندة مسعى المنظمات غير الحكومية للمشاركة فى الدفاع القانونى عن المجتمع ضد الفساد .

### مراجع الفصل الرابع

- (١) بيرلاكوم، ترجمة سوزان خليل، الفساد، القاهرة، عين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣، ص ٢٧.
  - (٢) احمد أنور محمد، سمير نعيم أحمد، الفساد والجرائم الاقتصادية، القاهرة، مصر للنشر والتوزيع، ب. ت، ص ١٤٠.
  - (٣) روبرت كينجارد، ترجمة على حسين حجاج، السيطرة على الفساد، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، ب. ن، ص ٤٤.
  - (٤) السيد على شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ٢٠٠٣، ص ٤٤.
  - (٥) عيسى عبد الباقي موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة قنا، ص ٨٥ : ٩١.
  - (٦) سامية جابر، غريب سيد أحمد، علم اجتماع السلوك الانحراف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، ص ٢٤٧.
  - (٧) على الدين هلال، مفهوم الفساد السياسى، المجلة الجنائية القومية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥.
  - (٨) عيسى عبد الباقي موسى، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، مرجع سابق، ص ٩٢.
  - (٩) السيد على شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مرجع سابق، ص ٤٦.
  - (١٠) منقذ محمد داغر، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠١، ص ٩ : ١٠.
  - (١١) روبرت كينجارد، السيطرة على الفساد، مرجع سابق، ص ٥٨.
  - (١٢) محمد رضا على العدول، الفساد الإداري فى الدول النامية، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ٤.
  - (١٣) قصى الحسين، الفساد والسلطة، بيروت، مجد للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ١٤٦.
  - (١٤) أحمد الألفى، صور الرشوة فى القانون المصرى المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥، ص ٣.
- (٢٣٠) —————

## الفصل الخامس

### صور وأشكال الجريمة المعاصرة

#### "الجرائم الإلكترونية"

##### تمهيد

أولاً: تعريف الانترنت.

ثانياً: تاريخ الانترنت.

ثالثاً: مفهوم جرائم الانترنت.

رابعاً: خطورة جرائم الانترنت.

خامساً: خصائص جرائم الانترنت

سادساً: أنواع جرائم الانترنت.

سابعاً: المشاكل الناتجة عن بعض المواقع الأخلاقية.

ثامناً: أنواع جناة الانترنت.

تاسعاً: الآثار السلبية الاجتماعية للانترنت.

عاشراً: نماذج واقعية لجرائم الانترنت.

حادى عشر: التشريعات الخاصة بجرائم الحاسب الآلى والانترنت.

ثانى عشر: رؤية مستقبلية وكيفية العلاج.





### تمهيد.

يعتبر الانترنت مثل أى اختراع إنسانى يحمل بذور الخير والشر، فقد اقتحم الانترنت الحياة الإنسانية وأصبح ساحة مغرية للمجرمين وضعاف النفوس يفعلون فيها ما يشاءون معتقدون أنهم وراء القانون، فأصبحت شبكة الانترنت مكاناً لعمليات التخطيط والتدابير المحكمة الخاصة بارتكاب جرائم خطيرة مثل النصب والاحتيال وانتهاك الأعراض والإرهاب وانتهاك الخصوصية وغيرها.

وفى السابق كان للمجرم بعض الأدوات التى يستخدمها فى جرائمه منها " المسدس والسكين والرشاش وخلافه" أما المجرم حديثاً تطورت أدواته مع التطور التكنولوجى لتصبح " الماوس ولوحة المفاتيح" فيستطيع المجرم تنفيذ جريمته عن طريق الضغط على إحدى الأزره. ويؤكد الخبراء أن جرائم الانترنت تزداد كلما توغل العالم فى استخدام الانترنت حتى وصل إلى كل الأفراد ويهدد كل المجتمعات.

### أولاً: تعريف الانترنت.

تعتبر كلمة الانترنت جديدة على سمع المواطن العربى وقد نتحير فى تعريفها، هل الانترنت مجموعة من الآلات أو شئ يستعمل الناس آلات له، هل هى ايدىولوجية أو هل هى الجمع بين الثلاثة. وأبسط شئ يمكن قوله إن الانترنت شبكة عالمية من الحاسبات الآلية، وتحتوى الانترنت على شكل الشبكات المنفصلة موصلة مع بعضها حول العالم World<sup>(١)</sup>.

ومعناها International net وهى اختصار للكلمة الإنجليزية انترنت شبكة المعلومات العالمية، التى يتم فيها ربط مجموعة شبكات مع بعضها البعض، فى العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية، ويكون لها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة، كما تسمى أجهزة الكمبيوتر التى يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستخدمين users<sup>(٧)</sup>.

والانترنت هو جزء من ثورة الاتصالات ويعرفه البعض بأنه شبكة الشبكات فى حين يعرفه البعض الآخر بأنه شبكة طرق المواصلات. والانترنت تعنى لغوياً (ترابط بين شبكات) حيث تكون الانترنت عدد من شبكات الحاسب المترابطة والمتناثرة فى أنحاء العالم ويحكم ترابط تلك الأجهزة وتحدثها بروتوكول موحد يسمى بروتوكول تراسل الانترنت<sup>(٨)</sup>.

وتعرف أيضاً بأنها شبكة عالمية international net تربط عدة آلاف من الشبكات وملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع والأحجام فى العالم<sup>(٩)</sup>. والانترنت أيضاً هو الوسيلة medum أو الأداة التواصلية بين الشبكات دون اعتبار للحدود الدولية<sup>(١٠)</sup>.

وتعرف أيضاً بأنها شبكة حواسيب عالمية international net، تحمل كميات كبيرة من المعلومات بعضها لمؤسسات وبعضها حكومى وبعضها شخصى وأى حاسوب تتطابق مع مجموعة المعايير norms يمكنه الاتصال بها بغض النظر عن نوعها<sup>(١١)</sup>.

كما أنها الوسيلة أو الأداة التواصلية بين الشبكات دون اعتبار للحدود الدولية، فالانترنت من طبيعة تقنية إنسانية فهى

نتاج اجتماع التقنية والمعلومات كما أنها وسيلة التواصل بين الشبكات<sup>(٧)</sup>.

وكان الانترنت فى البداية مشروعاً بحثياً بداته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كوسيلة لضمان التوجيه الفاض والقدره على البقاء فى حالة نشوب حرب نووية وليس الانترنت سلطة حاكمه ومركزية ويفتقر إلى الموثوقية وتدابير الأمن، غير أنه مع انطلاق النسيج العنكبوتى العالمى WWW وهو تطبيق سهل الاستخدام له وصله بينيه بيانيه للمستعملين يسرت استخدامه وأصبح الانترنت شائعاً جداً أوله تطبيقات أحادية ظهرت فى بداية التسعينات<sup>(٨)</sup>.

ويعرف باحث آخر الانترنت بأنه مجموعة حاسبات يتم توصيلها معاً حتى يمكنهم الاتصال ببعضهم البعض، فعندما ترتبط أجهزة معاً فى شبكة يمكن لمستخدمى هذه الحواسب أن يرسلوا وأن يتشاركوا فى استخدامات الملفات والبرامج.

ومن أجل إنشاء شبكة كبيرة، يتم إنشاء عدد كبير من شبكات صغيرة، ثم يتم ربط هذه الشبكات الصغيرة ببعضها بعض لتكوين الشبكة الكبيرة internetwork وهو ما عليه شبكة الانترنت وهى أكبر شبكة بينيه فى العالم من المنازل ومكاتب الأعمال والمكاتب الحكومية فى جميع أنحاء العالم وتنقسم هذه الحاسبات إلى حواسب شخصية pc، ماكنتوت Mac وغيرها متصلة ببعضها البعض فى شبكات. هذه الشبكات متصلة معاً لتكوين الانترنت ولأن كل جزء فى الانترنت متصل بأخر من الشبكة، فإن أى جهاز حاسب يمكنه الاتصال بأى جهاز حاسب آخر متصل بالانترنت.<sup>(٩)</sup>

ويحزمه آخر بأنه مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات الموجودة فى آلاف الأماكن حول العالم ويمكن لمستخدمى هذه الحاسبات استخدام الحاسبات الأخرى للعثور على معلومات أو التشارك فى ملفات ولا يهم هنا نوع الكمبيوتر المستخدم وذلك بسبب وجود بروتوكولات يمكن أن تحكم عملية التشارك هذه.

ويرى "ريتشارد" "ماج سميث"، "مارك جيبس" أن تعريف الانترنت يعتمد على عمل الشخص الذى يريد تعريفها، فذلك التعريف سوف يختلف من شخص لآخر، فكل صاحب مهنة سيعرفها التعريف الملائم لمهنته، فالمدرس سيختلف تعريفه عن صاحب شركة تصدير واستيراد وسيختلف عن المهندس الذى يعمل على الشبكة بنفسه.

ونلاحظ الآتى على مجموعة التعريفات السابقة.

- ١- الانترنت أساساً مجموعة من الحاسبات.
- ٢- تلك الحاسبات مترابطة فى شبكة أو شبكات.
- ٣- تلك الشبكات يمكن أن تتصل بشبكات أكبر.
- ٤- أن عملية الاتصال بين الشبكات يحكمها بروتوكول معين.
- ٥- ليس هناك هيئة مركزية مسئولة عن الانترنت.
- ٦- هناك مهن كثيرة يمكن أن تستخدم شبكة الانترنت لأغراضها الخاصة بما فيها الدول نفسها<sup>(١٠)</sup>.

ثانياً: تاريخ الانترنت.

منذ ثلاثين سنة ولدت فكرة الانترنت فى محاولة لتأمين الاتصالات للجيش الأمريكى فى حالة نشوب حرب نووية، وفى عام ١٩٦٩ نفذت وزارة الدفاع الأمريكى مشروع هذه الشبكة وأسموه

"أربانت" وربطت هذه الشبكة مجموعة من الجامعات الأمريكية عبر أجهزة كمبيوتر جيازة.<sup>(١١)</sup>

وفي عام ١٩٧٢ ظهرت فكرة البريد الإلكتروني email التي ابتكرتها شركة BBN. ثم ظهرت شركات أخرى تقدم خدمات البريد الإلكتروني ونقل الملفات مثل شبكة Bit net network.<sup>(١٢)</sup>

وفي سنة ١٩٨٦ ربطت مؤسسة العلوم الوطنية nationdi science foundation الباحثين ببعضهم بعض، في كافة أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خمسة كمبيوترات عملاقة سميت هذه الشبكات باسم Nsfnet.<sup>(١٣)</sup>

### ثالثاً: مفهوم جرائم الانترنت.

لقد أطلق مصطلح جرائم الانترنت في مؤتمر جرائم الانترنت المنعقد في استراليا في الفترة ١٦ - ١٧/٢/١٩٩٨. وتعرف جرائم الانترنت بأنها الجريمة التي يتم ارتكابها إذا قام شخص ما باستخدام معرفته بالحاسب الآلي بعمل غير قانوني. أو هي عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة أو موضوع للجريمة. أو هي جريمة لا تعترف بالحدود بين الدول ولا حتى بين القارات فهي جريمة تقع في أغلب الأحيان عبر حدود دولية كثيرة.<sup>(١٤)</sup>

وتعرف أيضاً بأنها جرائم تطلال المعرفة، الاستخدام، الثقة الأمن، الاعتبار، ومع هذا كله فهي لا تطل حقيقة غير المعلومات، لكن المعلومات تصبح شيئاً فشئ المعرفة فجرائم الكمبيوتر هي جرائم العصر الرقمي.<sup>(١٥)</sup>

وهي نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقه.<sup>(١٦)</sup>

أو هي سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجات الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات. أو هي نمط من أنماط الجرائم المعروف في قانون العقوبات طالما كان مرتبطاً بتقنية المعلومات<sup>(١٧)</sup>.

أو هي الجريمة التي تلعب فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دوراً رئيساً. وأنها جريمة لفاعلها معرفة فنية بالحاسبات ويعرفها BBall Eslie أنها فعل إجرامى يستخدم الكمبيوتر في ارتكابه كأداة رئيسية.

ويعرفها lug schiq stein بأنها أى فعل غير مشروع تكون للمعرفة بتقنية الكمبيوتر أساسية لارتكابه والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً<sup>(١٨)</sup>.

ويعرفها J.hechn sheldoll أنها واقعة تتضمن تقنية الحاسب أو مجنى عليه يتكبد خسائر وفاعل يحصل على مكسب. ويعرفها أحد الفقهاء الفرنسيين stance vian بأنها مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية يمكن أن تكون جديرة بالعقاب<sup>(١٩)</sup>.

وتعرف أيضاً بأنها ذلك النوع من الجرائم التي تتطلب إطار خاص بتقنيات الحاسب الآلى ونظم المعلومات لارتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها<sup>(٢٠)</sup>.

وهى أيضاً الجرائم الناجمة عن إدخال بيانات مزورة فى الأنظمة وإساءة استخدام المخرجات ouiputs إضافة إلى أفعال أخرى تشكل جرائم أكثر تعقيداً من الناحية التقنية مثل تعديل الكمبيوتر وهى أيضاً فعل إجرامى يستخدم الكمبيوتر فى ارتكابه كأداة أساسية<sup>(٢١)</sup>.

ويعرفها "تاديما" بأنها كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باسم الحاسوب.

وتعرفها وزارة العدل الأمريكية في دراسة أجراها معهد ستانفورد للأبحاث بأنها جريمة لفاعلها معرفة فنية بالحاسبات تمكنه من ارتكابها. ويعرفها Gion Green بأنها أى عمل ليس له فى القانون أو أعراف قطاع الأعمال جزاء، يضر بالأشخاص أو الأموال ويستخدم التقنية المتقدمة لتنظيم المعلومات. أوهى كل فعل من شأنه الاعتداء على الأصول المادية أو المعنوية ويكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية. أوهى جريمة يستخدم الحاسوب كوسيلة لارتكابها أو يكون الكمبيوتر نفسه ضحيتها<sup>(٢٢)</sup>.

وتطلق جرائم الانترنت internet crimes على التعميم الكلى لكل ما يمكن ارتكابه من أفعال غير مشروعة يعترف قانون الانترنت بكونها جرائم<sup>(٢٣)</sup>.

وتعرف جرائم الانترنت أيضاً بأنها جميع الأفعال المخالفة للتشريع الإسلامى والتى ترتكب من خلال شبكة الانترنت كالجرائم الجنسية، الاختراقات.. إلخ<sup>(٢٤)</sup>.

#### رابعاً: خطورة جرائم الانترنت.

إن خطورة الجرائم التى ترتكب عبر الانترنت لا تكمن فى استغلال المجرمين للانترنت وإنما عجز رجال الشرطة عن ملاحقتها وعدم ملاحقة القانون law لهم<sup>(٢٥)</sup>.

فالقانون الجنائى لا يتطور بنفس السرعة و التى تتطور بها التكنولوجيا الحديثة خاصة أن نصوص القانون الجنائى

التقليدى قد وضعت فى عصر لم يظهر به الانترنت وبالتالي لم تظهر هذه المشاكل القانونية الناجمة عن استخدامه. وأضاف الباحث أنه بالرغم من وجود الكثير من القوانين التى تتصل بهذه الجرائم مثل قانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة جرائم الآداب وقانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل وقانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ إلا أنه لا يوجد لدينا نصوص خاصة بهذه الجرائم فى الوقت الذى تشير فيه الإحصاءات إلى أن هناك نسبة كبيرة من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ - ١٧ سنة يرتادون صور وصفحات الدعاية ولا يدرك أولياء أمورهم طبيعة ما يرتادون على الانترنت<sup>(٢٦)</sup>.

مشيراً إلى أن متوسط إجمالى مستخدمى الانترنت فى مصر خلال عام ٢٠٠٤ (٣.٢) مليون مستخدم كما أن أغلب المترددين من المراهقين ذكور وإناثا يعلنون عن رغبتهم فى ممارسة البغاء والفجور عن طريق شبكة الانترنت مشيراً إلى أنه تم ضبط أحد المواقع الإباحية على الانترنت كان يضم فى عضويته أكثر من عشرة آلاف مصرى وإناثا يعلنون عن أنفسهم<sup>(٢٧)</sup>.

كما أن هناك قصور فى أصول المحاكمات الجنائية فى مواجهة هذه المشكلات مما يستوجب إجراء تعديل على نصوصه أو بتشريع قانون خاص يعالج هذه الحالات<sup>(٢٨)</sup>.

الأثار المترتبة على عدم وجود الغطاء القانونى للتصرفات غير المشروعة على الانترنت.

أ- ضياع حقوق الغير بسبب الخسائر الفادحة التى تلحق بالأجهزة سواء الشخصية أو الحكومية أو أجهزة القطاعات الاقتصادية والناجمة من سوء الأعمال التى قد يرتكبها بعض مستخدمى الانترنت.



- ب- التقليل من فاعلية العمل في بعض المنظمات الدولية (مثل الانتربول الدولي) وغيره في ظل وجود خطر الاختراقات.
- ج- تؤدي إلى عدم الثقة في التعاملات الإلكترونية بواسطة الشبكة وبالتالي تؤخر الانخراط في تجربة التجارة الإلكترونية<sup>(٢٤)</sup>.

#### خامساً: خصائص جرائم الإنترنت.

في سياق الجريمة وظروف ارتكابها من خلال شبكة الإنترنت حدد بعض الخبراء لهذه الجرائم خصائص متفردة لا توجد ولا تتوافر في أي من أفعال الجرائم التقليدية في أسلوبها وطريقة ارتكابها والتي ترتكب يوميا في كافة دول العالم ويمكن إيجاز خصائص هذه الجرائم على النحو التالي:

##### الخاصية الأولى: الحاسب هو أداة ارتكاب الجرائم.

وفحوى هذه الخاصية أن كافة جرائم الإنترنت يكون الحاسب الآلي هو الأداة لإرتكابها، فلا يمكن تسمية هذه جريمة أو وصفها لجريمة الإنترنت دون استخدام الحاسب الآلي لأنه وسيلة الدخول على شبكة الإنترنت وتنفيذ الجريمة أيا كان نوعها.

##### الخاصية الثانية: الجرائم ترتكب عبر شبكة الإنترنت.

تعد شبكة الإنترنت هي حلقة الوصل بين كافة الأهداف المحتملة لتلك الجرائم كالبنوك والشركات الصناعية وغيرها من الأهداف التي ما تكون غالبا الضحية لتلك الجرائم وهو ما دعا معظم تلك الأهداف للجوء إلى نظم الأمن الإلكترونية في محاولة منها لتحمي نفسها من تلك الجرائم أو على الأقل لتحد من خسائرها عند وقوعها ضحية لتلك الجرائم.

### الخاصية الثالثة : مرتكب الجريمة .

هو شخص ذو خبرة فائقة فى مجال الحاسب الآلى لاستخدام الحاسب الآلى لارتكاب الجريمة على شبكة الإنترنت لابد وأن يكون مستخدم هذا الحاسب على دراية فائقة وذو خبرة كبيرة فى مجال استخدامه والتى تمكنه من تنفيذ جريمته والعمل على عدم اكتشافها، ولذلك نجد أن معظم من يرتكبون تلك الجرائم من الخبراء فى مجال الحاسب الآلى وأن الشرطة أول ما تبحث عنه خبراء الكمبيوتر عند ارتكاب الجرائم<sup>(٣٠)</sup>.

### الخاصية الرابعة : الجريمة لا حدود جغرافية لها .

لقد ألقت شبكة الإنترنت الحدود الجغرافية بين دول العالم ولم تعد الجريمة تخضع لنطاق إقليمي محدود وإنما أصبحت الجريمة تقع فى بلد وتمر عبر آخر تحققت نتائجها فى بلد ثالث وكل ذلك فى ثوان معدودة وصارت أكثر من دولة مسرحا لتلك الجريمة<sup>(٣١)</sup>.

### الخاصية الخامسة : أهداف تلك الأفعال .

من المعروف أن أكثر تلك الجرائم يكون من ضمن أهدافها الأساسية هو الحصول على المعلومات الإلكترونية التى تكون أما محفوظة على أجهزة الحاسبات الآلية أو منقولة عبر شبكة الإنترنت وأخرى يكون هدفها هو الاستيلاء على الأموال وثالثة تستهدف الأفراد أو الجهات بعينها وأخيرا أجهزة الكمبيوتر كهدف لها<sup>(٣٢)</sup>.

هذا بالإضافة إلى عدد من الخصائص الفرعية التى يمكن إيجازها على النحو التالى:

أولاً : سرعة التطور فى ارتكب الجريمة: إذ أن التطور السريع الذى تشهده تكنولوجيا المعلومات أرضى بظلاله على الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت حيث أن أساليب ارتكابها فى تطور مستمر وأن المجرمين فى مختلف أنحاء العالم يستفيدون من الشبكة فى تبادل الأفكار والخبرات الإجرامية فيما بينهم.

ثانياً: يعتبر هذا النوع من الجرائم أقل عنفاً فى التنفيذ، فالجرائم المعلوماتية لا تحتاج إلى عنف Violence عند تنفيذها أو مجهود كبير وإنما تنفذ بأقل جهد ممكن يقوم به الجانى ويعتمد فيها بشكل رئيس على الخبرة Experience فى المجال المعلوماتى وهذا عكس الجرائم التقليدية التى تحتاج إلى عنف ودماء ومجهود كبير يقوم به الجانى غالباً الوصول إلى غايته.

ثالثاً: أحجام المجنى عليه عن الإبلاغ حفاظاً على المهمة والمكانة وعدم هز الثقة أو خشية من التشهير.

رابعاً: غياب الدليل وصعوبة الإثبات حيث أن الآثار التقليدية للجريمة تنعدم فبعد ارتكاب الجريمة يقوم المجرم بدس برامج أو وضع كلمات سرية ورموز تعوق الوصول للدليل أو يلجأ لتشفير التعليمات ليصعب الوصول إلى دليل يدينه.

خامساً: قد لا يقتصر الضرر المترتب على الجريمة على المجنى عليه وحده وإنما قد يتعداه إلى متضررين آخرين من دول عدة وهذا هو الملاحظ من خلال جرائم نشر المواد ذات الخطر الدينى والأخلاقى والأمنى أو السياسى أو الثقافى.

سادساً: خفاء الجريمة: حيث أن المجنى عليه لا يلحظها غالباً مع أنها تقع أثناء وجوده على الشبكة ولكنه لا يكون عالماً بها ولا ينتبه لها إلا بعد فترة من وقوعها وأحياناً لا ينكشف أمرها ويعود ذلك إلى تعامل الجاني مع نبضات الكترونية غير مرئية لا يمكن قراءتها إلا بواسطة الحاسب كما أن توافر المعرفة والخبرة الإلكترونية لدى الجاني في هذا المجال يؤدي إلى صعوبة اكتشاف جريمته وذلك لإتباعه طرق وأساليب ووسائل لا يفطن إليها المستخدم في هذا المجال من أمثلتها "إرسال الفيروسات المدمرة، سرقة الأموال، البيانات الخاصة أو إتلافها والتجسس وسرقة المكالمات.. إلخ". (٣٣)

سابعاً: صعوبة الاحتفاظ الفنى بأثارها إن وجدت. (٣٤)  
ثامناً: إنها تحتاج إلى خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها.

تاسعاً: أنه يسهل (نظرياً) ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقنى.  
عاشراً: يلعب البعد الزمني (اختلاف المواقيت بين الدول). والمكاني (إمكانية تنفيذ الجريمة عن بعد) والقانوني (أى عدم وجود قانون يطبق) دوراً هاماً Import role فى تشتيت جهود التحرى والتنسيق الدولى لتعقب مثل هذه الجرائم.  
حادى عشر: تتسم هذه الجرائم بالغموض حيث يصعب إثباتها والتحقيق فيها ليس كما هو الحال فى الجرائم التقليدية.

ثانى عشر: إنها تعتمد فى ارتكابها على الذكاء Intelligence.  
ثالث عشر: كما أن متابعة جرائم الإنترنت والكشف عنها وإقامة الدليل عليها من الصعوبة بمكان حيث أن هذه الجرائم لا

تترك أثر فليس هناك أموال مفقودة وإنما هي أرقام تتغير فى السجلات ومعظم جرائم الإنترنت تم اكتشافها بالصدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها، كما أن الجرائم التى لم تكتشف هي أكثر بكثير من تلك التى كشف الستار عنها<sup>(٢٥)</sup>.

رابع عشر: السن: تتراوح أعمارهم نـت ١٨ - ٤٦ السن المتوسط ٢٥.

#### سادساً: أنواع جرائم الإنترنت.

لم يكن هناك قلق مع بدايات شبكة الإنترنت تجاه جرائم Crimies يمكن أن تنتهك على الشبكة، وذلك نظراً لمحدودية مستخدميها علاوة على كونها مقصورة على فئة معينة من المستخدمين Users وهم الباحثين ومندوبى الجامعات، لهذا فالشبكة ليست آمنة فى تصميمها وبنائها، لكن مع توسع استخدام الشبكة ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين بدأت تظهر جرائم على الشبكة ازدادت مع الوقت وتعددت صورها وأشكالها.

وتتعد صور جرائم الإنترنت وتختلف باختلاف الهدف المباشر فى الجريمة ويمكن تحديد الأهداف المقصودة من هذه الجرائم على النحو التالى<sup>(٢٦)</sup>.

١. المعلومات Information / ويشمل ذلك سرقة أو تغيير أو حذف المعلومات.

٢. الأجهزة: ويشمل ذلك تعطيل الأجهزة أو تخريبها.

٣. الأشخاص أو الجهات: تهدف فئة كبيرة من الجرائم على شبكة الإنترنت أشخاص أو جهات بشكل مباشر كالتهديد أو الابتزاز، علماً بأن الجرائم التى تكون أهدافها المباشرة

فى المعلومات والأجهزة تهدف بشكل غير مباشر إلى الأشخاص المعنيين أو الجهات المعنية بتلك المعلومات أو الأجهزة<sup>(٣٧)</sup> وهناك جرائم متعلقة بالإنترنت تشترك فى طبيعتها مع جرائم التخريب أو السرقة التقليدية، كأن يقوم المجرمون بسرقة الأجهزة المرتبطة بالإنترنت أو تدميرها مباشرة أو تدمير وسائل الاتصال كالأسلاك والأطباق الفضائية وكذلك جرائم تسهيل الدعارة وترويج المخدرات Drugs والتشهير والقذف ونشر الفضائح وانتحال الشخصية والتزوير.<sup>(٣٨)</sup>

وفيما يلى استعراض لعدد من جرائم الإنترنت وهى:

#### ١- صناعة ونشر المعلومات:

وهى أكثر جرائم الإنترنت انتشارا وتأثيرا، فالفيروسات كما هو معلوم ليست وليدة الإنترنت فقد أشار إلى مفهوم فيروس الحاسب العالم الرياضى المعروف "نيوتن" فى منتصف الأربعينات لم تكن الإنترنت الوسيلة الأكثر استخداما فى نشر وتوزيع الفيروسات إلا فى السنوات الخمس الأخيرة، حيث أصبح الإنترنت وسيلة فعالة فى نشر الفيروسات ولا يخفى على الكثير سرعة توغل ما يسمى بالدودة الحمراء حيث استطاعت خلال أقل من تسع ساعات اقتحام ما يقرب من ربع مليون جهاز فى ١٩ يونيو ٢٠٠١. ويعتبر الهدف المباشر للفيروسات هى المعلومات المخزنة على الأجهزة المفتحة حيث يتم تغييرها أو حذفها أو سرقتها أو نقلها إلى أجهزة أخرى<sup>(٣٩)</sup>.

#### ٢- الاختراقات:

تتمثل فى الدخول غير المصرح به إلى أجهزة أو شبكات الحاسب وتتم عمليات الاختراقات من خلال برامج متوفرة على

الانترنت يمكن لمن له خبرات تقنية متواضعة أن يستخدمها لشن هجماته على أجهزة الغير وهنا تكمن الخطورة وتختلف الأهداف المباشرة للاختراقات فقد تكون المعلومات هي الهدف المباشر حيث يسعى المخترق لتغيير أو سرقة أو إزالة معلومات معينة وقد يكون الجهاز هو الهدف المباشر بغض النظر عن المعلومات المخزنة عليه كأن يقوم المخترق بعملية بقصد إبراز قدراته الاختراقية أو لإثبات وجود ثغرات في هذا الجهاز المخترق ولا شك أن ذلك يؤدي إلى التقليل من فاعلية بعض المنظمات الدولية مثل (الإنتربول الدولي).

ومن أكثر الأجهزة المستهدفة في هذا النوع من الجرائم هي تلك التي تستضيف المواقع على الإنترنت، حيث يتم تحريف المعلومات الموجودة على الموقع أو ما يسمى بتغيير وجه الموقع واستهداف هذا النوع من الأجهزة يعود إلى عدة أسباب من أهمها وجود هذه الأجهزة على الشبكة وسرعة انتشار الخبر حول اختراق ذلك الجهاز خاصة إذا كان يضم مواقع معروفة.

### ٣- تعطيل الأجهزة:

كثير مؤخرًا ارتكاب مثل هذه العمليات حيث يقوم مرتكبوها بتعطيل أجهزة أو شبكات عن تأدية عملها بدون أن يتم عملية اختراق فعليته لتلك الأجهزة، وتتم عملية التعطيل عن طريق إرسال عدد هائل من الرسائل بطريقة فنية معينة إلى الأجهزة أو الشبكات المراد تعطيلها الأمر الذي يعيقها عن تأدية عملها ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من الجرائم تلك التي تقوم بتعطيل الأجهزة المستضيفة للمواقع على الشبكة.

#### ٤- انتحال الشخصية :

هى جريمة الألفية الجديدة كما سماها بعض المتخصصين فى أمن المعلومات وذلك لسرعة انتشار ارتكابها خاصة فى الأوساط التجارية وتتمثل هذه الجريمة فى استخدام هوية شخصية أخرى بطريقة غير شرعية وتهدف إما لغرض الاستفادة من مكانة هذه الشخصية أى هوية الضحية The Victim أو لإخفاء هوية شخصية المجرم لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى، وتعتبر ارتكاب هذه الجرائم، أمر سهل وهذه من أكبر سلبيات الإنترنت الأمنية وللتغلب على هذه المشكلة، بدأت كثير من المعاملات الحساسة على شبكة الإنترنت التجارية فى الاعتماد على وسائل لتوثيق الهوية كالتوقيع الرقوى والتي تجعل من الصعب ارتكاب الجريمة<sup>(٢٠٠)</sup>.

#### ٥- المضايقة والملاحقة :

تتم جرائم الملاحقة على شبكة الانترنت غالبا باستخدام البريد الإلكتروني أو وسائل الحوارات الآنية المختلفة على الشبكة وتحمل الملاحقة رسائل تهديد وتخويف وتتفق جرائم الملاحقة على شبكة الإنترنت مع مثيلاتها خارج الشبكة فى الأهداف والتي تتمثل فى الرغبة فى التحكم Control فى الضحية، وتتميز جرائم الملاحقة والمضايقة على الانترنت بسهولة إمكانية المجرم فى إخفاء هويته علاوة على تعدد وسهولة وسائل الاتصال عبر الشبكة الأمر الذى ساعد على تفشى هذه الجريمة، ومن الأهمية الإشارة إلى كون طبيعة جريمة الملاحقة على شبكة الإنترنت لا تتطلب اتصال مادي بين المجرم والضحية، لا يعنى بأى من الأحوال قلة خطورتها، فقدرة المجرم على إخفاء هويته



تساعده على التماذى فى جريمته والتى قد تفضى به إلى تصرفات عنف علاوة على الآثار السلبية النفسية على الضحية<sup>(٤١)</sup>.

#### ٦- التغيرير والاستدراج:

غالبية ضحايا هذا النوع من الجرائم هم صغار السن من مستخدمى الشبكة حيث يوهى المجرمون ضحاياهم برغبتهم فى تكوين صداقة على الانترنت والتى قد تتطور إلى التقاء ماذى بين الطرفين، أن مجرمى التغيرير والاستدراج على شبكة الانترنت يمكن لهم أن يتجاوزوا الحدود السياسية فقد يكون المجرم فى بلد والضحية فى بلد آخر وكون معظم الضحايا من صغار السن فإن كثير من الحوادث لا يتم الإبلاغ عنها حيث لا يدرك كثير من الضحايا أنهم قد غرر بهم.

#### ٧- التشهير وتشويه السمعة:

حيث يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوبة عن ضحيته والذى قد يكون فرداً أو مؤسسة تجارية أو مجتمع Society أو دين وتعد الوسائل المستخدمة فى هذا النوع من الجرائم لكن فى مقدمة هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة يحوى المعلومات المطلوب نشرها أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين Users<sup>(٤٢)</sup> ولهم دوافع التشهير الكيد والحسد للمشهر به<sup>(٤٣)</sup>.

#### ٨- النصب والاحتيال:

لقد أصبح الإنترنت مجالاً رحباً لمن له سلع أو خدمات تجارية يريد أن يقدمها ويوسائل غير مسبقة كاستخدام البريد الإلكتروني email أو عرضها على موقع الشبكة أو عن طريق

ساحات الحوار، ومن الطبيعي أن يساء استخدام هذه الوسائل فى عمليات نصب واحتيال ولعل القارئ الذى يستخدم البريد الإلكتروني بشكل مستمر تصله وسائل بريدية من هذا النوع، فكثيرا من صور النصب والاحتيال التى يتعرض لها الناس فى حياتهم اليومية لها مثيل على شبكة الإنترنت مثل بيع سلع أو خدمات وهمية أو المساهمة فى مشاريع استثمارية وهمية أو سرقة معلومات عن البطاقات الائتمانية واستخدامها وتتصدر المزايدات العامة على البضائع عمليات النصب على الانترنت، وما يميز عمليات النصب على الانترنت عن مثيلاتها فى الحياة اليومية قدرة مرتكبها على الاختفاء والتلاشى<sup>(١١)</sup>.

#### ٩- قيادة الجماعات الإرهابية عن بعد؛

حيث يمكن من خلال شبكة الانترنت بث الأفكار المتطرفة<sup>(١٢)</sup>، سواء كانت سياسة أو دينية أو عنصرية والتى تسيطر على وجدان الأفراد وتفسد عقائدهم وإذكاء تمردهم واستغلال معاناتهم، فى تحقيق مآرب خاصة تتعارض مع مصلحة المجتمع Society.

فقد حدث أن وضعت فتاة تنتمى إلى إحدى الجماعات المتطرفة من برلين - على موقعها الخاص على الإنترنت معلومات مفصلة عن كيفية القيام بعمليات التخريب، وكيف يمكن العبث بأسلاك صناديق الإشارات الكهربائية فى السكك الحديدية لتعطيل حركة القطارات، بالإضافة إلى حالات أخرى لنشر مواد إباحية تتعلق باستخدام الأطفال فى الجنس، أو أساليب العنف الجنسى، وهو ما يتعارض مع قوانين الآداب العامة وحماية الطفولة.

١٠- تنسيق جهود عصابات الجريمة المنظمة :

فقد كشفت باحثة بريطانية عن استغلال شبكة الإنترنت فى تجارة الرقيق الأبيض من خلال عقد صفقات لبيع الفتيات من أربعين دولة نامية ومن أوروبا الشرقية لمواطنين من دول الغرب من أجل المتعة والجنس، إذ يتم إرسال كتالوجات تتضمن مواصفات دقيقة عن فتيات مراهقات من أوروبا الشرقية والفلبين وكوستاريكا وغيرها، وأرقام تليفونات وعناوين هذه الفتيات عبر شبكة الإنترنت مع تنظيم لقاءات للراغبين فى شراء ومقابلة الفتيات واللاتى يحصلن على وعود بالشراء والزواج لا أساسى لها من الصحة، وتربح عصابات الرقيق ملايين الدولارات التى تجد طريقها إلى غسيل الأموال<sup>(١١)</sup>.

١١- تهديد الأمن القومى والعسكرى :

فقد وقعت فى الآونة الأخيرة عدة حوادث تبين مدى إمكانية تعرض المراكز العسكرية لحوادث قرصنة معلوماتية بغية الحصول على معلومات مخزنة فى ذاكرة الحاسبات الآلية المستعملة فيها . مثال ذلك، سرقة معلومات عسكرية تتعلق بالسفن التى تستعملها الجيوش التابعة للدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى Nato من أنظمة الحاسبات الآلية الخاصة بسلاح البحرية خلال صيف ١٩٩٤ الأمر الذى أثار حفيظة قيادة أركان الحلف، وحمل السلطات العسكرية الفرنسية على تصميم برامج جديدة لحماية حاسبتها الآلية، كما حدث أن تمكن قرصاناً أمريكياً لا يتجاوز عمره الثامنة عشر من اختراق واحد من أكثر النظم أماناً وهو الخاص بوزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) وتسلسل عبر الجدران النارية Fire wals والتى وضعت

لحماية هذه الشبكة وكان بإمكانه أن يعرض البشرية كلها لخطر الإبادة لو تمكن من مواصلة عمله بالنفاذ للمخزون النووي الإستراتيجى ومعرفة شفرته وضبطها بالتالى صوب اتجاه معين لإطلاق آلاف القنابل النووية.

وفى إسرائيل ألقى البوليس القبض على كاتب إسرائيلى بتهمة الاعتداء على أمن الدولة بأن قام بنشر معلومات محظورة على الإنترنت تتعلق باختفاء غواصة Marin - Sous فى البحر المتوسط عام ١٩٦٨.

وذكر أن أحد لصوص الكمبيوتر الهولنديين - إبان غزو العراق للكويت - قد تمكن من سرقة أسرار عسكرية أمريكية بالغة الحساسية من بينها تحركات القوات الأمريكية ومواقعها وأسلحتها وتحركات الطائرات المقاتلة، ثم أرسل القرصان هذه المعلومات إلى العراق قبل اندلاع الحرب، إلا أن العراقيين رفضوا الهدية خشية أن يكون الأمر خدعة.

#### ١٢- السطو على أموال البنوك :

أن المصارف والبنوك هى الهدف المفضل لقراصنة الإنترنت، الذين يتلاعبون فى كشوف وحسابات العملاء ونقل الأرصدة من حساب لآخر، أو إضافة بضعة أصفار إلى رقم ما فى هذه الحساب أو ذاك، ولعل قضية بنك الباسيفيك الوطنى فى الولايات المتحدة تعد نموذجا لهذا النوع من الجرائم: فقد كان المواطن الأمريكى "الستانلى مارك"، يعمل أخصائيا للحسابات فى هذا البنك، واكتشف مصادفه شفرة تحويل حسابات العملاء بين البنك وغيره من البنوك الذى تتعامل معه، فقام بإصدار أوامر إلكترونية لعدة فروع للبنك بتحويل مبالغ قدرت بأربعة ملايين

دولار لحسابه الذى قام بفتحه فى أحد المصارف السويسرية، ثم انتقل إلى جنيف وسحب المبلغ المذكور واشترى به ماسا ووضعها فى خزانة خاصة به فى أحد البنوك هناك: ومرت شهور دون أن يكتشف أحد حقيقة ما حدث لولا أن المتهم نفسه اعترف بالواقعة وهو مخمور.

#### ١٣- إبرام صفقات وهمية بأسماء أشخاص آخرين:

لقد أصبح انتهاك حرمة بيانات الأفراد والمؤسسات المتصلة بشبكة الإنترنت سواء بالسطو عليها أو بالتلاعب فيها أو تحريفها — من الأمور الشائعة — مما يؤدي إلى خسائر جسيمة لهذه المؤسسات أو لعملائها.

#### ١٤- الاحتيال باستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية:

من المعلوم أن نظام بطاقة الدفع الإلكتروني مبنى أساس على عمليات التحويل الإلكتروني من حساب بطاقة العميل بالبنك المصدر بالبطاقة إلى رصيد التاجر بالبنك والذي يوجد به حسابه من خلال شبكة التسوية الإلكترونية (هيئة الفيزا كارد — هيئة الماستر كارد).

فقد تبين أن بعض الهواة من تمكنوا من التقاط أرقام بطاقات الدفع الإلكتروني الخاصة ببعض العملاء من الشبكة واستخدموها فى الحصول على السلع التى يرغبونها وتم خصمه القيمة Value من حساب الحاملين الشرعيين (أصحاب هذه البطاقات).

#### ١٥- غسيل الأموال القذرة:

تعد شبكة الإنترنت نوعا جديدا من التكنولوجيا الإلكترونية التى تتعامل مع الأوراق النقدية والسماح بإيداع وانتقال أرصدة الأموال من شخص لآخر عبر الدول على مستوى

العالم باستخدام هذه الشبكات، ودون الحاجة إلى المرور عبر البنوك، الأمر الذى يتيح لعصابات الجريمة المنظمة استخدامها فى القيام بعمليات غسل الأموال القذرة دون الوقوع فى أيدي القائمين على تنفيذ القانون Law ومكافحة الجرائم الاقتصادية. وتأكيد لذلك يشير التقرير الذى أعدته الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى أن ٢٨,٥ مليار دولار من الأموال القذرة تطير سنويا عبر الإنترنت لتخترق حدود ٦٧ دولة لغسلها.

#### ١٦- التهرب الضريبى:

حيث أن الممول لن يعطى مصلحة الضرائب الشفرة الخاصة بتعاملاته على الإنترنت لأنها من أسرارها الخاصة، وبالتالي فإن التجارة الإلكترونية ستثير مشاكل قانونية وإجرائية فى مجال الإثبات مما يجعل مهمة محكمة الموضوع صعبة فى إقامة الدليل فى حالة نشوب نزاع قضائى بين مصلحة الضرائب وبين الممول.

#### ١٧- التهديد بالقتل:

فقد أدانت محكمة Nanterre بفرنسا أحد الجناة بالحبس لمدة شهرين مع الإيقاف لأنه بعث برسالة تهديد عن طريق البريد الإلكتروني إلى أحد رجال السياسة.

#### ١٨- القتل العمد:

مثال ذلك حالة الرجل الذى قتل زوجته التى كانت موضوعة تحت الMonitoring ، بأن دخل عن طريق الإنترنت إلى شبكة المعلومات الخاصة بالمستشفى، ثم قام بتغيير المعلومات الطبية الخاصة بالمريض، أما عن القصد الجنائى فهو متوافر

كالدخول بالغش إلى نظام المعالجة الآلية الخاص بالمستشفى، ثم الدخول إلى المعلومات التى يحتويها النظام والتلاعب فيها.

#### ١٩- استثارة الغرائز الجنسية :

ذلك أن شبكة الإنترنت تتضمن حوالى مليون صورة ورواية أو وصف description لها علاقة مباشرة وواضحة بالجنس. كما أوضحت بعض التقارير الصادرة من الولايات المتحدة أن هناك مشاهد جنسية يتم عرضها على شبكة الإنترنت وأن أكثر من ٩٠٠٠٠٠٠ صورة متعلقة بالجنس تبث سنويا على هذه الشبكة، بالإضافة إلى ما توفره الشبكة من معلومات عن بيوت الدعارة فى العديد من دول العالم، وكذلك فإن بعض المؤسسات توفر عبر هذه الشبكة أحاديث هاتفية حية تؤديها فتايات مديرات وذلك فى مقابل الحصول على نسبة من عائد المكالمات التليفونية.

#### ٢٠- المعاكسات من خلال البريد الإلكتروني :

فمن خلال معرفة الرمز البريدى، يمكن لمستخدم الشبكة إيداع رسائل فى البريد الإلكتروني للغير، قد تتضمن مغالطة أو كلام جارح أو رسومات مبتذلة أو ربما شتائم مما يقع تحت طائلة الجرائم المخلة بالأداب أو القذف والسب، مثال ذلك ما قام به حزب العمل المعارض فى إسرائيل من نشر صورة عارية لـ "نتنياهو" رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق على شبكة الإنترنت وهى صورة متطورة من المعاكسات تضاف إلى المعاكسات البريدية والهاتفية.

#### ٢١- نشر المطبوعات المخلة بالأداب العامة :

حيث تتيح شبكة الإنترنت لمستخدميها إمكانية تخطى القيود المحلية المفروضة عليهم، وبالتالي يمكنهم الإطلاع على

المواد التى فرضت الرقابة شروط معينة بالنسبة للحد الأدنى للسن المسموح له بالإطلاع عليها، مثل الأفلام التى لا يسمح بمشاهدتها إلا للكبار وكذلك الصور التى تحذف من المطبوعات وبالتالي فإن هذه الشبكة تبطل فعالية الرقابة المحلية على الأفلام والمصنفات وتتيح الأفراد - وخاصة الأحداث - الإطلاع على مواد لا يجوز لهم الإطلاع عليها.

فالانترنت إحدى وسائل الاتصال التى تسهل ارتكاب الجرائم ذات الصبغة الجنسية، ففى أمريكا اتهم أمريكى بتحريض فتاة قاصر (١٦ سنة) من خلال شبكة الإنترنت على ممارسة أعمال جنسية نظير دفع مقابل مالى لها.

#### ٢٢- خطورة الإنترنت على الأحداث:

تعتبر هذه الشبكة غابة مملوءة بالأخطار بالنسبة للقصر محدودى المعرفة، ولذلك يجب أن تكون هذه الشبكة مزودة ببرامج معينة تمنع ظهور المواد غير المرغوب فيها، مثل الصور والمشاهد الإباحية، ودعايات الجماعات العنصرية والمتطرفة والإعلانات advertisements التى تهدم القيم لدى الأطفال.

ففى أمريكا اتهم مدرس ثانوى فى ولاية نيويورك بتحريض القصر على الفجور واتهم آخر بإرسال صور خليعة تتعلق بدعارة الأطفال الصغار من خلال شبكة الإنترنت واتهم صحفى بالاتجار فى صور ذات طابع اباحى تتعلق بالقصر.

#### ٢٣- الاستيلاء على المعلومات العابرة بشبكة الإنترنت:

حيث يمكن لمحللى نظم الشبكات عرض المعلومات على شاشات الحاسب بسهولة، فكل ما يحتاجه من يريد الإطلاع على المعلومات هو مجرد الدخول إلى الشبكة، وبالتالي يمكن للجانى



التجسس على المشروعات الضخمة عن طريق الحصول على معلومات عن المنافسين وهو ما يطلق عليه تعبير (التجسس الصناعى وسرقة الأسرار).

#### ٢٤- الاستيلاء على الخدمات المعلوماتية:

وتشمل الاستيلاء على الهواتف الخلوية وتزوير بطاقات الهاتف أو استخدام كروت تليفونية لا تنضب والوصول بطريق غير مشروع إلى لوحة تحويل المكالمات الهاتفية فى أى شركة<sup>(١٧)</sup>.

#### ٢٥- المخاطر المتعلقة بالعلاقات الإنسانية عبر الإنترنت:

ومن المخاطر التى تحوط شبكة الإنترنت أنه توجد مواقع على هذه الشبكة للحب والزواج والعلاقات غير الشرعية وبمجرد دخول المشترك إلى هذه المواقع .. عليه أن يحدد بالضبط شكل العلاقة التى يريد لها هل هى علاقة زواج أم علاقة حميمية أم مجرد الحصول على بعض المتعة. وقد أنشأت جامعات أوروبية وأمريكية وطوائف دينية ومذهبية بعض هذه المواقع، وأنشأ هواه ومدمنوا التجول عبر الإنترنت بعضها الآخر، وكالعادة، استغلت شبكة المافيا العالمية بعض هذه المواقع لتحقيق أرباح من هذه العلاقات المحرمة وتسويق الفتيات والسيدات من روسيا وأوكرانيا ودول شرق أوروبا عبر هذه الشبكة.

ومن أشهر هذه المواقع وأكثرها انتشارا الموقع الأمريكى المعروف باسم "العزاب الأمريكيون American singles، والخدمة فيه ليست مقصورة على الأمريكيين، بل كل العالم، على اعتبار أن الولايات المتحدة هى الحاكم الفعلى للنظام العالمى الجديد. ولكى يتم الاستفادة من العروض التى يقدمها هذا الموقع. فعلى المرء أن يدون بياناته الشخصية والمواصفات التى يريد لها فى

شريكته أو شريكها، وذلك من خلال الإجابة عن عشرات الأسئلة التى تكشف رغم بساطتها عن أدق التفصيلات والسمات الشخصية.

#### ٢٦- المخاطر المتعلقة بزعة عقيدة المسلمين:

فى صيف عام ١٩٩٨ قامت إحدى المنظمات المشبوهة من خلال شبكة الإنترنت بمحاولة لتشويه القرآن الكريم، حيث طالبت هذه المنظمة من زوار موقعها على الإنترنت بتأليف سور تحاكي السور القرآنية الكريمة فى محاولة منها لإقناع جمهور الشبكة العالمية بأن القرآن ليس معجزة إلهية من عند الله، بل هو من صنع بشر!!

وفى أواخر عام ١٩٩٨ .. عادت مرة أخرى محاولات تحريف القرآن الكريم على شبكة الإنترنت، ولكن فى موقع جديد يبيث نصوصا تشبه بصور القرآن الكريم من حيث الشكل Form والمحاكاة اللغوية من خلال أربع سور مزعومة أطلقت عليها أسماء "المسلمون"، "الإيمان"، "الوصايا"، "التجسيد"، وتتهم هذه النصوص المحرفة المسلمين بأنهم فى ضلال مبين وتلفق على لسان الرسول "ص" أقوال مكذوبة.

ولا شك أن الرد الحقيقى على هذا العبث هو تقديم القرآن الكريم على الإنترنت، واتخاذ الأزهر الشريف الإجراءات القانونية تجاه الشركة. التى تقوم بهذا العبث، لأن هذا التحريف المتعمد يتنافى مع كل الأعراف والمواثيق الدولية التى تؤكد ضرورة احترام المعتقدات وعدم المساس بالمقدسات.

وقد نادت وزارة الأوقاف أنه يجب اتباع استراتيجية ثابتة تجاه المحاولات المتتالية لتحريف القرآن وتضمن هذه الإستراتيجية ثلاث وسائل هي:

أولاً: تطوير أسلوب عرض مفاهيم الإسلام على العالم من خلال شبكة الإنترنت.

ثانياً: الرد المباشر على الافتراءات التي تروج من حين إلى آخر ضد الإسلام ونبيه عليه الصلاة والسلام عبر الشبكة الدولية.

ثالثاً: إذا استمرت بعض الشركات فى بث مواقع تسيئ إلى الإسلام، فيجب اتخاذ الإجراءات القانونية لمقاضاتها.<sup>(٢٨)</sup>

#### ٢٧- المساعدة على الانتحار:

لقد اتسعت خدمات الإنترنت لتغطى أغلب مجالات الحياة، ولكن أغرب هذه الخدمات ما تقدمه اليابان، حيث وفرت شبكة الإنترنت خدمة خاصة للانتحار لتسهيل عملية قتل النفس لكل من يرغب فى ذلك نظير دفع المقابل المادى لذلك بالطبع. وقد ساعدت هذه الخدمة، امرأة واحدة فى الأقل فى الإقدام على الانتحار، كما أرسلت سبعة طرود بريدية من إقراص سيانيد البوتاسيوم القاتلة لسبعة أشخاص، طلبوها عن طريق الإنترنت.

واكتشف البوليس اليابانى هذا الموقع فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٨، وقد تبين أن الشخص الذى يديره صيدلى يمتلك ترخيصاً بمزاولة المهنة. وكان البوليس يبحث عن شخصين طلبا كبسولات سيانيد البوتاسيوم عن طريق الموقع، الذى كتب فيه باللغة اليابانية أنه مختص للأشخاص، الذين لا يعرفون طريقة الحصول على العقار الصحيح للانتحار، والجدير بالذكر، أن

الموقع يعرض الكبسولة الواحدة، التى تؤدى الموت مقابل مبلغ يتراوح بين ٢٥٨ و ٤٣٠ دولار.

#### ٢٨- تهديد الأمن العام:

لقد اكتشفت الجهات الأمنية فى المجتمعات المستخدمة لشبكة الإنترنت رسائل مشفرة، تتصل بتهريب المخدرات والحث على التخريب والعنف من قبل المتطرفين والمنضدين للحروب الأهلية. وقد أكدت عملية الانفجار الرهيب الذى شهدته مدينة أو كلاهما الأمريكية هذه المخاوف.

كما أن أعمال التجسس تعتبر من أخطر السلبيات لهذه الشبكات العالمية، فقد أصبح البنتاجون أو وزارة الدفاع الأمريكية تخشى هجمة مماثلة لهجمة "بيرل هاربور" التى تعرضت لها أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل اليابان، غير أن الهدف هذه المرة لن يكون الأسطول الأمريكى، وإنما أجهزة الكمبيوتر التابعة لهيئة الأركان، والتى يبلغ عددها حوالى ١٥٠ ألف جهاز<sup>(٤١)</sup>.

#### ٢٩- صناعة ونشر الإباحية<sup>(٥٠)</sup>:

لقد وفرت شبكة الإنترنت أكثر الوسائل فعالية وجاذبية لصناعة ونشر الإباحية بشتى وسائل عرضها من صور وفيديو وحوارات فى متناول الجميع ولعل هذا يعد من أكثر الجوانب السلبية للإنترنت خاصة فى مجتمع محافظ على دينه وتقاليده، فصناعة ونشر الإباحية تعد جريمة فى كثير من دول العالم خاصة تلك التى تستهدف وتستخدم الأطفال وأصبح هناك نواد للإباحية فى الغرب تباشر أعمالها بالاستعانة بشبكة الويب. ورغم أن الغرب كان يتغاضى أحيانا عن إباحية الكبار بدعوى الحق فى حماية الخصوصية Right of privacy. فإن ذلك

لا ينطبق على الأطفال والصبية الصغار بعدما، انتشرت (دعارة الأطفال)<sup>(٥١)</sup>.

ففى بريطانيا . اكتشفت الشرطة بمحض الصدفة منزلا بمدينة "سانت ليونارد" يدار لأعمال منافية للأداب فى أكتوبر من العام ١٩٩٧ وقد ألقت الشرطة القبض على ستة عشر رجلا بتهمة إنتاج وتبادل الصور الإباحية الخاصة بالأطفال، وكان جهاز الكمبيوتر يحتوى على آلاف الصور الخليعة، والتى يصعب الوصول إليها دون معرفة كلمة السر Pass word التى تساعد على دخول الشبكات السرية<sup>(٥٢)</sup>.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تم إدانة أكثر من مائتى جريمة خلال فترة أربع سنوات والتى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٨ تتعلق هذه الجرائم بعرض الأطفال فى أعمال إباحية ونشر مواقع تعرض مشاهد إباحية للأطفال<sup>(٥٣)</sup>.

ونظرا لخطورة هذه المشكلة، فقد نظمت منظمة اليونسكو خلال شهر يناير من العام ١٩٩٣ المؤتمر الدولى الأول لمكافحة دعارة الأطفال عبر الإنترنت حضر المؤتمر ١٥٠ خبيرا ومسئولا من هيئات حكومية وغير حكومية بالإضافة لمندوبى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة<sup>(٥٤)</sup>.

#### سابعاً: المشاكل الناتجة عن بعض المواقع اللاأخلاقية.

تشير إحصاءات إحدى الشركات إلى أن عدد رواد بعض الصفحات الإباحية من العرب يصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف زائر فى اليوم الواحد وهناك صفحات أخرى تستقبل ١٤٠٠ زائراً يومياً، وقد

زعمت أخرى أن هناك أكثر من ٣٠٠ ألف صورة خليعة وبلغ عدد الأموال المنفقة على هذه الصفحات ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٣.

١- تفيد الإحصاءات أن ٦٣% من المراهقين الذين يرتادون صفحات وصور الدعارة لا يدري أولياء أمورهم طبيعة ما يتصفحونه على الإنترنت علما بأن الدراسات تفيد أن أكثر مستخدمي المواد الإباحية تتراوح أعمارهم بين ١٢ - ١٧ سنة. والصفحات الإباحية تمثل بلا منافس أكثر فئات الإنترنت بحثا وطلبا.

٢- من مشاكل الإنترنت أيضا أن فيها مصادر إفساد الشباب على الشبكة وتعددت مجالاتها وهذه المواقع بما يمكن تسميته (عالم الإنترنت السفلى)، قرصنة برامج، بذاءة الألفاظ، إباحية، مافيا، غسيل أموال، مخدرات، قمار، عنصرية، منظمات الهاكر، إرهاب، متفجرات، تجارة رقيق، جنسية، نشر لصور وأفلام مخلة، الممارسات الشاذة.

١. وتنتشر هذه المواد بشكل إغرائي أو استفزازي مثل "عالم انترنت السفلى يناديك على برامج كاملة بالمجان، مخدرات - قمار، فهل تستجيب" وطرق أخرى مشابهة لتلك الوسائل التحريضية بشكل مفضل لذلك.

٣- تمثل زيادة المواقع الأخلاقية مشكلة كبيرة في الإنترنت فمثلا شركة "Playboy" الإباحية تزعم بأن ٤.٧ مليون زائر يزور صفحاتها في الأسبوع الواحد، وقامت بعض الشركات بدراسة عدد الزوار لصفحات الدعارة والإباحية من الإنترنت فوجدت شركة "Web side story" أن هذه الصفحات الإباحية يزورها ٢٨٠.٠٣٤ زائر في اليوم الواحد (٢٦٤) —————

وهناك أكثر من مائة صفحة مشابهة تستقبل أكثر من ٢٠٠٠ زائراً يوميا وأن واحدة فقط من هذه الصفحات قد استقبلت خلال سنتين ٤٣٦١٣٥٠٨ زائر<sup>(٥٥)</sup>.

٤- وفي عام ١٩٩٥ قامت دراسة بتوثيق مليون صورة من صور الإباحية للأطفال على الإنترنت، كما أكد المركز القومي للأطفال المفقودين أن واحد من كل أربعة أطفال يستخدم الإنترنت يقاد (دون قصد منه) إلى مواقع للصور الإباحية.

٥- وفي إحصائية أخرى أجرتها مؤسسة "زوجبي" Zogby في مارس عام ٢٠٠٠ م وجد أن أكثر من ٢٠% من سكان أمريكا يزورون الصفحات الإباحية، ويقول الباحث "ستيف واترز" أنه غالبا ما تبدأ هذه العملية بفضول برئ ثم تتطور بعد ذلك إلى إدمان مع عواقب وخيمة كإفساد العلاقات الزوجية أو تبعات أشد من ذلك.

٦- أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين التعرض للمواد الإباحية وارتكاب الجرائم مثل دراسة الباحث الكندي "جيمز شك" بدراسة عدد من الرجال الذين تعرضوا لمصادر مواد إباحية بعضها مقترنة بالعنف. وكانت نتيجة هذه الدراسة أن وجد هذا الباحث أن النتيجة واحدة في كلتا الحالتين ووجد تأثيراً ملحوظاً في مبادئهم وسلوكهم وتقبلهم بعد ذلك لاستعمال العنف لإشباع غرائزهم، وأثبت هذه النتيجة الباحثان "دولف زيلمان"، "جينجز براينت" أن كثير من الناس عند

تداول هذه المواد أصبح لا يرى أن الاغتصاب جريمة جنائية.

٧- معظم هؤلاء المهتمين بالجرائم الجنسية من المبتلين بالإدمان والانحطاط والتدنى والأفق بما هو أشنع وأبشع من ناحية الإباحية الأخلاقية كالإغتصاب وتعذيب المغتصبين واغتصاب الأطفال وغير ذلك.

٨- لقد قام "دارل بوب" الضابط فى شرطة ميتشجان بأمريكا بدراسة ٣٨٠٠ حالة اغتصاب فوجد أن نسبة ٤١٪ من مقترفى تلك الجرائم كان قد عرض نفسه قبل أو خلال ارتكاب جريمته إلى مواد إباحية، ويدعم هذا الموقف "ديفيد سكات" الذى وجد أن ٥٠٪ من المغتصبين قد عرضوا أنفسهم لمواد خليعة قبل مباشرة جريمتهم، وأن رجال الاستخبارات الأمريكية (FBI) قد وجدوا أن ٨٠٪ من حالات جرائم الاغتصاب يتم العثور على مواد إباحية أما فى موطن الجريمة أو فى منزل الجانى، وفى دراسة للدكتور "وليام مارشال" اعترف ٨٦٪ من المغتصبين بأنهم يكترون من استخدام المواد الإباحية وأعترف ٥٧٪ منهم أنه كان يقلد مشهد رآه فى تلك المصادر حين تنفيذ جريمته.

٩- ويبدو أن العامل الإقتصادى هو الحافز الأول لانتشار تجارة الإباحية فقد قرر معهد "فورستر" للأبحاث العوائد السنوية التى جبتها المواقع التى تتعامل مع الصور الفاضحة فى عام ١٩٩٨ بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار، بينما تجاوزت مبلغ المليون دولار عام ٢٠٠٠م وقدرت مؤسسة



"نلسن ريتينغ" عدد الزوار غير المتكررين لهذا النوع من المواقع في شهر يوليو ٢٠٠٢ لوحدة بـ ٢٨٣ مليون زائر.

١٠- يلاحظ تجار هذه المواد سهولة فائقة في جمع الأموال عن طريق صفحات النسيج العالمى فى شريحة صفحات الدعاية حيث يرونها تجارة مربحة جدا ويقبل الناس عليها بكثرة ولو اضطروا لدفع الأموال الطائلة مقابل الحصول على هذه الخدمة، وفى عام ١٩٩٩م بلغت مجموعة مشتريات مواد الدعاية فى الإنترنت ٨٪ من التجارة الالكترونية والبالغ دخلها ١٨ مليار دولار، كما بلغت مجموعة الأموال المنفقة على الدخول على الصفحات الإباحية ٩٧٠ مليون دولار.

١١- بسبب المشاكل التى يسببها الإنترنت مثل "الفوضى والإهمال فى العمل" و" الأزواج الذين يخدعون زوجاتهم"، اخترعت إحدى الشركات برنامج يتيح كشف المواقع التى يزورها الأفراد ويعتبر هذا البرنامج أحد وسائل ضبط بعض مشاكل استخدام الإنترنت.

١٢- معظم البلدان العربية حجبت هذه المواقع عن مستخدمي الإنترنت إلا أن الواقع يؤكد استحالة الحجب الكامل بسبب:

أ. تظهر على شبكة ويب يوميا آلاف المواقع الجديدة ومن المستحيل حجبها مباشرة وفق التقنيات المستخدمة حاليا فى عملية الفلترة.

ب. يمكن استخدام خدمات الإنترنت مثل التخاطب والدردشة والبريد الإلكتروني للاتصال مع المشبوهين وتبادل معلومات ممنوعة أو صور فاضحة.

ج. توفر تقنيات لتجاوز البروكس والفاير الفلترة المرتبطة به.

د. تتوفر حالياً إمكانية استقبال الإنترنت عبر الأقمار الصناعية.<sup>(٥٩)</sup>

### ثامناً: أنواع جناة الإنترنت.

#### ١- المخترقون أو المتطفلون hackers؛

وهذه الطائفة لدى هذا الرأي لا تختلف عن طائفة الهاكرز علماً بأن بين الاصطلاحين تبايناً جوهرياً، فالهاكرز متطفلون يتحدون إجراءات أمن النظم والشبكات، لكن لا تتوافر لديهم في الغالب دوافع حاكمة أو تخريبية وإنما ينطلقون من دوافع التحدي وإثبات المقدرة، أما الكريكرز، فإن اعتداءاتهم تعكس ميولاً خطيرة في حقل جرائم الإنترنت، فقد تمكن المجرمون من اختراق مختلف أنواع نظم الكمبيوتر التابعة للشركات والبنوك ففى الولايات المتحدة الأمريكية تمكن أحد الصبية يبلغ من العمر ١٤ من اختراق نظام الكمبيوتر العائد للبننتاجون.

#### ٢- مجرمو الكمبيوتر المخترقون؛

تتميز هذه الطائفة بسعة الخبرة والإدراك الواسع للمهارات التقنية، كما تتميز بالتنظيم والتخطيط للأنشطة التي ترتكب من قبل أفرادها، ولذلك فإن هذه الطائفة تعد

الأخطربين مجرمى التقنية، حيث تهدف إعتداءاتهم بالأساس إلى تحقيق الكسب المادى لهم أو للجهات التى كلفتهم وسخرتهم لارتكاب هذه الجرائم.

ويتم تصنيف أفراد هذه الطائفة على مجموعات متعددة إما تبعاً لتخصصهم بنوع معين من الجرائم أو تبعاً للوسيلة المتبعة من قبلهم فى ارتكاب الجرائم، فمثلاً نجد طائفة محترفى التجسس الصناعى، الذين يوجهون أنشطتهم إلى اختراق نظم الكمبيوتر العائدة للشركات الصناعية ومشاريع الأعمال بقصد الاستيلاء على الأسرار الصناعية والتجارية أما لحساب أعمال يقومون بها بذاتهم أو لحساب منافسين آخرين فى السوق أو لحساب القرصنة الدولية.

ونجد أيضاً طائفة الاحتيال والتزوير هؤلاء هم الطائفة التى تكون أغراضها متجهة إلى تحقيق كسب ما والاستيلاء على أموال الآخرين وهم محتالوا الإنترنت، فقد يوجه الشخص أنشطته الاحتيالية إلى قطاع مزايدات البضاعة والمنتجات على الإنترنت أو فى ميدان الاستيلاء على أرقام بطاقات الائتمان والاتجار بها.

ويتسم أفراد هذه الطائفة بالتكتم خلافاً للطائفة الأولى فلا يتبادلون المعلومات بشأن أنشطتهم بل يطورون معارفهم الخاصة ويحاولون عدم كشف طرقهم التقنية لارتكاب جرائمهم، وحول الأعمار العالية على هذه الطائفة فإن الدراسات تشير أنهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥ - ٤٠ عاماً.

### ٣- الحاققون:

هذه الطائفة يغلب عليها عدم وجود أهداف وأغراض الجريمة المتوفرة لدى الطائفتين المتقدمين، فلا يسعون إلى إثبات

المقدرات التقنية والمهارية وينفُس الوقت لا يسعون لمكاسب مادية أو سياسية وإنما يحرك أنشطتهم الرغبة بالانتقام والثأر.

ولا يتسم أعضاء هذه الطائفة بالمعرفة التقنية الإحترافية، ومع ذلك يشقى الواحد منهم فى الوصول إلى كافة عناصر المعرفة بالفعل المخصوص الذى ينوى ارتكابه، وتغلب على أنشطتهم من الناحية التقنية استخدام تقنيات زراعة الفيروسات والبرامج الضارة وتخريب النظام أو إتلاف كل أو بعض معطياته، وتعطيل النظام أو الموقع المستهدف إن كان من مواقع الإنترنت.

وليس هناك ضوابط محددة بشأن أعمارهم، كما لا تتوافر عناصر التفاعل Interaction وبين أعضاء هذه الطائفة ولا يتفخرون بأنشطتهم بل يعتمدون إلى إخفائها، وهم الطائفة الأسهل من حيث كشف الأنشطة قاموا بارتكابها لتوافر ظروف وعوامل تساعد فى ذلك.

وبالرغم من أن سمات هذه الطائفة تصفها من حيث الخطورة فى مؤخرة الطوائف المتقدمة، إذا أنهم أقل خطورة من مجرمى التقنية، لكن ذلك لا يمنع أن تكون الأضرار التى نجمت عن أنشطة بعضهم جسيمة ألحقت خسائر فادحة بالمؤسسات المستهدفة<sup>(٥٧)</sup>.

#### طائفة صغار السن:

أو كما يمكن تسميتهم (صغار نوابغ المعلوماتية) ويصفهم بأنهم الشباب البالغ المفتون بالمعلوماتية والحاسبات الآلية فقد تسبب هؤلاء الصغار فى ألمانيا الغربية عام ١٩٨٤ فى خسائر كبيرة عندما دخلوا إلى شبكة (الفيديو توكس) ونجحوا فى إيجاد مدخل للملفات السرية لبرنامج "ذرى فرنس".

#### العاملون على أجهزة الحاسب الآلى من منازلهم:

نظرا لسهولة اتصالهم بمصدر اتصال دون تقييد بوقت محدد أو نظام معين يحد من استخدامهم للجهاز.

المتسللون الذين يتسللون إلى مواقع مختارة بعناية أو يتلفون النظام أو يسرقون محتوياته، وتقع أغلب الجرائم حاليا تحت هذه الفئة.

#### العاملون فى الجريمة المنظمة:

فمثلا عصابات سرقة السيارات يحددون بواسطة شبكة الإنترنت أسعار قطع الغيار ومن ثم يتتبعون قطع الغيار المسروقة فى الولايات المتحدة الأعلى سعرا<sup>(٥٨)</sup>.

#### تاسعا: الآثار السلبية الاجتماعية للإنترنت.

لقد أثر الإنترنت تأثيرا سلبيا على الأفراد والجماعات والمجتمعات، فقد أدى انتشاره إلى ظهور بعض الأفكار الهدامة والمتطرفة سواء كانت سياسة أو اجتماعية<sup>(٥٩)</sup> وسوف استعرض تلك الآثار بالتفصيل على النحو التالى.

#### ١- فقدان التفاعل الاجتماعى:

لقد أدى الإنترنت إلى غياب التفاعل الاجتماعى، وذلك لأن التواصل فيها يحدث عبر أسلاك ووصلات وليس بطريقة طبيعية، كما أن استخدامه قد يؤدي إلى نشؤ أجيال لا تجيد التعامل إلا مع الحاسب.

## ٢- التأثير على القيم الاجتماعية :

ينشأ الشباب في ضوء قيم اجتماعية خاصة تكون بيئة الجماعة الأولية Primary group في ضوء ما يتعرض له الشباب خلال تجواله على شبكة الإنترنت من قيم تهدف على إعادة تشكيلة تبعاً لما يعرف في مصطلح علم النفس بتأثير الجماعة المرجعية Reference، مما قد يجعله يفقد الترابط المجتمعي ويعرضه للعزلة والنفور ومن ثم التوتر والقلق.

## ج- الإساءة إلى الأشخاص :

الإنترنت وسيلة إعلامية ذات اتصال جماهيري واسع لذلك استغلت على نطاق واسع في حملات التشهير لكثير من الشخصيات المهمة، وهذه الظاهرة للأسف متفشية في مجتمعاتنا العربية.

## د- تكوين علاقات عن طريق الإنترنت :

من المعروف أن المجتمعات العربية لها خصوصيتها النابعة من دينها الذي هو أساس تفرداها ومعياري ثقافتها، وبما يقدمه من وسائل اتصالية، فقد أصبح وسيلة لتكوين علاقات غير بريئة، وفي دراسة أجرتها شعبة الحاسب الآلي في إدارة تعليم الرياض تبين أن ٥٨% من طلاب المدارس الثانوية، كونوا علاقات مع الإناث عن طريق الإنترنت<sup>(١٠)</sup>.

## عاشراً: نماذج واقعية لجرائم الإنترنت.

### قضية مورس :

هذه الحادثة هي أحد أول الهجمات الكبيرة والخطرة في بيئة الشبكات ففي نوفمبر عام ١٩٨٨ تمكن طالب يبلغ من العمر ٢٣ عام ويدعى Rober morris من إطلاق فيروس عرف باسم (دودة

موسى) عبر الإنترنت أدى إلى إصابة ٦٠٠٠٠ لجهاز يرتبط معها حوالى ٦٠٠٠ نظام عبر الإنترنت من ضمنها أجهزة العديد من المؤسسات والدوائر الحكومية وقد قدرت الخسائر لإعادة تصليح الأنظمة وتشغيل المواقع المصابة بحوالى ١٠٠ مليون دولار إضافة إلى مبالغ أكثر من ذلك تمثل الخسائر غير المباشرة الناجمة عن تعطل هذه الأنظمة وقد حكم على مورس: بالسجن لمدة ثلاث أعوام و ١٠ آلاف جنيه غرامة<sup>(١١)</sup>.

#### قضية الجحيم العالى:

فقد تمكنت مجموعة من اختراق مواقع البيت الأبيض والشركة الفيدرالية الأمريكية والجيش الأمريكى ووزارة الداخلية الأمريكية وأدين اثنين من هذه المجموعة جراء تحقيقات الجهات الداخلية فى الولايات المتحدة وقد ظهر من التحقيقات أن هذه المجموعات تهدف إلى مجرد التخريب أكثر من التدمير أو التقاط المعلومات الحساسة وقد أمضى المحققون مئات الساعات فى ملاحقة ومتابعة هذه المجموعة عبر الشبكة وتتبع آثار أنشطتها<sup>(١٢)</sup> وقد تكلف التحقيق مبالغ طائلة لما تطلبه من وسائل معقدة فى المتابعة.

#### فيروس ميلسا:

فى حادثة هامة أخرى انخرطت جهات القانون فى عديد من الدول فى تحقيق واسع حول إطلاق فيروس شرير عبر الإنترنت عرف باسم فيروس "ميلسا" حيث تم التمكن من اعتقال مبرمج كمبيوتر من ولاية نيوجرس فى ابريل عام ١٩٩٩ واتهم باختراق اتصالات عامة والتآمر لسرقة خدمات الكمبيوتر وتصل

العقوبات فى الاتهامات الموجهة له إلى السجن لمدة أربعين عام والغرامة التى تقدر بحوالى ٥٠٠ ألف دولار<sup>(١٣)</sup>.

#### حادثة المواقع الاستراتيجية:

فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٩ تم إدانة "Fric Burng" من قبل محكمة فرجينيا الغربية بالسجن لمدة ١٥ شهر والبقاء تحت المراقبة السلوكية لمدة ثلاث سنوات بعد أن أقر بذنبه وأنه قام وبشكل متعمد باختراق كمبيوترات محمية الحق فيها ضررا بالغاً فى كل من ولايات فرجينيا وواشنطن وبريطانيا وقد تضمن هجومه الاعتداء على مواقع لحلف الأطلس إضافة إلى الاعتداء على موقع نائب رئيس الولايات المتحدة، كما أنه اعترف بأنه أطلع غيره من الهاكرز على الوسائل التى تساعدهم فى اختراق كمبيوترات البيت الأبيض<sup>(١٤)</sup>.

#### الأصدقاء الأعداء:

وفى حادثة أخرى تمكن أحد الهاكرز الإسرائيليين من اختراق أنظمة معلومات حساسة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيونى فقد تمكن أحد المبرمجين الإسرائيليين فى مطلع عام ١٩٩٨ من اختراق عشرات النظم لمؤسسات عسكرية ومدنية وتجارية فى الولايات المتحدة وإسرائيل وتم متابعة نشاطه من قبل عدد من المحققين فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أظهرت التحقيقات أن مصدر الاختراقات هى الكمبيوتر الموجودة فى الكيان الصهيونى فانتقل المحققون إلى الكيان الصهيونى وتعاونت معهم جهات تحقيق إسرائيلية حيث تم التوصل للفاعل ولكنه لم يتوصل لشئ إلا أن وسائل الإعلام الأمريكية حملت أخباراً عن أن هذا الشخص



كان يقوم بهذه الأنشطة بوصفه عميلاً لإسرائيل ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

حادثة شركة أوميجا:

مصمم ومبرمج شبكات كمبيوتر رئيس سابق لشركة أوميجا من مدينة delawake ويدعى Timothy allen lovyd ٣٥ عاماً تم اعتقاله في ١٧/٢/١٩٩٨ بسبب إطلاقه قنبلة إلكترونية عام ١٩٩٦، ملحقاً خسائر بلغت ١٠ مليون دولار وتعتبر هذه الظاهرة مثالا حيا على مخاطر التخريب في بيئة الكمبيوتر بل اعتبرت أكثر جرائم الكمبيوتر خطورة<sup>(٦٥)</sup>.

حادث عشر: التشريعات الخاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت.

تعتبر السويد أول دولة تسن تشريعات خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت، حيث صدر قانون البيانات السويدي عام ١٩٧٣ الذى عالج قضايا الاحتيال عن طريق الحاسب الآلى إضافة إلى شموله فقرات عامة تشمل جرائم الدخول غير المشروع على البيانات الحاسوبية أو تزويرها أو تحويلها.

وتبعت الولايات المتحدة السويد حيث شرعت قانونا خاصا بحماية أنظمة الحاسب الآلى عام ١٩٧٦ - ١٩٨٥.

وتأتى بريطانيا كالث دولة تسن قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى حيث أقرت قانون مكافحة التزييف والتزوير عام ١٩٨١.

وتطبق كندا قوانين مخصصة ومفصلة للتعامل مع جرائم الحاسب الآلى حيث عدلت فى عام ١٩٨٥ قانونها الجنائى بحيث شمل قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت، كما

شمل القانون الجديد تحديد عقوبات المخالفات الحاسوبية وجرائم التدمير أو الدخول غير المشروع لأنظمة الحاسب الآلى.

وفى عام ١٩٨٨ سنت فرنسا القانون رقم ١٩ - ٨٨ - الذى أضاف إلى قانون العقوبات الجنائى جرائم الحاسب الآلى والعقوبات المقررة لها، كما تم عام ١٩٩٤ تعديل قانون العقوبات ليشمل مجموعة جديدة من القواعد القانونية الخاصة بالجرائم المعلوماتية واوكل إلى النيابة العامة سلطة التحقيق فيها.

أما فى هولندا فلقاضى التحقيقات الحق بإصدار أوامره بالتصنت على شبكات الحاسب الآلى متى كانت هناك جريمة خطيرة كما يجيز القانون الفنلندى لمأمور الضبط القضائى حق التصنت على المكالمات الخاصة بشبكات الحاسب الآلى.

وفى اليابان قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت وقد نصت تلك القوانين على أنه لا يلزم مالك الحاسب المستخدم فى جريمة، التعاون مع جهات التحقيق أو إفشاء كلمات السر التى يستخدمها إذا ما كان سيؤدى إلى إدانته كما أقرت عام ١٩٩١ شرعية التصنت على شبكات الحاسب الآلى للبحث عن دليل.

كما يوجد فى المجر وبولندا قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت توضح كيفية التعامل مع تلك الجرائم ومع المتهمين فيها<sup>(٦٦)</sup>.

وعلى مستوى الدول العربية وحتى تاريخه لم تقم أى دولة عربية بسن قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلى والإنترنت، وفى مصر مثلاً لا يوجد نظام قانونى خاص بجرائم المعلومات، إلا أن

القانون الجنائي المصرى يجتهد بتطبيق قواعد القانون الجنائي التقليدى على الجرائم المعلوماتية والتي تفرض نوعا من الحماية الجنائية ضد الأفعال الشبيهة بالأفعال المكونة لأركان الجريمة المعلوماتية. وكذا الحال بالنسبة، لملكة البحرين، وإن وجد نص قريب من الفعل المرتكب فإن العقوبة المنصوص عليها لا تلائم حجم الأضرار المترتبة على جريمة الإنترنت.

وفى السعودية لا توجد قوانين خاصة بجرائم الإنترنت.

ثانى عشر: رؤية مستقبلية وكيفية العلاج.

برامج حظر التجول على المواقع الإباحية فى الإنترنت.

ظهر فى الآونة الأخيرة عدد من البرامج، التى يمكن أن تمثل ما يمكن أن نسميه "حارس البوابة" galekeeper وحيث أن هذه البرامج تقوم بمراقبة استخدام الأطفال والأدلاء والبنات لشبكة الإنترنت، لكى يدخلوا إلى مواقع إباحية أو أية مواقع يفضل ألا يطلعوا عليها.

ومن بين هذه المواقع برنامج "سايبير باترول" Cyberpatrol الذى يعتبر واحد من أفضل البرامج فى هذا المجال. ويجمع هذا البرنامج بنجاح بين وظائف التحكم باستخدام الكمبيوتر فى أثناء الاتصالات بالإنترنت أو دونه، ويستخدم البرنامج نظام مراقبة مبنية عليه قوائم عناوين المواقع يدعى، Cyber not للمواقع الممنوعة Cyber yes للمواقع المسموحة، وتصنف قائمة المسموحات والممنوعات لهذه البرامج تبعاً للموضوعات وبشكل أفضل من أية قائمة أخرى.

وتتضمن الأقسام مواضيع مثل العنف والجنس والمخدرات والمقامرات، ويمكن للأهل أن يسمحوا أو يمنعوا موضوعا ما عن طريق وضع إشارة أما اسم الموضوع أو إزالتها، كما يمكنهم أن يضيفوا أو يحدفوا مواقع أخرى من خلال نافذة التحكم فى المواقع.

كما يستطيع برنامج "سايبير باترول" فى حلقات الدردشة Chat أن يقوم بمنع الصغار من تقديم أية معلومات تضر الأهل مثل ذكر أرقام التليفونات أو بطاقات الائتمان، حيث يتم شطب هذه المعلومات بسرعة من على الشاشة قبل أن ترسل للطرف الآخر.

ويوجد برنامج آخر لمراقبة استخدام الانترنت وهو برنامج "سايبير سموب" Cyber smop ويتيح هذا البرنامج تسجيلا مفصلا لجميع الأنشطة والمواقع وهو يراقب هذه المحتويات أثناء دخولها للكمبيوتر أو خروجها منه وتعتبر امكانات المراقبة والتسجيل فى هذه البرامج قوية جدا، كما يستطيع الاحتفاظ بالبريد الإلكتروني والدردشات ويعد هذا البرنامج أداة قوية للمحافظة على الأطفال من المعلومات غير المرغوبة.

والجدير بالذكر أنه بسبب المحتوى الفاضح لتقرير المدعى المستقل "كينيث ستار" عن فضيحة العلاقة الجنسية بين الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" ومونيكا لونيسكى" المتدربة السابقة بالبيت الأبيض والذي نقلته الانترنت إلى العالم فى أواسط عام ١٩٩٨، فقد تكالب الآباء على شراء البرامج التى يمكنها التحكم فى الإطلاع على الملفات المنشورة على الإنترنت. بل إن شركات الانترنت الأمريكية بدأت حملة تتكلف ملايين الدولارات لتعليم الآباء والأمهات سبل الاستخدام الآمن للشبكة

وكيفية منع وصول أية مادة غير مرغوبة للأطفال عقب إذاعة التقرير لفضيحة علاقة كلينتون بمونيكا.

ولا بد من معاقبة من أ تلف أو عطل أجهزة الكمبيوتر أو جعلها غير صالحة للاستخدام. وتضاعف العقوبة فى حالة استخدام الفيروس فى تدمير البيانات date أو البرامج الخاصة بالدولة أو المصالح القومية. مع تشديد عقوبة القذف أو السب الذى يقع بواسطة الانترنت لأن الطابع الدولى للشبكة وسرعة نقل المعلومات وانتشارها وتسجيلها أوتوماتيكياً على الحاسبات الخادمة فى الدول الأجنبية يؤدى إلى أضرار أوسع انتشاراً بالمقارنة بالمطبوعات والصحف التقليدية.

#### بالإضافة على تجريم الأفعال الآتية:

- أ. الدخول بطريق الغش إلى نظام المعالجة الآلية أو بنوك المعلومات أو قواعد البيانات أو غيرها من وسائط التخزين.
- ب. استخدام كلمات السر الخاصة بالغير للدخول إلى شبكة الإنترنت.
- ج. تعطيل أو إفساد نظام التشغيل.
- د. الاعتداء على المعلومات الاسمية.
- هـ. نسخ أو تصدير أو استيراد صور خلاعية أو لها طابع دعارة الأطفال من مواقع أجنبية على ذاكرة الحاسب الآلى بواسطة الإنترنت.
- و. التلاعب فى صور الأشخاص أو تعديلها فى حالة عرضها بواسطة الانترنت.

### بالإضافة إلى تقنين المسائل الآتية :

- أ- تعريف المتدخلين فى شبكة الإنترنت وتحديد دورهم وطبيعة عملهم والمسئولية الجنائية لكل منهم.
- ب- تحديد الطبيعة القانونية للأنشطة المختلفة التى تمارس على شبكة الإنترنت وتحديد القوانين التى تخضع لها.
- ج- تكليف متعهدى التوصيل بأن يتحققوا من هوية مستخدمى الشبكة من العملاء لتوصيلهم بالحاسبات الخادمة.

وأخيرا فإن الجهات المستهدفة فى جرائم الإنترنت سواء من الأفراد أو القطاعات الحكومية أو الخاصة يجب عليها القيام بتأمين أجهزتها بشكل جيد ليرد سيل الهجمات الإلكترونية من جهة ويساعد المحققين فى تتبع المعتدين من جهة أخرى بل إن الضحية Victim لن يجد عونا ولن ترد حقوقه فى الغالب ما لم يتم بتركيب المستوى الأدنى المطلوب فى الجانب الأمنى.

### تأسيس أول جمعية فى الوطن العربى لمكافحة جرائم الإنترنت.

أعلن فى مصر عن تأسيس أول جمعية أهلية فى الوطن العربى تهتم بنشر الوعى المجتمعى بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاستخدامات غير الآمنة للإنترنت وأن الجمعية تضم بين أعضائها عددا من رجال القضاء والمحامون والمحاسبون وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ومجموعة كبيرة من العاملين بمجال الحاسبات والبرمجيات.

وتتملك الجمعية موقعا على شبكة الإنترنت بأكثر من لغة المتواصل مع المهتمين بهذه القضية على مستوى العالم وتهدف إلى أن يكون للقطاع الأهلى التطوعى دور يعمل للتصدى على مظاهر العدوان الاجرامى عبر الإنترنت.

وتعمل اللجنة على التعريف بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت وإعداد الدراسات والبحوث وإعداد قاعدة إحصائية لهذه الجرائم الإلكترونية وتقديم الدعم العلمى للمؤسسات والأفراد لمكافحةها من خلال تنمية الكوادر البشرية فى هذا المجال.

ويتلخص دورها فى مكافحة جرائم الإنترنت فى:

١. نشر الوعى والقيام بحركة تثقيف اجتماعية واقتصادية وقانونية وتنموية للتعريف بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٢. إعداد الدراسات والبحوث حول القاعدة الرقمية والقاعدة الموضوعية فى القانون الجنائى والحث على تطويره.
٣. إعداد إحصائية للجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٤. إعداد ومتابعة التجمعات العلمية والأكاديمية وحضور المؤتمرات والندوات المتعلقة بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٥. تقديم الدعم والعون العلمى للمؤسسات والأفراد وكل من له مصلحة فى مكافحة الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٦. متابعة التقارير والدراسات والبحوث والعمل على تشجيع البحث العلمى Scientific research فى مجال دراسة الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
٧. إعداد المؤتمرات والندوات وورش العمل والقاء المحاضرات والمساهمة مع المؤسسات الأخرى التى لها علاقة بأغراض الجمعية.

٨. متابعة الفقه والقضاء المقارن في كل ما ينشر والمبادرة إلى تعميمها عن طريق إصدار المصنفات والمطبوعات.
  ٩. إعداد الدراسات والبحوث والتقارير ذات العلاقة بالجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت.
  ١٠. التثقيف والتدريب وإنشاء مؤسسات تدريبية والمساهمة مع الغير فيها بقصد السعى إلى تطوير قانون الإجراءات الجنائية لكي يتفاعل مع الآلة الرقمية.
  ١١. إصدار الدوريات والنشرات والبحوث والعمل على نشرها وتعميمها وبثها عبر الإنترنت.
  ١٢. تقديم الاستشارات والخدمات وإعداد وتنفيذ الدراسات المتخصصة في مجال عمل الجمعية.
  ١٣. المساهمة في تقديم خدمات البلاغ الرقمية ومتابعة هذا البلاغ.
  ١٤. تبادل الخبرات والزيارات والدراسات المشتركة مع الجهات المعنية بأهداف وأنشطة الجمعية<sup>(١٧)</sup>.
- وفى الأردن دعا الدكتور "على الطوالبة" الحكومة الأردنية إلى الدخول في اتفاقيات دولية وتفعيلها لمواجهة الإجرام المعلوماتي العابر للدول عبر شبكة الإنترنت وبالتالي إمكانية إجراء التفتيش من أي دولة عبر الإنابات القضائية بين الدول الأطراف في هذه الاتفاقيات. واقترح أيضا تعديل عدد من النصوص الخاصة بالقانون. لحل الكثير من المشكلات التي يثيرها هذا الموضوع<sup>(١٨)</sup>.



### مراجع الفصل الخامس

- (١) فاروق سيد حسين، الشبكة الدولية للمعلومات، بيروت، دار الراتب الجامعية، ١٩٩٧، ص ١٥٥.
- (٢) خليل جابر، شبكة المعلومات العالمية (ظاهرة اجتماعية وتقنية) [www. Angelfire. Com.](http://www.Angelfire.Com)
- (٣) محمد عبد الله بن علي المنشاوي، جرائم الانترنت من منظور شرعي، مكة المكرمة، ١ - ١١ - ١٤٢٣ هـ: [http:// www. Minshawi. Com.](http://www.Minshawi.Com)
- (٤) سلام فارس تنوري، جرائم الحاسوب والانترنت، الجامعة اللبنانية (الفرع الفرنسي) قانون الأعمال المحلي والدولي، [http:// www. Zahlent. Com// ocal\\_ news/ cnmes\\_ electroniques/ cvimes electroniques. Htm.](http://www.Zahlent.Com//ocal_news/cnmes_electroniques/cvimes_electroniques.Htm)
- (٥) الجمعية الليبية لقانون الانترنت، ١١/٦/٢٠٠٦.
- (٦) عبد الملك ردمان الدنانى، الوظيفة الإعلامية لشبكة الانترنت الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية، بيروت، ٢٠٠١م/ ٤٢٠هـ.
- (٧) محمد ابراهيم التويجى، المؤتمر الدولي الأول عن قانون الانترنت إعداد المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الغردقة ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ [http: www. Cyber lownet](http://www.Cyberlownet)
- (٨) التكنولوجيات الجديدة لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية فى قطاعات مختارة الأمم المتحدة نيويورك، ٢٠٠٣.
- (٩) يورك برس، علم نفسك الانترنت فى ٢٤ ساعة، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للنشر- لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون ٢٠٠٠، ص ١٠.
- (١٠) زين عبد الهادى، الانترنت العالم على شبكة الكمبيوتر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص: ١٩ - ٢٠.
- (١١) طارق راشد، تاريخ الانترنت من الابرانت حتى المصارح الالكترونية، [http:// www. Alja zirah.com/ dig imaged 095200G/ nnli- hm.](http://www.Aljazirah.com/digimaged095200G/nnli-hm)
- (١٢) تاريخ الانترنت، [http:// www. Opendirechroty site- info.](http://www.Opendirechroty site- info)
- (١٣) تاريخ الانترنت، [http:// ilep. Co. ag/ avabic/ eucation of center/ reviles/ h www-ol. Asp.](http://ilep.Co.ag/avabic/educationofcenter/reviles/hwww-ol.Asp)
- (١٤) محمد عبد الله بن علي المنشاوي، جرائم الانترنت من منظور شرعي، مرجع سابق.

- (١٥) كامل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني، الطبعة الثانية، دار الفكر، عمان، ١٩٨٣.
- (١٦) جرائم الحاسوب رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤.
- (١٧) يونس عرب، جرائم الكمبيوتر والانترنت، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي للأمن العربي، ٢٠٠٢، [www. Smsma val show itheard. Php= 2435.](http://www.smsma.valshow.itheard.Php=2435)
- (١٨) سامي الشوا، الغش المعلوماتي كظاهرة إجرامية مستحدثة، ورقة عمل مقدمة للمؤشر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة، ١٩٩٣.
- (١٩) يونس عرب، مرجع سابق.
- (٢٠) محمد عبد الله بن علي المنشاوي، رسالة ماجستير عن جرائم الانترنت، إشراف عقيد دكتور محمد بن إبراهيم السيف، تاريخ المناقشة ٢٩ - ٤ - ٢٠٠٣، [http:// www. Minshawi. Com/ ginten/ index. Htm.](http://www.Minshawi.Com/ginten/index.Htm)
- (21) tom forsterk, essential problemqo heigh teeh society, cambrige, 9989.
- (٢٢) سامي الشدا، مرجع سابق.
- (٢٣) عمر بن يونس، صاحب أول دكتوراه عربية في قانون الانترنت- جامعة عين شمس، الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت، الأحكام الموضوعية والجوانب الإجرائية، دورات مجتمع المعرفة، جرائم الانترنت والقوانين الدولية.
- (٢٤) محمد عبد الله بن علي المنشاوي، رسالة ماجستير عن جرائم الانترنت، مرجع سابق.
- (٢٥) بهاء شاهين، مراجعة مجدى محمد أبو العطا، شبكة الانترنت كمبيوتر مسادينس، العربية لعلوم الحاسب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص: ٢٠٤.
- (26) check, kajrinarelife and others reporling cvime on life [http:// www. Inde pendence police. Org/ reporting. Crime. Html.](http://www.Inde pendence police. Org/ reporting. Crime. Html)
- (٢٧) محمد محمد الألفي، شبكة الفأ المعلوماتية، الأحد ١٢ آذار ٢٠٠٦، ١١ صفر ١٤٢٦.
- (٢٨) على الطوالبة، أول رسالة دكتوراه في جرائم الانترنت والحاسوب.

- (٢٩) ماجد السدحان، جرائم الانترنت.
- (٣٠) محمد محمد الألفى، خصائص الجرائم التى ترتكب عبر الإنترنت، ميدل ايسنت أونلاين.
- [moeley@yahoo.com](mailto:moeley@yahoo.com).
- (٣١) محمد عبيد الكعبى، جرائم الإنترنت المستترة تتجاوز الحدود.
- (٣٢) محمد محمد الألفى، خصائص الجرائم التى ترتكب عبر الإنترنت، مرجع سابق.
- (٣٣) محمد عبيد الكعبى، مرجع سابق.
- (٣٤) مرجع سابق، Check Katrina relief and athers.
- (٣٥) محمد محمد الألفى، خصائص الجرائم التى ترتكب عبر الإنترنت، مرجع سابق.
- (٣٦) اياس الهاجرى، جرائم الإنترنت، موقع: الدراسات والبحوث. <http://www.wal3ez.netiub/showheardphp?6547>.
- (٣٧) المرجع السابق.
- (٣٨) فايز الشهري، الإرهاب الإلكتروني، كلية الملك فهد الأمنية الرياض. السعودية.
- (٣٩) إياس الهاجرى، مرجع سابق.
- (٤٠) إياس الهاجرى، مرجع سابق.
- (٤١) المرجع السابق.
- وأيضاً سلام فارس تتورى، مرجع سابق.
- (٤٢) إياس الهاجرى، مرجع سابق.
- (٤٣) الحليوى، الأساليب الإباحية من الإنترنت وتأثيرها على الفرد.
- (٤٤) آيات الهاجرى، مرجع سابق.
- (٤٥) بسام عبد العزيز الحمادى، جرائم الإنترنت.
- (٤٦) جميل عبد الباقي الصغير، الانترنت والقانون الجماعى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص: ٣٢ - ٣٣.
- (٤٧) المرجع السابق، ص ٤٠: ٤٥.
- (٤٨) شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص: ١٣١.

- (٤٩) شريف درويش اللبان. مرجع سابق، ص ١٧٣ - ١٣٢.
- (٥٠) وليامز إستا لز، الأمن الدولي جامعة بتبرج، باحث زائر في جامعة مليون كارنيجي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، الجريمة المنظمة وجرائم الشبكات الالكترونية.
- (٥١) آيات الهاجري، مرجع سابق.
- (٥٢) شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- (٥٣) آيات الهاجري، مرجع سابق..
- (٥٤) شريف درويش اللبان، مرجع سابق، ص ١٥٥.
- (٥٥) عبد المحسن بن أحمد العصيمي، الآثار الاجتماعية للإنترنت، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٤، ص ١٠٨ - ١١٠.
- (٥٦) المرجع السابق، ص ١١٠: ١١٣.
- (٥٧) سامي الشوا، مرجع سابق.
- (٥٨) محمد محمد الألفي، أنواع جناة الإنترنت، مرجع سابق.
- (٥٩) منى نور، أخبار الأدب ٢٢/١٠/٢٠٠٤، العدد ٥٨٦،  
<http://www.akhbawelyom.org>
- (٦٠) خالد آل سعد آثار الاستخدام الخاطئ الإنترنت، منتديات وزارة التعليم  
<http://70.87.117/vbi/sharthread.php.21=10795>.
- (٦١) يونس عرب، مرجع سابق.
- Ehecironic crime needs nssessent for siane and local law enforcement.
- (٦٢) محمد فهمي البهلال، جرائم الإنترنت لم يسلم أحد منها، جريدة الرياض الأربعاء يونيو ٢٠٠٦ العدد: ١٣٨٦٢.
- (٦٣) يونس عرب، مرجع سابق.
- (٦٤) محمد فهد البهلال، مرجع سابق.
- (٦٥) المرجع السابق.
- (٦٦) محمد عبد الله بن علي المنشاوي، جرائم الإنترنت من منظور شرعي، مرجع سابق.
- (٦٧) محمد محمد الألفي، تأسيس أول جمعية عربية لمكافحة جرائم الانترنت.  
<http://ww.annbaa.org> [moelafly@yahoo.com](mailto:moelafly@yahoo.com).
- (٦٨) المرجع السابق.

## الفصل السادس

### مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم

تمهيد.

أولاً: مفهوم الضحية.

ثانياً: نشأة علم الضحية وتطوره.

ثالثاً: علم الضحية العام.

رابعاً: مظاهر الاهتمام العالمي بعلم الضحية.

خامساً: التحولات الحديثة في علم الضحية.

سادساً: مراحل الدراسة النظرية والتطبيقية في علم الضحية.



### تمهيد.

علم الضحية علم وليد وموضوعاته لها جاذبية ورغم وجود الضحايا منذ بدء البشرية إلا أن هذا العلم لم تبدأ دراسته العلمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ بدراسة ضحايا الجرائم والمدعى عليهم، ومن ثم فهو يُعد تكملة ضرورية لعلم الجريمة، وقد ظهر هذا العلم لسد فراغ نظري، ومن ثم لم يأخذ وقتاً طويلاً حتى أصبح جزءاً مكماً لعلم الجريمة، له أهميته وطبيعته التي جعلته مجالاً خصياً للبحث.

إن الدراسات التي أجريت على ضحايا الجرائم كان لها دور بارز في إعادة تشكيل نظام علم الجريمة بأكمله ورغم ذلك لم يأخذ مساره في التطور والتقدم في كل منطقة من مناطق العالم، إذ قد نراه متقدماً في بعض الدول ومتجاهلاً في دول أخرى، رغم وجود تشابه في الوسائل المنهجية (الكيفية والكمية) ومن ثم اعترقته تحولات جذرية.

ولنا أن نعرض هذه المحاولة المتواضعة للتتبع التاريخي لعلم الضحية من خلال ما يلي:

- نشأة وتطور علم الضحية مع وضع بعض التعريفات والمحاولات لذلك.

- مظاهر الاهتمام العالمي بعمل الضحية.

- التحولات الحديثة في علم الضحية.

- مراحل الدراسة النظرية والتطبيقية في علم الضحية.

### أولاً: مفهوم الضحية.

يعرف رجال القانون الضحية أو المجنى عليه بأنه من يكون محلاً لمعاناة ناجمة من فعل غير مشروع، ومن ثم فهم يرون أن مفهوم الضحية من المنظور القانوني مفهوم مرن يستعصى على التحديد القانوني.

وقد اهتمت المدرسة التقليدية الأولى بدراسة مظاهر الفعل الإجرامي، وركزت دراستها على الجريمة في حد ذاتها، وكانت العقوبة محور الدراسة إلى أن جاءت المدرسة الوضعية التي ركزت اهتماماتها على فاعل الجريمة ودوره في الظاهرة الإجرامية.

كل ذلك والضحية أو المجنى عليه، ليس له أثر واضح في الجريمة سواء بالسلب أو الإيجاب، ومنذ عشرات السنين ورجال القانون يبحثون باستمرار عن الدور الذي يلعبه المجنى عليه في حدوث الجريمة، والذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى العفو الجزئي أو الكامل عن المجرم.

وإذا كانت البحوث القانونية قد أفاضت منذ القدم في تناول مبحث الجريمة والعقوبة كمحل للبحث النظري في دائرة النظرية العامة للتجريم والعقاب من الوجهة التشريعية، فإن الاهتمام بدور الضحية في هذه الدراسات القانونية كان مهملاً.

ومنذ بداية القرن العشرين بدأت الدراسات القانونية تلتفت وتهتم بالدور الذي يلعبه المجنى عليه في دائرة التجريم والعقاب، ويمكن ملاحظة ذلك في كتابات كل من "هانز جروس" عام ١٩٠١ و"سيدرلاند" عام ١٩٣٧.



ومنذ ظهور مؤلفات "فون هينتيج" عام ١٩٤١، ١٩٤٨ عن المجرم وضحيته<sup>(\*)</sup> ظهرت اتجاهات عديدة فى البحث تفرد مكانه للمجنى عليه فى نطاق التجريم والعقاب، بعد أن كان ذلك حكراً على الدراسات المتعلقة بالجريمة والمجرم والعقاب، ليس ذلك بهدف حمايته فحسب، وإنما للبحث عن الدور الذى يمكن أن يؤثر به المجنى عليه فى التجريم والعقاب، وإنما امتد ليشمل المجنى عليه أيضاً، رغم أن المشرع الجنائى لم يعن بتحديد مفهوم معين للمجنى عليه.

#### ثانياً: نشأة علم الضحية وتطوره.

يعد علم الضحية واحداً من المجالات العلمية الذى بدأ الاهتمام بدراسته كنظام علمى مستقل عام ١٩٧٠م<sup>(١)</sup> وقد كانت هناك محاولات قبل ذلك ظهرت من خلال جهود عالم الجريمة الألمانى "Von Hentig" وعالم آخر رومانى الجنسية يدعى "Mendelsohn" وهو من المتخصصين فى القانون الجنائى.

وقد عالج "Von Hentig" الموضوع مبكراً فى مقاله بعنوان "ملاحظات عن التفاعل بين مرتكب الجريمة والضحية" نشرت فى مجلة "القانون الجنائى وعلم الجريمة" عام ١٩٤١/٤٠م وقد ذكر فيها:

"صحيح، إن كثيراً من الأفعال الإجرامية تحدث بدون أن يكون هناك اتصالات مع الجانب المصاب، من ناحية أخرى، يمكن أن نلاحظ اتصالات حقيقية متبادلة بين مرتكب الجريمة والضحية، والقاتل والمقتول والمخادع والمخدوع ویرغم أن هذه العملية المتبادلة تُعد إحدى الظواهر الغريبة فى الحياة الإجرامية فإنها لم تلفت الأنظار إلى الباثولوجيا الاجتماعية".<sup>(٢)</sup>

ثم نشر بعد ذلك كتاباً بعنوان "المجرم وضحيته" عام ١٩٤٨م، وقد خصص به فصلاً كاملاً عن الضحية - الفصل الرابع - تحت عنوان مثير "مساهمات الضحية فى حدوث الجريمة"، وكان ينظر إلى الضحية على أنها مشاركة فى الجريمة، ومن ثم صنف الضحايا طبقاً لطبيعة مشاركتهم فى الأعمال الإجرامية.

وكان يعتقد أن دراسة دور الضحية يمكن أن ينتج عنه أسلوب جديد لمنع حدوث الجريمة، وقد وجه "Von Hentig" نقده إلى الدراسة ذات البعد الواحد عن الضحية، وناذى بمدخل دينامى متعدد الأبعاد يوجه الانتباه لكل من المجرم والضحية.

كما أن Von Hentig أشار فى كتابه إلى: "أن القانون يأخذ فى اعتباره نتائج معينة، وتحركات نهائية تؤدى إليها، ومن هنا تظهر التفرقة واضحة بين من يفعل ومن يعانى ويقاسى، وبالنظر إلى نشأة هذا الموقف - فى كثير من الحالات - فإننا نلتقى بضحية يرضى بالسكوت وقد يتعاون وقد يتأمر أو يكون مستفزاً، بمعنى أن الضحية يكون أحد العناصر التى تتسبب فى وقوع الجريمة".<sup>(٢)</sup>

وقد أصر "Von Hentig" على أن كثيراً من ضحايا الإجرام ضالعون فى المعاناة التى تحدث لهم، إما عن طريق تحريض، أو استفزاز المجرم، أو بخلق أو تبني موقف قد يؤدى إلى ارتكاب الجريمة.

أما "Mendelsohn" فقد تقدم ببحث عام ١٩٤٩م فى الكونجرس فى بوخارست صاغ فيه المقصود بمصطلح "علم الضحية"<sup>(١)</sup> وقد لفت "Mendelsohn" الانتباه - تماماً كما فعل Von Hentig - إلى الدور الذى تلعبه الضحية فى تهورها خاصة فى

جرائم العنف، كنوع من الإثارة، وقد وجد "Medelsohn" أن تهوور الضحية يُصاحبه دائماً ظروف مخفضة لمواجهة أية عقوبات.

وقد تبع كتاب "Von Hentig" دراسات نظرية كثيرة تضمنت أنواع الضحايا والعلاقات بينهم، وبين المدعى عليه، والدور الذى يلعبه الضحايا فى بعض أنواع معينة من الجرائم. وقد قدم هذا الكتاب قوة دافعة لدراسات أمبيريقية كثيرة ركزت الانتباه على ضحايا القتل<sup>(٥)</sup> وضحايا الاغتصاب<sup>(٦)</sup> وضحايا السرقة<sup>(٧)</sup> وضحايا الاغتصاب<sup>(٨)</sup> وضحايا النصب<sup>(٩)</sup> وضحايا الابتزاز<sup>(١٠)</sup>.

ويقول "Fattah" أن الرواد الآخرين فى علم الضحية يعتقدون بقوة أن الضحايا قد يلعبون دور فاعل بوعى أو بدون وعى فى حدوث الجريمة ويأخذ ذلك أشكالاً كثيرة مثل: الإهمال، والاستهتار، والطيش، وعدم التبصر وهكذا.

وهم يشيرون إلى أن دور الضحية قد يكون من الأدوار المحفزة لحدوث الجريمة من خلال التشويق والإثارة والتحريض والاستمالة، أو يكون بحكم أدوارهم الوظيفية مثل الاستفزاز والتهوور والمشاركة والتهوين<sup>(١١)</sup>.

ولقد تمت صياغة مصطلح علم الضحية عام ١٩٤٩م، بواسطة الطبيب النفسى الأمريكى "Fredrick Wertham" وقد استعمله لأول مرة فى كتابه "مظاهر العنف"، وفيه ركز على ضرورة الاحتياج إلى علم الضحية كأحدى الدراسات العلمية. وقد بقيت الدراسات على ضحايا الجرائم قليلة نسبياً بالمقارنة بما تضمنه علم الإجرام وذلك خلال السنوات الأولى فى دراسات علم الضحية، وفى خلال الستينات ظهرت موجة كبيرة من الكتب والمقالات تعلن عن بدء الاهتمام بعلم الضحية<sup>(١٢)</sup>.

وفى الوقت الحاضر، من الإنصاف أن نقول: إن الدراسات حول ضحايا الإجرام أصبحت جزء فى علم الإجرام، وفى هذه الأيام يُصبح من الأمور البديهية الواضحة الاحتياج لعلم الضحية فى دراسة ضحايا الإجرام.

ومن العجب أن هذا الاحتياج الواضح لهذه الدراسات لم ينتبه إليه من قبل علماء الجريمة، لأكثر من قرن من الزمان!! علماً بأنه قد تنبه إليه علماء الاجتماع.

ويشرح "Rock" ذلك بقوله: "إن دراسات علم الجريمة وعلم الاجتماع حول الانحراف ركزت على تحليلات الجريمة والمجرمين، وأنها تميل إلى طمس كل ما يتعلق بالضحية لبعض الوقت متجاهلة ما يجب أن يكون من دلائل لاشتراكهم فى هذه الجرائم، مثل هذا التجاهل يحدث باستمرار، لأن علم الجريمة يعتمد على الواقع ويتجاهل الأشياء التى لم يشر إليها بالنسبة للجرائم والمجرمين".

ومن الأمور الهامة التى ساهمت فى تطور علم الضحية كمجال بحثى جديد ما جاء فى كتاب "S.Schafer" الذى نشر عام ١٩٩٨م تحت عنوان "الضحية والمجرم" كدراسة عن المسئولية الجنائية، حيث يشير فيه إلى أن الضحية — دائماً — تتواجد فى قلب الأحداث.

وقد قدم "Schafer" علم الضحية على أنه دراسة مستقلة تهتم بالعلاقات والتفاعلات بين المدعى عليه والضحية قبل وأثناء وبعد حدوث الجريمة بالإضافة إلى تهور الضحية فى الأحداث التى تنتج عنها الجريمة، ومن ثم فإن المدعى عليه يكون مضطراً لأن يفعل ما فى وسعه لتعويض ضحيته.

وقد سبقه فى هذا الرأى عالم الجريمة الهولندى "Nagel" فى الأبحاث التى نشرها حول "مفهوم الضحية - علم الضحية" جزء فى علم الجريمة<sup>(١٣)</sup> ومثله مثل الرواد الآخرين لعلم الضحية، فإن "Nagel" يتحدث عن علم الضحية التفاعلى، وكان يركز اهتمامه - على وجه الخصوص - بالعلاقات بين المدعى عليه والضحية بعد ارتكاب الجريمة، وفى رأيه أن نظام العدالة فى الجرائم يجب أن يفى باحتياجات المدعى عليه، كنوع من التكفير عما اقترفه من جرم، وأن الضحايا يحتاجون لبعض التعويضات.

ويلاحظ أن معظم الرواد الأوائل لعلم الضحية، كانوا إما من هيئة الدفاع (المحاميين) وإما من علماء الجريمة، وأن مجال اهتماماتهم كانت حول الضحية كمحور رئيس فى العمليات الاجتماعية التى تنتج عنها أفعال المجرمين، وقد تركزت أبحاثهم حول العقوبات القانونية، ومن أبرز هؤلاء الرواد الذين تبنا هذه الفكرة فى أبحاثهم الدكتور "عزت عبد الفتاح"، فقد نشر كتاباً عام ١٩٧١م بعنوان "هل نلقى اللوم على الضحية" وقد تضمن هذه الفكرة.<sup>(١٤)</sup> "Fattah".

والأمر الذى لا يمكن إنكاره أو تجاهله أن اهتمامات علماء الضحية الأوائل كانت المحور الرئيس فى الدراسات الحديثة فى علم الضحية، تلك الاهتمامات التى تركز على العقوبات القانونية، وبالنسبة للعقوبات القانونية فى علم الضحية فإن المقصد من هذا المجال يمكن تعريفه بواسطة القانون الجنائى بمعنى: أن أى دراسات فى علم الضحية تعرف الضحية على أنه مجرم من الناحية القانونية.

وقد صدرت مجموعة من الأبحاث والدراسات فى هذا الصدد تركزت حول أسباب الجرائم، بالإضافة إلى دور الضحية فى الأحداث الإجرامية.

فالعقوبات القانونية فى علم الضحية تركز على الوقائع الدينامية والعلاقة التفاعلية بين الضحية والمدعى عليه، والاسم البديل لهذا المحور هو علم الضحية التفاعلى.

وبالرغم أن علم الضحية أصبح مرتبطاً بقوة ضمن أبحاث علم الجريمة، فيما يتعلق بطبيعته وأهميته، فقد أصبح علم الضحية مثار الكثير من التعليقات والمجادلات والنزاعات.

وفى المنتدى الخامس لعلم الضحية الذى عقد فى مدينة زغرب (١٩٨٥م) أعلن "Cressey" أن علم الضحية ليس علماً ولا ينتمى إلى أى مجال أكاديمى متخصص، وأطلق عليه "برنامج غير أكاديمى" يحتوى على أفكار واهتمامات ومناهج أبحاث هوائية عرفية.

ومهما كانت حدة الانتقادات الموجهة لعلم الضحية، فإن دراسة الضحايا ومعاناتهم تعمل جاهدة على إعادة تشكيل النظام الكلى فى علم الجريمة، وأنه من المنتظر أن تحدث هذه الدراسات تحولاً فى مجال اهتمام علم الجريمة بهدف البحث عن أسباب الجريمة وطرق ردعها ومعالجتها.

ومن الانتقادات المهمة التى وجهت لهذا النمط من علم الضحية هو ما أثير من جدل حول لوم الضحايا، ومن الناحية التاريخية فإن<sup>(١٥)</sup> "Mendelsohn" فى أبحاثه الأولى قد وجه الانتباه إلى أن مشاركة الضحية قد تسهم فى عذر المدعى عليه، وتوجيه

بعض اللوم على الضحية. وفي الأبحاث الحديثة في علم الضحية أوضح "Mendelsohn" - وشاركه في هذا الرأي آخرون - مدى مشاركة الضحية في الأحداث الإجرامية، وأن التحليلات المختلفة فسرت دينامية السلوك الإجرامى من غير أن يكون ذلك في ذهن الضحية.

ويتجلى هذا في الدراسات التي أجراها "Amir" عن تهور الضحية خاصة في جرائم الاغتصاب. أما بالنسبة لجرائم العنف ضد النساء، فإن تهور الضحية من الأمور الحساسة التي يصعب شرحها أو تناولها، وهذا يعكس تصوراً معيناً وهو: أن الضحايا بسلوكهم المستفز يجعلهم يستحقون أن يكونوا ضحايا، وهذا السلوك المستفز يعد قاسماً مشتركاً في كثير من هذه الجرائم، فإذا ما تم التركيز على مشاركة الضحية، فإن الانتباه سيتحول بعيداً عن أى أسباب بنائية.

فالباحثون الذين يدرسون دور الضحية والنتائج الدينامية للجريمة وما ينشأ عن ذلك من صراع قانونى، يتمسكون بآراء متشددة فيما يخص العقوبات الشديدة على المدعى عليهم. ولكن في بعض الحالات ويمكن أن يقع على الضحية بعض اللوم، وفي حالات أخرى فإن الضحية يكون على وفاق مع المدعى عليه.

وقد أجمع البعض من رواد علم الضحية على أن المدعى عليهم والضحايا يستحقون نوعاً ما من الاهتمام من الناحية الإنسانية، وأن الاهتمام بالمدعى عليهم لا يتعارض مع الاهتمام بالضحايا، ولا ينبغي أن يكون بنفس القوة أو الدرجة.

أما الباحثون الذين يتعرضون لعلم الضحية من منظور يتخذ من المساواة بين الجنسين في العقوبة مدخلاً لهم، فقد

وجهوا الاهتمام نحو محور رئيس آخر فى علم الضحية، ألا وهو التفرقة بين الجنسين (ذكور - إناث) وهذا ما انعكس على الدراسات والأبحاث التى قام بها كثير من علماء الضحية<sup>(١٩)</sup> حيث سار الجيل الجديد من علماء الضحية على هذا النهج ومن ثم نجدهم على اتفاق تام مع الرواد فيما يختص بالعقوبات القانونية فى علم الضحية.

وطبقاً لما يقول به كلا الجانبين، فإنه يجب ألا تكون الدراسات على الضحايا دراسات طبية، لأن الضحايا ليسوا بظاهرة إكلينيكية، والسبيل الجيد لفهم المشاكل التى تتعلق بضحايا الجرائم هو أنهم "مُخطئون" من قبل الآخرين، وأن مفاهيمهم عن العدالة ينبغى إعادة تصحيحها، وأن الضحايا يجب أن تقدم لهم مساعدات علاجية والأهم من كل ذلك أن يعاملوا بالعدل.

#### ثالثاً: علم الضحية العام General Victimology

وقد تم وصفه أو معالجته من الناحية الظاهرية فى أبحاث "Mendelsohn" حيث ذكر فى أحد أبحاثه (بعد الحرب) ١٩٥٦م بأنه يحبذ الدراسات العامة التى أطلق عليها Victimitiy رغم وجود آراء تُنادى بالحد منها أو تقليلها بهدف منع مساعدة الضحايا، وفى أبحاث حديثة له عدل عن رأيه ونادى بإنشاء عيادات للضحايا، وأن مساعدة الضحايا يجب أن تستند إلى نظرية اجتماعية وثقافية.

وقد لوحظ أن اهتمامات "Mendelsohn" لم تعد مركزة على الجريمة، وأساليب منعها ولكن الحد من Victimitiy بمفهومها الواسع.



كما اقترح - أيضاً - أن يكون بالجامعات مواد دراسية تتضمن ضحايا الجرائم، وكذلك ضحايا الحوادث والكوارث الطبيعية، ويحبذ - أيضاً - تطوير علم الضحية العام كنظام لا يعتمد على الجريمة أو القانون الجنائي، وأن ذلك قد يساعد الحكومات فى التقليل من معاناة الإنسان.

ورغم أن "Mendelsohn" لم يتدخل إطلاقاً فى تقديم أى اقتراحات لرعاية الضحايا، فإنه يُعد بمثابة الأب الروحى لما يُسمى الآن بحركة الضحايا تلك الحركة التى بدأت تنمو وتتقدم بخطوات ثابتة منذ السبعينيات من القرن الماضى<sup>(١٧)</sup> وفى كثير من دول العالم، تم تعديل قانون الإجراءات الجنائية من أجل تحسين معاملة ضحايا الجرائم<sup>(١٨)</sup> وأصبح علماء الضحية من المدافعين عنهم والداعمين لقضاياهم.

ومن ثم تحول علم الضحية من علم دراسة الأفعال والتصرفات إلى علم يبحث فى قضايا ودوافع هذه الأفعال.

وبجانب حركة الإصلاح العالمى هذه، فقد انتشرت أبحاث إكلينيكية شملت ضحايا الجرائم والكوارث خلال العقدى الماضيين. والقضية الأساسية أو المحورية فى هذا المجال تركز على كيفية مساعدة الناس لمواجهة التوترات من هذه الصدمات العنيفة، أو كيفية منع أى اضطراب يحدث بعدها أو علاجه<sup>(١٩)</sup>.

ورغم أن علماء الجريمة والمحامين (عن المجرمين) وعلماء النفس الاجتماعى وعلماء الاجتماع شاركوا فى هذه القضية، فإن معظم الدراسات التى تمت فى هذا المجال، قامت بواسطة أطباء الأمراض العقلية وعلماء النفس الإكلينيكى.

وهذا ما بدا واضحاً فى الأبحاث التى تم عرضها فى المنتدى العالمى - قبل الأخير - لعلم الضحية، حيث تبادل فيه أطباء الأمراض العقلية وعلماء النفس الإكلينيكي أبحاثهم، وتوقعاتهم وأن الهدف من هذه الأبحاث لم يعد قاصراً على ضحايا الجرائم الطبيعية الخطيرة، التى تحدث خلال مجريات وأحداث الحياة الطبيعية - والتى قد تؤدي إلى حدوث صدمات عنيفة - إنما التركيز فى هذه الأبحاث على علاج ومنع أو تخفيف من عواقب هذه الكوارث. كذلك أجريت أبحاث تناولت الاضطرابات التى تحدث بعد الصدمات العنيفة التى تم رصدتها وملاحظتها على بعض من ضحايا الحوادث والكوارث الطبيعية، كذلك ظهر الكثير من برامج مساعدة الضحايا، حيث قدمت لضحايا حوادث المرور أو الكوارث الطبيعية، ولهذا السبب فإن علم الضحية الذى يركز على مساعدة الضحايا يُسمى علم الضحية العام وليس هذا يختلف فى تعريفه لمقصد علم الضحية - فقط - ولكن يركز على المساعدة أو العلاج أكثر من التركيز على تحليل هذه المعاناة لكونهم ضحايا.

والقول الفصل فى مجال علم الضحية ألا يفسر أو يشرح من هم الضحايا، ولكن كيف يمكن مساعدتهم، وبناء على ذلك فإن الاسم البديل قد يكون علم الضحية الموجه للمساعدة.

وقد تعرض علم الضحية العام لكثير من النقد، مثل: أن الضحايا دائمو الشكوى، وأن لهم ثقافة خاصة فى ذلك، وأن شكاوهم الدائمة لها مبرراتها، فهم يتراجعون عن مسئولياتهم، ويرفعون أصواتهم بالشكوى، وذلك رغم كل ما يقدم لهؤلاء الضحايا من تعويضات أو مساعدات على أيدي منظمات أو أجهزة

حكومية، وأخرى أهلية. فعلى سبيل المثال نجد فى الولايات المتحدة مفاهيم وشعارات معلنة تحرص الحكومة الأمريكية على إعلانها منها: "حساسية الاتهام"، "وحساسية العلاج"، وصناعة المعاناة" ورغم ذلك ففى ظل ثقافة الشكوى لهؤلاء الضحايا فهم دائما يشكون.

وفى كثير من دول العالم يرتبط علم الضحية العام- نظاميا- بالدفاع عن الضحية وبتوزيع الخدمات والمساعدات، وفى الوقت الحاضر فى كثير من الدول النامية يتم توزيع الخدمات والمساعدات على الضحايا من قبل منظمات كاملة الأهلية، كما توجد إهتمامات مهنية ثابتة من قبل مكاتب للمحاماة تستهدف البحث عن حقوق الضحايا ورفع قضايا التعويضات.

وعلماء الضحية الذين يتمسكون بالمنظور العقابى ليسوا- بالضرورة- متفقين مع ما يثار حول المهن المساعدة، ودورها فى مساعدة الضحايا، إنما ينحصر دورهم فى إثارة العديد من الأسئلة التى تدور حول الأسس النظرية، وفاعليات المساعدات التى تقدم للضحايا.

وفى بعض الدراسات العلمية لضحايا الجرائم، تم تجاهل طبيعة وسلوك المجرم تجاه الضحية، بينما يكون التركيز على الأعراض الإكلينيكية للضحية، فى حين أن المدافعين عن المجرمين (المحاميين) يرحبون فى بعض الأحيان ويقبلون بالآراء الطبية حول حالة الضحايا. أما إذا كانت مشكلات ضحايا الجرائم يمكن مواجهتها من قبل المهنيين المسئولين عن الرعاية، فإن نظام العدالة القائم لا يسبب لهم أى ضيق، ويكن أن يتداخل

ويكون له دور فى العلاقات بين أجهزة الدولة والمدعى عليهم، وفى هذه الحالة لا يوجد أى احتياج أو ضرورة لتغيير الإجراءات القائمة أو الحالية ضد المجرمين.

#### رابعاً : مظاهر الاهتمام العالمى بعلم الضحية.

##### أ- الجمعية العالمية لعلم الضحية :

منذ عام ١٩٧٠م وما بعدها كانت التطورات العالمية فى علم الضحية- كمجال بحثى- مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنشاط "الجمعية العامة لعلم الضحية".

وقد تأسست هذه الجمعية بواسطة علماء الجريمة أمثال: Drapkin Schmdde and "عام ١٩٧٩ م، وتعقد الجمعية اجتماعاتها بصفة دورية كل ثلاث سنوات فى صورة منتديات عالمية، وقد عقد من هذه المنتديات حتى عام ٢٠٠١م عشرة منتديات (المنتدى التاسع عقد فى أمستردام، والمنتدى العاشر عقد فى مطلع الألفية الجديدة عام ٢٠٠١م).

وقد نظم "viano" الأمريكى- أحد علماء الجريمة- عدداً من المنتديات، وقام بإنشاء مجلة حول علم الضحية عام ١٩٧٦م، وكذلك ظهرت النشرة العالمية فى علم الضحية عام ١٩٨٨م وقد جاء فيها أن علم الضحية هو:

الدارسة العلمية لطبيعة وأسباب العذر الإجرامى، وعواقبه بالنسبة للأشخاص المتورطين وتفاعلاتهم مع المجتمع وبخاصة الشرطة، ونسق العدالة المتعلق بالمجرمين، بالإضافة إلى من يقدمون المساعدة من المهنيين أو المتطوعين.

هذا التعريف لعلم الضحية شمل العقوبات القانونية، وعملية التفاعلات بين المجرمين والضحايا، وأيضا المساعدات الموجهة للضحايا.

لكن عالم الجريمة الهولندي<sup>(٣٠)</sup> Nagal لديه العديد من التحفظات حول أن تستأثر جهة ما بعلم الضحية، وتفرض هيمنتها عليه، ويرى أن دراسة الضحايا يجب أن تبقى إحدى تصورات علم الجريمة.

ومن ناحية أخرى فإن "Mendelsohn" ناقش بوضوح قضايا علم الضحية على أساس أنه علم متعدد المحاور، بهدف التمهيد على المستوى السياسى لتقليل معاناة الإنسان.

وقد استمرت المناظرات التى تعقد فى المنتديات لعلم الضحية بين العلماء حول كل ما يتعلق بعلم الضحية من حيث أهدافه ومقاصده، خاصة فى المنتدى الثالث والرابع.

وتعد الجمعية العالمية لعلم الضحية متقدمة فى مجال الأبحاث العلمية المتخصصة، دون الخوض فى المناظرات السياسية- حيث لوحظ أن كثيرا من الأبحاث التى تهتم بها الجمعية لها مضامين وأبعاد معينة تركز أساسا على تقديم الخدمات للضحايا، وأن معظم هذه الأبحاث تجرى لهذا السبب.

كذلك فإن الجمعية العالمية لعلم الضحية كانت الوسيلة لتبنى الإعلان الذى أصدرته الأمم المتحدة عن المبادئ الرئيسية المنادية بالعدالة نحو الجرائم، كذلك تشارك الجمعية فى متابعة الأنشطة التى تتعلق بهذا الإعلان من خلال نشر دليل لصانعى السياسة وإعداد مرجع للأطباء الممارسين، والمنتدى

الفصل السادس — {مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم}

التاسع الذى عقد فى أمستردام ١٩٩٧م ومحوره الأساسى رعاية الضحايا، ودور الجمعيات الاجتماعية المحلية المهنية فى هذا الخصوص يعد شاهدا على هذه الالتزامات.

وعن طريق مثل هذه الجمعيات يقوم كثير من الباحثين الرواد فى هذا المجال بنشر الآراء والأفكار حول تقديم المساعدات للضحايا من خلال منظمات معينة.

وفى نفس الوقت نرى كثيرا ممن يعملون فى هذه الجمعيات لديهم خلفية علمية واهتمام كبير، خاصة فيما يتعلق بتقديم البيانات والمعلومات عن فاعلية هذه الخدمات. كذلك يقدم كثير من العاملين - فى الجمعيات التى تقوم بمساعدة الضحايا - العديد من الأبحاث بشأن تطوير هذه الجمعيات.

وهناك أمر آخر يدعو إلى الجدل، وهو هل يقتصر علم الضحية على دراسة العذر الإجرامى بمفهومه الرسمى؟ أو قبول التعريفات الخاصة بعلم الضحية العام؟ أم ينحصر اهتمامه فى ضحايا الكوارث والحوادث؟

أما العالم R.Elias وغيره من العلماء فيرون أن علم الضحية يجب ألا يعرف فى صورة قانون إجرامى - وإن كان لابد - فإن مواده يجب أن تتفق مع طبيعة وخصوصية المجتمع. وطبقا لهذا رأى فإنه ينبغى أن يكون علم الضحية على دراية بالعواقب الإنسانية.

ويقول<sup>(٣١)</sup> Separovic "إن علم الضحية لا يتضمن دراسة ضحايا الكوارث الطبيعية، لأنهم ضحايا قوى طبيعية خارجة عن إرادة الإنسان.

ورغم أن العديد من المنظمات العاملة فى هذا المجال تحرص على تقديم الخدمات لضحايا الكوارث الطبيعية، فإن ما قال به Separovic " قد حظى بكثير من الاهتمام فى الجمعية العالمية لعلم الضحية، إلا أن ضحايا الكوارث الطبيعية لم يحظوا إلا بقليل من الاهتمام فى منتدى أمستردام، فى حين خصص يوم كامل فى هذا المنتدى لدراسة ضحايا سوء استخدام السلطة، وقدم ما يزيد على ٣٠ بحثا فى هذا الموضوع.

كذلك فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت عام ١٩٨٧م عن المبادئ الأساسية للعدالة فيما يتعلق بالضحايا والجريمة وسوء استخدام السلطة، وقد تم قبول هذه المبادئ الأساسية فى الجمعية العالمية لعلم الضحية كإطار مرجعى. وعلى ذلك فإن مفهوم الضحية يمكن أن يعرف طبقا لما جاء بإعلان الأمم المتحدة على النحو التالى:

الضحايا هم الأشخاص - فرادى أو جماعات- الذين يعانون من أضرار تشمل أضرارا عضوية أو أضرارا عقلية، أو معاناة معنوية أو خسارة اقتصادية، أو أضرار جسيمة، تتعلق بحقوقهم الأساسية من خلال ما يتعرضون له من أخطار، أو من خلال التفاضى أو التعديلات على القانون الجنائى، متضمنة كل ما يتعلق بتجريم وسوء استخدام السلطة.

ويعد هذا التعريف بالضحية تعريفا شاملا لأنه يتسع ليشمل كل أشكال العنف وسوء استخدام السلطة فى مواجهة تشريعات قانونية قومية وعالمية لمناهضة الجريمة وبمساعدة التشريعات الدينية أيضا.

ب- المنتديات العالمية لعلم الضحية: (نموذج منتدى أمستردام ١٩٩٧)

حضر منتدى أمستردام ٦٤٠ مشاركا ممثلين ل ٦٧ دولة قدموا ٢٥٤ بحثا. ويتكون البرنامج العلمى للمنتدى من أربعة أجزاء: فى اليوم الأول كانت الأبحاث والمحاضرات تتحدث فى قياس وتقدير حجم المعاناة التى يقاسيها الضحايا من خلال سرد كل ما يتعلق بهذا الموضوع، وأن هذه المعاناة التى تواجه عامة الناس أو الجماعات سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى، تعد الأساس الأمبيريقى والكمى فى علم الضحية.

واليوم الثانى قد خصص للإعلان عن حقوق الضحية، والإصدار العام للسياسات المتعلقة بالضحية، وقد ظهرت آراء متباينة بصدد هذا الموضوع<sup>(٣١)</sup>.

أما اليوم الثالث فكان موضوعه عن الحركات والاتجاهات المساندة للضحايا، وتناولت الأبحاث الملقاة فى هذا اليوم الإنجازات التى تتحقق من حركات الضحايا، وأن هذه الحركات تعكس منظورات متعددة ومتعارضة وفق أيديولوجيات مختلفة.

وفى اليوم الرابع كان التركيز فى أبحاث على ضحايا سوء استخدام السلطة وجرائم الحرب، وترجع أهمية هذا المنتدى خصوصا إلى أن علم الضحية قد أثبتت حيويته، وأنه حصد كثيرا من الدراسات والأبحاث التى قام بها باحثون من دول نامية.

وبالنظر فى هذه الدول نرى أن المساعدات الموجهة فى علم الضحية ما تزال فى مرحلة أولية، وأن التحديات التى تواجه حركات الضحايا محدودة ومثبطة للعزائم، ومن ثم فالحاجة ملحة إلى تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والطرق لتوزيع الخدمات بأقل النفقات، وإلى أن يكون هناك مجال متسع لتعاون تكنولوجى



الفصل السادس — {مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للجريمة}

وأجراء البحوث، خاصة وأن المعلومات حول المساعدات الموجهة في علم الضحية أو علم الضحية العام غالبا ما تكون مطلوبة.

وقد لوحظ أيضا عرض لبعض الدراسات والأبحاث حول الجرائم الجنسية، الأمر الذي لفت انتباه المشاركين من الدول الغربية، نظرا لأن مثل هذا التناول للجرائم الجنسية في دراسات والأبحاث صادرة من دول نامية أو من دول أوروبا الشرقية يعد مرحلة جديدة لم يسبق لعلماء الجريمة في هذه الدول التعرض لها.

وقد تضمنت بعض هذه الدراسات موضوعات محددة مثل: العنف ضد النساء والفتيات في شتى صورة الظاهرة والمستترة، تلك الموضوعات التي حظيت بكثير من الاهتمام في علم الضحية لسنوات عديدة في كثير من دول العالم.

ووفقا لما قال به كثير من المشاركين في هذا المنتدى فإن أكثر الأبحاث أهمية في هذا المنتدى هو ما يتعلق بالمعاناة المتكررة.

وقد تضمنت الأبحاث والدراسات معلومات وبيانات كثيرة تفيد أن قلة من الناس يعانون من الجرائم وذلك بنسب متفاوتة، وأن المجرمين ينتمون في الغالب إلى جماعات صغيرة هي عادة تفرز هؤلاء المجرمين، كذلك لوحظ العودة مرة أخرى للحديث عن تهور الضحية.

وجاءت بعض الدراسات تحمل طابعا كلاسيكيا حول العقوبات في علم الضحية، وقد أخذت العقوبات شكلا جديدا أو طرحا جديدا.

والمحصلة النهائية لمنتدى أمستردام تتمثل في:

أ- أنه أعطى إشارة لبدء ظهور علم الضحية الموجه للمساعدات، وقد جمع بين عناصر العقوبات القانونية، والمساعدات الموجهة للضحايا.

ب- أن الفصل بين علم الضحية وعلم الجريمة مجال ملئ بالمخاطر.

ج- أثبت علم الضحية أنه مجال خصب للباحثين على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية.

#### خامساً: التحولات الحديثة في علم الضحية.

##### أ- التحول من الاهتمام بالوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى

فى السبعينيات من القرن الماضى ظهرت دراسات عن الضحية على المستوى الفردى خاصة فى جرائم معينة، وكان ذلك هو النمط السائد من المراحل الأولى لعلم الضحية، وقد تبع ذلك عمليات مسح شامل حول معدلات المعاناة للضحايا، ومن ثم تحول الاهتمام من مدخل الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى.

وكان الهدف من عمليات المسح هذه تحديد حجم المعاناة للضحايا، وكذلك تحديد الخصائص الديموجرافية الاجتماعية للضحايا، وقد أثبت مدخل الوحدات الكبرى أنه مفيد ومثمر بدرجة كبيرة لدراسة اتجاهات وأنماط المعاناة، كذلك أظهر هذا المدخل بعضاً من الخصائص الشخصية والاجتماعية للضحايا والتي من خلالها يمكن أن تحدث الجرائم، إضافة إلى إمكانية فهم السلوك النفسى والاجتماعى للمجرم وكيفية انتقاء الضحايا، والتفاعلات بين الضحايا والمدعى عليهم.

##### ب- التحول من علم الضحية النظرى إلى علم الضحية التطبيقى

فى العقدين الماضيين - تقريباً - طرأ على علم الضحية تحولات جوهرية، حيث كان فى بدايته نظرياً يهتم بالتفسيرات السببية للجريمة، ودور الضحية ومشاركته فى تفسير حدوث

الجريمة، وكان التركيز الأساسي على دراسة خصائص الضحايا وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع الذين يسببون لهم هذه المعاناة، كذلك الاهتمام بتحليل سلوك الضحية وهذا واضح من خلال أعمال الرواد الأوائل السابق الإشارة إليهم.

ثم أصبح علم الضحية النظرى هدفاً لهجوم غير مبرر، وإلى نقد أيديولوجى لا أساس له، حيث يصوره <sup>(٣٣)</sup> Clark and Lewis بأنه "فن توبيخ الضحية"، وتولدت حركات سياسية فى نطاق علم الضحية هدفها مساعدة ضحايا الإجرام والعمل على تخفيف حدة تورطاتهم، وكذلك العمل على إثبات حقوقهم، ومن ثم أصبح علم الضحية يعرف من خلال مكوناته.

أما عن المنتديات والاجتماعات التى تعقد على المستوى العالمى الخاصة بعلم الضحية فقد حولت صورة علم الضحية من نظام أكاديمى إلى حركة إنسانية، ومن ثم فإن الأبحاث والدراسات التى تجرى فى هذا الصدد أخذت شكلاً أو طابعاً سياسياً، وغالباً ما تتحول هذه الاجتماعات عن مسارها إلى محاولة تحقيق أهداف دفاعية لصالح الضحايا.

هذا التحول فى علم الضحية له عدة عواقب، إحدى هذه العواقب هو إعادة النظر فى تصورات علم الإجرام عن الجرائم التقليدية المباشرة والملموسة بالنسبة للضحية.

فعلى سبيل المثال جرائم ذوى الياقات البيضاء فإن أفعالهم الإجرامية تسبب كثيراً من الأضرار الاجتماعية، وسواء عرفت جرائم يعاقب عليها القانون أم لا فإن هذا التحول كان له ردود فعل سلبية على السياسة الإجرامية، مما يساعد فى تقوية وتدعيم ردود الفعل المضادة للحد من حدوث الجريمة فى بدايتها.

#### سادساً : مراحل الدراسة النظرية والتطبيقية في علم الضحية.

لقد طرأ على علم الضحية تطورات سريعة ومتلاحقة في العقدين الأخيرين (عقد الثمانينات والتسعينات)، وهذه الفترة تعد فترة توحيد الجهود وتجميع البيانات ومحاولة صياغة النظريات، إضافة إلى ظهور تشريعات جديدة بخصوص تعويضات الضحايا لمساعدتهم ودعمهم، لكي يتمكنوا من استعادة أنفسهم من الآثار السلبية للمعاناة التي لحقت بهم أو أصابتهم.

#### أولاً: مرحلة دعم وتوحيد الجهود

في السنوات القليلة الماضية بدأ علم الضحية يأخذ طابعاً أكاديمياً في أوروبا وأمريكا، ويتضح ذلك من خلال الزيادة الكبيرة في أعداد الجامعات والكليات التي تدرس بها مقررات في علم الضحية، ومقررات أخرى متعلقة به أو ذات صلة، وظهر كثير من الكتب والمجلات بلغات مختلفة.

ونشأ أيضاً عديد من الجمعيات الإقليمية والأهلية والعالمية، المهتمة بعلم الضحية منها: الجمعية العالمية لعلم الضحية التي استمرت في عقد المنتديات العالمية مرة كل ثلاث سنوات، ولم يعد علم الضحية موضوعاً محيراً بل أصبح شأنه الآن - شأن أى علم آخر من العلوم، حيث أخذ وضعه من خلال التغطية المكثفة لأخبار الجريمة، وما تصدره وسائل الإعلام من أخبار حول الضحايا في كل مكان من العالم، ومن خلال الانتشار الواسع للبرامج الخاصة التي تعمل لصالح الضحايا، وكذلك الزيادة في عدد الخدمات المقدمة لهم، وبرامج المساعدات التي تقدم في كثير من دول العالم.

ومن أبرز التطورات الهامة فى مجال علم الضحية فى العقدين الماضيين هو الاتفاق الرسمى على إعلان المبادئ الأساسية للعدالة من قبل الأمم المتحدة نحو ضحايا الإجرام وسوء استخدام السلطة وذلك فى نوفمبر عام ١٩٨٥م عندما تبنت الجمعية العامة هذا الإعلان، وقالت: للعلم، يوجد ملايين من الناس فى جميع أنحاء العالم يعانون من أضرار نتيجة الجرائم والتعسفات، وسوء استخدام السلطة وأن هؤلاء الضحايا لم ينالوا حقوقهم بطريقة مناسبة.

#### ثانياً: مرحلة جمع البيانات وصياغة النظرية

يعد جمع البيانات الواقعية عن ضحايا الإجرام أحد الواجبات المبدئية فى علم الضحية النظرى، والطريقة الرئيسية المستخدمة فى الوقت الحاضر لجمع هذه البيانات هى عمليات المسح التى تتعلق بمعاناة هؤلاء الضحايا على كل المستويات: المحلى والإقليمى والعالمى، ويجرى هذا المسح على أسس علمية منظمة وفى أوقات منتظمة (مسوح دورية) حيث تقوم (هيئة مسح الجريمة) فى إنجلترا بهذه المهمة، وكذلك (المسح الأهلى للجريمة) فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتصدر كل منهما إحصائيات عن المعاناة، وقد لقيت هذه الإحصائيات اهتماماً كبيراً من قبل المهتمين.

وفى السنوات الأخيرة أصبحت عمليات المسح هذه مطالبة بمسح مناطق جديدة لم تشملها المسوح السابقة، وكذلك جمع بيانات ومعلومات عن متغيرات جديدة مثل: مستويات الخوف من الجريمة، ومستويات الرضا عن أفعال الشرطة، وأسباب عدم الإبلاغ عن الحوادث فى أقسام الشرطة، والعواقب التى تظهر من هذه

المعاناة. إضافة إلى أن بعض أنواع المسوح التى تجرى تقوم بجمع بيانات عن حجم الإساءات التى يتلقاها الضحايا من المدعى عليهم، بهدف الحد من أنواع معينة من الإساءات أو لتقليل فرص المعاناة للضحايا فى المستقبل.

وتجرى أنواع أخرى من المسوح تحاول إيجاد العلاقة أو الرابطة بين هذه الإساءات وبين المعاناة، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المدعى عليهم عن الدوافع الشخصية للأفعال التى يرتكبونها، ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة يمكن التوصل إلى طبيعة العلاقة بين الإساءات والمعاناة.

وقد تبين من خلال تحليل بيانات المسح الذى أجرى فى مدينة "لندن" على ضحايا الجرائم العنيفة عام ١٩٧٧، وجود علاقات ارتباطية بين الإساءات والمعاناة، وكانت المعاناة الشخصية تمثل ٤٢٪ كذلك تبين فى المسح الذى أجرى فى أسكتلندا أن ٤٠٪ من المدعى عليهم ارتكبوا فعلاً من أفعال الاقترحام، وهم فى نفس الوقت كانوا ضحايا عمليات اقترحام سابقة<sup>(٣١٢)</sup>.

وقد صادفت عمليات المسح - مسح المعاناة - هذه صعوبات ومشكلات عملية ومنهجية، وقد تم حصر هذه المشكلات ومعالجتها مما أسهم فى إمكانية الحصول على بيانات كثيرة عن ضحايا الجرائم، شملت عديداً من التفاصيل الدقيقة.

وقد أسهمت عمليات المسح هذه فى التوصل إلى محاور بحثية هامة مثل: أن الإجرام والمعاناة ظواهر موجودة فى جماعات معينة وفى مناطق معينة، وأن كثيراً من أوجه التشابه موجودة بين المدعى عليهم وبين الضحايا أكثر مما كان يعتقد.

ولا يمكن القول أن كل ضحايا الجرائم مشاركون للمدعى عليهم، وإنما حقيقة الأمر أن الضحايا والمدعى عليهم، لديهم عديد من الخصائص الشائعة المشتركة بينهم.

وسواء في أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا، فالأبحاث توضح أن المدعى عليهم في الجرائم الذين شملتهم المسوح هم من الذكور ومن سكان المناطق الحضرية، ومن ذوى المكانة الدنيا (اقتصادياً، واجتماعياً) ومن العاطلين (غير الطلاب)، ومن غير المتزوجين، ومن بين المواطنين السود في الولايات المتحدة، كذلك أظهرت نتائج مسح المعاناة: أن الضحايا والمجرمين تجمعهم خصائص ديموجرافية متشابهة، وكذلك ردود أفعال مشتركة مدركة للتهديدات العضوية والنفسية.

وقد اكتشف كثير من الباحثين أمثال<sup>(٣٥)</sup> Hindelang, Sinder أن تكرار لجوء الأفراد لموقف العنف والميل إليه، يؤثر على فرص استخدام العنف، ويجعلهم مستسلمين له سواء هاجموا، أو أصيبوا أو لم يصابوا أو قتلوا أو قتلوا. وفى النهاية من هو الضحية؟ ومن الذى يعتبره القانون مدعى عليه؟.

كل ذلك يعتمد على عامل الفرص أكثر من أى أفعال تخطيطية أو معتمدة، لذلك فادوار الضحية والمدعى عليه ليست بالضرورة متعارضة ومتنافرة، ولكن فى كثير من الأحيان تكون مكملة وعرضة للتغيير<sup>(٣٦)</sup>.

وقد توصلت هيئة المسح الدولى لضحايا الجريمة إلى خطوة مهمة على طريق علم الضحية المقارن، هى أن المسح محاولة مفيدة لجمع البيانات عن المعاناة من عدد من الدول متى استخدم نفس الاستبيان فى هذه الدول. والهدف من ذلك هو

تجنب المشكلات التى تأتى من مقارنة البيانات التى تم تجميعها من جهات مختلفة باستخدام طرق وأساليب منهجية مختلفة.

المرحلة الثانية للمسح العالمى للجريمة أجريت عام ١٩٩٢م، وقد لوحظ أن عدداً من الدول المشاركة فى المسح الأول (سويسرا والنرويج وإيرلندا الشمالية) لم يكن لها وجود فى المسح الثانى، ولكن نلاحظ أن المسح الثانى شمل بعضاً من دول أوروبا الشرقية تلك التى لم تشترك فى المسح الأول مثل (بولندا وتشيكوسلوفاكيا سابقاً).

المرحلة الثالثة للمسح العالمى لضحايا الجريمة عام ١٩٩٧/٩٦م فى عشرين دولة من دول أوروبا الشرقية، والتقارير التى كتبت عن هذا المسح تم نشرها بمعرفة المعهد الإقليمى لأبحاث الجريمة والعدالة التابع للأمم المتحدة.

وبرغم الزيادة السريعة فى أعداد المسوح عن المعاناة التى أجريت، فإن المقاييس والأسس التى صممت بناء عليها هذه المسوح غير واضحة، كذلك لم تتضح الأهداف والمقاصد المرجوة من إجراء مثل هذه المسوح على المدى البعيد.

خلاصة الأمر أن المعاناة يمكن تعريفها فى ضوء نتائج المسوح، بأنها تجارب فردية وثقافية<sup>(٣٧)</sup> والشعور بأن أى إنسان يمكن أن تصادفه أية معاناة لا يتفق مع التعريف القانونى للمعاناة.

ومن ثم يثار تساؤل هو: ما المراد قياسه فى المسح عن المعاناة؟ هل المراد هو إحصاء أعداد من يتعرضون للمعاناة بسبب الجرائم؟ أم المراد قياس ردود فعل المعاناة عند المدعى عليهم. حقيقةً مختلفتان - ولم يقتصر الأمر على ذلك فهناك



اختلاف وتعارض بين "مسح الجرائم" و "مسح المعاناة"، وقد لوحظ استخدامهما بطريقة تبادلية<sup>(٢٨)</sup>، والمسح الدولى الأخير أطلق عليه المسح الدولى لضحايا الجريمة.

#### أ- النماذج النظرية

أدى كم البيانات الهائل الذى تجمع خلال مسموح المعاناة، إلى ظهور صياغات ونماذج نظرية مختلفة، وقد تطورت هذه النماذج لتقدم تفسيرات مقبولة حول المتغيرات المؤدية للمعاناة، وتحديد مناطق المعاناة ووضعها فى دوائر وجماعات معينة، كان لها الأثر فى تفسير ظاهرة تكرار المعاناة. وقد لخصت هذه النماذج المختلفة وعرضت فى كتاب "فهم المعاناة الناتجة عن الجرائم"<sup>(٢٩)</sup>.

ومن أوائل هذه النماذج وأكثرها أهمية فى تفسير المخاطر المختلفة للمعاناة، نموذج أسلوب الحياة الذى قدمه Hindelange, Fredson, and Garofalo عام (١٩٧٨م)، هذا النموذج وضع احتمالات متوقعة مفادها أن أى فرد يمكن أن يعانى معاناة شخصية وهذا مرتبط بأسلوب حياته<sup>(٣٠)</sup>.

وأن استخدام نموذج أسلوب الحياة يفسر لنا المخاطر المختلفة التى يتعرض لها الإنسان، فمن المعروف منذ وقت بعيد أن احتمالات الموت نتيجة الحوادث أو أى أضرار، ترتبط بأسلوب الحياة عند الناس ونوع الأنشطة التى يمارسونها<sup>(٣١)</sup>.

فالأطباء مثلاً يركزون مراراً وتكراراً على الرابطة القوية بين أسلوب الحياة والأنشطة الروتينية، والمخاطر التى تنتج عن بعض الأمراض مثل سرطان الرئة - وسرطان الجلد وضغط الدم المرتفع .... الخ، كحقيقة واقعة أن أسلوب الحياة يعد من الأسباب التى تفسر الكثير من أسباب حدوث هذه الأمراض.

ومن ثم فإن الاعتقاد بأن أسلوب الحياة قد يؤثر على احتمالات المعاناة- سواء بالزيادة أو النقصان- يؤدي إلى أن يكون الأفراد ضحايا جرائم بعينها ويمكن النظر إلى هذا التصور على أنه انعكاس لما يحدث في الحياة الاجتماعية<sup>(٣٢)</sup>.

النموذج التفسيري الثاني هو نموذج النشاط الروتيني والذي قال به كل من "Cohen & Klugl" وقد ركزا في هذا النموذج على تعدييات معتادى الإجرام نتيجة الاتصال المباشر الذي يشمل شخصية أحدهما مدعى عليه والآخر ضحية يتعرض للاعتداء من قبل هذا المدعى عليه. ويرى كل من "Cohen and Felson"<sup>(٣٣)</sup> أن تواجد هذا الإطار من المعاناة هو نتاج تقارب في المسافة والزمن لعناصر ثلاثة هي: دوافع المجنى عليه، والأهداف المناسبة، غياب أولى الأمور ذوى الكفاءة. ومن ثم يمكن تلخيص العوامل الرئيسة التى تندرج تحت نموذج النشاط الروتيني فى: الفرص والتعرض وعوامل أخرى ميسرة لحدوث الجريمة.

وجدير بالذكر أن نماذج أسلوب الحياة والأنشطة الروتينية ليست الوحيدة وإنما توجد نماذج أخرى مثل نموذج الفرص (Cohen 1981)<sup>(٣٤)</sup>، ونموذج دتش (Van Dijk and Steimnetz, 1990, Dutch)، أما نموذج الفرص فيضم عناصر من النموذجين السابقين، وهذا النموذج يتضمن أن مخاطر المعاناة الإجرامية تعتمد إلى حد كبير على أسلوب حياة الناس والأنشطة الروتينية التى تحملهم على أن يتصلوا اتصالاً مباشراً بالمدعى عليهم فى غياب أولى الأمر الأكفاء.

وقد عدل نموذج "دتش" "Dutch" بواسطة "Dijk and Steimnetz 1990" وأضافا ثلاثة عوامل أخرى هي: التقارب، التشويق، والتعرض، وهذه العوامل تعد أكثر تحديداً فيما يتعلق بالمفاضلة بين مخاطر المعاناة<sup>(٣٥)</sup>.

وفى محاولة للتكامل بين هذه النماذج المختلفة ووضعها فى نسق واحد، تم تجميع هذه العوامل فى<sup>(٣٦)</sup>:

- ١- الفرص: حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخصائص الأهداف المحتملة (الأشخاص، وأهل البيت، والأعمال) وأيضاً بأنشطة وسلوك هذه الأهداف.
- ٢- عوامل الخطورة: والتي ترتبط بصفة خاصة بخصائص ديموجرافية اجتماعية مثل العمر والجنس (ذكور- إناث) مكان الإقامة، غياب أولى الأمر، تعاطى الكحوليات.
- ٣- دوافع المعتدين (المدعى عليهم): لا يختار المعتدين - حتى ولو كانوا من غير المحترفين فى هذا المجال - أهدافهم أو ضحاياهم بطريقة عشوائية، ولكن ينتقونهم طبقاً لمقاييس ومعايير معينة.
- ٤- التعرض: إن التعرض للمدعى عليهم، يزيد من مخاطر المعاناة الإجرامية، سواء أكان ذلك فى المواقف ذات الخطورة العالية، أو التواجد فى بيئة إجرامية.
- ٥- العلاقات المشبوهة: يواجه الأفراد الذين على علاقة ما سواء أكانت مهنية أم شخصية أم اجتماعية مخاطر كثيرة ويكونون أكثر عرضة للمعاناة من غيرهم.
- ٦- الأوقات الخطيرة والأماكن الخطيرة: المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها الإنسان ويترتب عليها حدوث معاناة ما، ليس لها

زمان أو مكان معين، لكن توجد أوقات تكون أكثر خطورة على الإنسان منها: فترة المساء، وساعات الليل المتأخرة، وعطلات نهاية الأسبوع، كذلك توجد أماكن خطيرة، مثل الملاهى الليلية، ومن ثم فإن روادها يتعرضون لكثير من المخاطر والمعاناة أكثر من الأفراد الذين يمكنهم أن يكونوا في بيوتهم أو في أماكن العمل.

٧- السلوكيات الخطرة: بعض السلوكيات مثل الإثارة تزيد من مخاطر المعاناة الناتجة عن العنف، بينما سلوكيات أخرى مثل التجاهل أو عدم المبالاة تزيد من خاصية المعاناة. ومثل هذه السلوكيات إضافة إلى سلوكيات أخرى من جانب المعتدين تعتمد على تقليل قدرات الأفراد في الدفاع عن أنفسهم من الاعتداءات الخارجية مثلما يحدث في الاشتباكات أثناء التجوال.

٨- الأنشطة ذات المخاطر العالية: من بين هذه الأنشطة التي تزيد من المعاناة: المزاح واللهو وبعض من الأنشطة غير القانونية، مثل النساء اللاتي يعملن بالدعارة، فإن ذلك يسبب لهن كثيراً من المعاناة الإجرامية.

٩- السلوك الدفاعي وبعض السلوكيات التي يمكن تجنبها: هناك كثير من مخاطر المعاناة الإجرامية يمكن تجنبها بسهولة، وأن اتجاهات الناس نحو هذه المخاطر قد تزيد من فرصة أن يكونوا ضحايا، والشئ المؤكد أن المتحملين لهذه المخاطر يعانون - في الغالب - أكثر ممن يتجنبونها. وهذا يعنى أن الخوف من الجريمة يعد من العوامل المهمة في تقليل المعاناة حيث أن من يخاف - مثلاً كبار السن -

يأخذون حذرهم من الجريمة، حتى ولو لم يمارسوا كل أنشطتهم اليومية وبذلك يقللون من تعرضهم للمعاناة.

١٠- السمات الشخصية والثقافية للضحية: ثمة علاقة إيجابية بين من يعانون من ضعف أو حرمان، وتكرار معاناتهم، إضافة إلى أن السمات الثقافية الهامشية، وعدم الوعي بحقوقهم القانونية تزيد من مخاطر المعاناة التي يتعرضون لها، مما يستوجب قيام جهات أو أفراد بالعمل على تثقيف هؤلاء الضحايا وزيادة وعيهم بالنواحي القانونية.<sup>(٣٧)</sup>

**وفي النهاية فإن أبرز ما توصل إليه العلماء في مجال الضحية ما يلي :-**

- ١- أن مفهوم الضحية لم يتضح أو يتبلور إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأن بوادر الاهتمام به كانت هيئات الدفاع (المحاميين) عن المدعى عليهم، بهدف إبراز الدور الذي شارك به الضحية في حدوث الجريمة، حتى تخفف العقوبة عن المجرم.
- ٢- إن مفهوم الضحية قد تبلور، حيث تم تناوله من قبل العلماء على أنه مشارك في حدوث الجريمة بطريقة أو بأخرى، وأن هناك قدراً من اللوم يمكن أن يقع على الضحية متى ثبت مشاركته في الجريمة نتيجة أي سلوك يسهل حدوث الجريمة، وإمكانية توقيع عقوبة ما عليه.
- ٣- وبعد تبلور المفهوم، ترتب على ذلك ظهور علم للضحية، والذي انبثقت منه فروع علمية متخصصة، وقد اهتمت بعض الجامعات بتدريس هذا العلم من خلال مقررات تتصل بعلم الضحية وبالعلوم الأخرى ذات الصلة.
- ٤- أصبح علم الضحية محور اهتمام عالمي، تمثل في ظهور الجمعية العالمية لعلم الضحية، وما تعقده من منتديات

عالمية، بلغت عشر منتديات آخرها عام ٢٠٠١م حيث يشارك في هذه المنتديات عديد من الباحثين يمثلون دولاً كثيرة، يعكسون وجهات نظر وأيديولوجيات متباينة.

٥- ظهور منظمات وجمعيات على المستوى الإقليمي والمحلى فى دول كثيرة هدفها رعاية الضحايا وتقديم المساعدات لهم.

٦- إن علم الضحية يعد تكملة ضرورية لعلم الجريمة، وأن ما ظهر من دراسات وأبحاث فى علم الضحية ساعد على ملء فراغ نظرى فى علم الجريمة فيما يختص بالضحية ومشاركته فى حدوث الجريمة، ومن ثم يمكن إعادة تشكيل نظام علم الجريمة برمته.

٧- اقتصر علم الضحية فى بداياته الأولى على الاهتمام والتركيز على ضحايا الأفعال الإجرامية، على المستوى الفردى، ثم امتد واتسع ليشمل ضحايا آخرين مثل ضحايا الحوادث والكوارث الطبيعية.

٨- فى تطور لاحق، أنشئت هيئات تعنى بالضحايا، هدفها إجراء مسح عن معاناة الضحايا منها: "هيئة مسح الجريمة ب إنجلترا وكندا المسح الأهلى للجريمة" فى الولايات المتحدة، هدفها حصر هؤلاء الضحايا وتقديم المساعدات لهم، ورفع المعاناة عنهم.

٩- تطورت فكرة إجراء المسوح هذه لتأخذ شكلاً عالمياً، وأصبح هناك مسح تجرى تشمل معظم دول العالم، هدفها جمع البيانات عن الضحايا بكافة أنواعهم، ومحاولة صياغة النظريات والنماذج النظرية.

- ١٠- إن الهيئات والمنظمات العالمية التى تهتم بعلم الضحية لها توجهاتها الأيديولوجية وهى- فى الغالب- توجهات ذات أبعاد سياسية متباينة، يؤثر سلباً وإيجاباً على علم الضحية.
- ١١- أثمرت دراسات علماء الضحية فى قيام بعض الدول بإصدار تشريعات جديدة هدفها تحقيق مزيد من الحماية والرعاية للضحايا على اختلاف أنواعهم، سواء أكانوا ضحايا أفعال إجرامية، أم ضحايا حوادث وكوارث طبيعية.
- ١٢- أن الاهتمام بالضحية وظهور علم لها يمكن أن يسهم بطريقة أو بأخرى فى الحد من حدوث الجريمة<sup>(٣٨)</sup>.

### مراجع الفصل السادس

- (\*) Von Hentig, The Criminal and His Victim. New Haven: Yale Unpress, 1984.
- (1) Drapkin, I. And Viano, E. (eds.) (1974), Victimology, Lexington, MA: D.C. Heath.
- (2) Von Hentig, Hans. (1940-1941). Remarkson the Interaction of Perpetrator and Victim. Journal of the American Institute of Criminal Law Criminolgy, Vol. 31, p.304.
- (3) Von Hentig, Hans (1948). The Criminal and hisvictim. New Haven: Yale University press.
- (4) Hoffman, H. (1992). What did Mendelsohn Really say? In: S.B. David and G.F. Kirchhoff (eds.)International Faces of Victimology: paters and Essays Given at the vith International symposium on Victimology in Jerusalem 1988. Monchengladbach WSV publishing, p.89.
- (5) Woolfgag, Marvin (1958) Patterns of Criminal Homicide. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- (6) Amir, m. (1971). Patterns of Forcible Rape. Chicago: University of Chicago Press.
- (7) Normandeau, A. 1968. Trends and Patterns in Crimes of Robbery, ph. D. Dissertation, Philadelphia: University of Pennsylvania.
- (8) Curtis L. 1974. Criminal Violence: National patterns and Behaviour, Lexington MA, D. C: Heath & Co.
- (9) Padowetz, M. 1954. Der heiratsschwindel, Wien: springer.
- (10) Henderson, L. N. 1985 "The Wrongs of Vicrimis" Rights" Stanford Law Review 37:937 – 1021. Reprinted in 1992 in Toiwards a Critical Victimology, E. A. Fattah (ed.) London: Macmillan. New York: St. Martin's press.
- (11) Fattah, E. A. 1991. Understanding Criminal Victimization, Scarborough, ont. : Prentice Hall Vanada.
- (12) Rock, P. 1994. Victimology, Aldershot: Datmouth.
- (13) Nagel, W.H. (1959). Victimology. Tijdschrift voor Strafrechat, vol.
- (14) Fattah, E. A. 1992a "The United Nationas Declaration of Basic Principles of Justice For Victime of Crime and Abuse of Power: A Constructive Critique", pp.401-424 in Towards



- a Critical Victimology, E.A. Fattah (ed.) London: Macmillan.  
New York: St. Martine press.
- (15) Mendelsohn, B. (1956). (A New Branch of Biopsychological Science: La Victimology. *Revue Internationale de Criminologie et de Police Technique*, no.2.
  - (16) Elias, R. (1985). Transcending our Social Teality of Victimization: Toward a new Victimology of Human rights. *Victimology, an International Journal*, Vol. 10,, nos. 1/4, pp.6-25.
  - (17) Maguri, M. and C. Corbett (1987). *The Effects of Crime and the Work of Victim Support Schemes* Aldershot: Gower.
  - (18) Joutsen, M. (1987). *The Role of the Victim of Crime in European Criminal Justice Systrms*. Helsinki: HEUNI.
  - (19) Dleber, R.J. and D. Brom in coll. With P. B. Defares (1992). *Coping with Trauma: theory, Prevention and Treatment*. Lisse: Swets en Zeitlinger.
  - (20) Nagel, W.H. (1963). The nation of victimology in criminology. *Excerpta criminologica*, vol. 3pp.145-247.
  - (21) Separovic, Z.P. (1985). *Victimology: Studies of Victims*. Zagreb: Samobor.
  - (22) Sebba, L. (1996). *Third Parties: Victims and the Criminal Justice System*. Columbus: Ohio state University Press.
  - (23) Clark, L. and Lewis, D. 1977. *Rape: The Price of Coercive Sexuality*, Toronto: The Women's Press.
  - (24) Sparks, R., Genn, H. and Dodd, D. 1977. *Surveying victims: A Study of the Measurement of Criminal Viminal Victimization*, London: John Wiley and Sons.
  - (25) Hindelang, M. Gottfredson, M. and Garofalo, J. 1978. *Victims of Personal Crime*, Cambridge MA.: Ballinger.
  - (26) Fattah, E. A. 1992 b. *Towards a Critical Victimology*, London: Macmillan. New York: st. Martins Press.
  - (27) Fattah, E.A. 1992c "The Positives and Negtives of the Victim Movemnt: A Critical Assessment, Paper Presented at the IV th Symposium on Violence and Aggression, Sasktoon, June 21-24.
  - (28) Fattah, E.A. 1993a "From Crime Policy to Vitim Policy the Need for a Fundamental policy Change", *International Annals of Criminology* 29 (land2).
  - (29) Fattah, E.A. 1994a. "Victimology: Some problematic Concepts, Unjustified Criticism and Popular

- Misconceptions", p.82-103 in Hl.J. Schneider (eds.) Monchengladback: WSV Publishing.
- (30) Fattah, E.A. 1994 b. The Interchangeable Roles of Victim and Vivtimizer, Helsink: The European Institute for Crime Prevention and Control.
- (31) Fattah, E.A. 1997a. Criminology: past, Present and Future A Critical overview London: Macmillan Press Limited. New York: st. Martin's Press.
- (32) Fattah, E.A. 1997b "Toward a Victim Policy Aimed at healing not Suffering" pp.527-272 in Victims of Crime R.C. Davis, A.J. Lurigio and W.G. Skogan (eds.) 2nd Edition. Thousand Oaks: Sage Publications.
- (33) Choen L.E., and Felson, M. 1979 "Social Change and Crime Rate Trends: Arountine Activity Approach" American Sociological Review 44: 588-608.
- (34) Cohen L.E. Klugel, J. R. and Land, K.C. 1981 "Social Inequality and Predatory Criminal Victimization: an Exposition and Test of a Formal Theory", American Sociological Review 46: 505-524.
- (35) Cressey, D. R. 1985. "Research Tmplication of Conflicating Conception of Victimology" pp. 43-54 in Victimology: International Action and Study of Victims of Z.P. Separovic (ed.). Zagreb: University of Zagreb, Reprinted in 1992 in Towards a Critical Victimology E.A. Fattah (ed.) London: Macmillan. New York: st. Martin's Press.
- (36) Fattah, E.A. 1999 "From a Handful of Dollars to Tea and Sympaty The Sad History of Victim Assistance", pp.187-206 in Caring For Crime Victim: Selected Proceedings of th IX th International Symposium on Victimology, Van Dijk, Van Kaam and Wemmers (eds.) Monsey, N.Y. Criminal Justice Press.
- (37) Gottfredson, M.R. 1984. Victim of Crime: The Dimensions of Risk, Home Office Research and Planning Unit, Report No. 81, London: HMSO.
- (38) ناجى بدر إبراهيم، مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للجريمة، مجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث ولادراسات بكلية الملك فهد الأمنية، العدد ٢٦، المجلد ١٢، فبراير ٢٠٠٤، ص ١٦٦.

٥ ----- مقدمة الكتاب

## الفصل الأول

### المفاهيم الأساسية

- ٩ ----- تمهيد
- ١٠ ----- أولاً: مفهوم الجريمة
- ٣٦ ----- ثانياً: مفهوم السلوك الانحرافى وتصنيفاته
- ٣٧ ----- ثالثاً: مفهوم الجناح "الجنوح"
- ٤٢ ----- رابعاً: مفهوم المجرم
- ٥٣ ----- خامساً: مفهوم الوصمة الجنائى
- ٥٧ ----- سادساً: مفهوم التدبير الاحترازى
- ٥٧ ----- سابعاً: مفهوم الخطورة الإجرامية
- ٥٨ ----- ثامناً: مفهوم العقوبة

## الفصل الثانى

### السلوك الانحرافى والجريمة

#### النشأة... الأسباب... التأثير

- ٦٧ ----- تمهيد
- ٦٧ ----- أولاً: التطور التاريخى للانحراف
- ٨١ ----- ثانياً: الانحراف من وجهة نظر علم الاجتماع ✓
- ٨٧ ----- ثالثاً: العوامل المؤثرة والمؤدية للانحراف ✓
- ١٢٢ ----- رابعاً: الجريمة وتأثيرها على المجتمع والفرد

### الفصل الثالث النظريات المفسرة للجريمة

١٤١	تمهيد
١٤٢	أولاً: النظريات البيولوجية
١٦٢	ثانياً: النظريات النفسية
١٧٦	ثالثاً: النظريات الاجتماعية
١٨٨	رابعاً: الاتجاه التكاملى فى تفسير الجريمة

### الفصل الرابع صور وأشكال الجريمة المعاصرة "جرائم الفساد"

٢٠١	تمهيد
٢٠٢	أولاً: تعريف الفساد
٢٠٥	ثانياً: أنواع الفساد
٢١٠	ثالثاً: بعض مظاهر الفساد فى المجتمع
٢١٥	رابعاً: أسباب الفساد
٢١٩	خامساً: آثار الفساد على المجتمع
٢٢٣	سادساً: كيفية مواجهة الفساد

### الفصل الخامس صور وأشكال الجريمة المعاصرة "الجرائم الالكترونية"

٢٣٥	تمهيد
٢٣٥	أولاً: تعريف الإنترنت
٢٣٨	ثانياً: تاريخ الإنترنت

٢٣٩	ثالثاً: مفهوم جرائم الإنترنت-----
٢٤١	رابعاً: خطورة جرائم الإنترنت-----
٢٤٣	خامساً: خصائص جرائم الإنترنت-----
٢٤٧	سادساً: أنواع جرائم الإنترنت-----
٢٦٣	سابعاً: المشاكل الناتجة عن بعض المواقع الأخلاقية-----
٢٦٨	ثامناً: أنواع جناة الإنترنت-----
٢٧١	تاسعاً: الآثار السلبية الاجتماعية للإنترنت-----
٢٧٢	عاشراً: نماذج واقعية لجرائم الإنترنت-----
٢٧٥	حادي عشر: التشريعات الخاصة بجرائم الحاسب الآلى و الإنترنت
٢٧٧	ثاني عشر: رؤية مستقبلية وكيفية العلاج-----

#### الفصل السادس

	مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم
٢٨٩	تمهيد-----
٢٩٠	أولاً: مفهوم الضحية-----
٢٩١	ثانياً: نشأة علم الضحية وتطوره-----
٢٩٨	ثالثاً: علم الضحية العام-----
٣٠٢	رابعاً: مظاهر الاهتمام العالمى بعلم الضحية-----
٣٠٨	خامساً: التحولات الحديثة فى علم الضحية-----
٣١٠	سادساً: مراحل الدراسة النظرية والتطبيقية فى علم الضحية-----
٣٣٥	الفهرس-----

